جامعـــة قاصـــــدي مربـــــــاح ورقلـــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصـــــــص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعنـــــوان

دور التأهيل المؤسساتي في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة مؤسسة مغرب سيراميك ومؤسسة وحدة تحويل البلاستيك

إعداد الطالبة:

- فضيلة شاوش خوان

تحـــــت إشـــــراف الأستاذ:

محمد الصغير قريشي

السنـــــــة الجامعية2011/2010

إهداء

إلى من قال فيهما الرحمان

"وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة، وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا"

رمز الأمل أعز ما أملك في هذا الوجود "أمي أطال الله في عمرها ورعاها لمن تحب"

إلى الذي رباني حتى أصل إلى هذا المستوى "أبي حفظه الله "

إلى دعمي في الحياة وأعز ما أملك إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى كل الصديقات و الاصدقاء.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ....أهدي هذا العمل

تشكـــرات

الحمد الله رب العالمين القائل "وما أوتيتم من العلم إلا قليلا"

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين القائل الحديث الشريف: (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)

لا يسعنى في هذا المقام إلا أن أحمد الله سبحانه وتعالي أن وفقني على إتمام دراستي وبحثي هذا، ويطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى من ساهم في انجاز هذا البحث وأخص بالذكر أستاذي الدكتور قريشي محمد الصغير على ما بذله وقدمه من نصح وإرشاد لكي يصل هذا البحث إلى هذا الانجاز الذي نراه، فمن علمي حرفا كنت له عبدا.

كما أتوجه بالشكر إلى أستاذي الكريمين الأستاذ بوخلخال والأستاذ حجاج عبد الرؤوف اللذان لم يبخلان في تقديم نصيحة أو استفسار أو مساعدة.

وأتوجه بالشكر أيضا إلى زملائي في العمل على مساندتي ودعمهم لي طوال هذا المشوار.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي مساعدة من قريب أو بعيد.

الملخص

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة الرائدة، سواء من حيث الحجم أومن حيث النشاط أو رأس المال إلى غير ذلك. لهذا استدعى الأمر الاهتمام بهذه المؤسسات من حيث توجيهيها ومراقبتها وتأهيلها وفي هذا الإطار أنشأت السلطات العمومية عدة أجهزة وهيئات تتكفل بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها و الصمود أمام تحديات المنافسة

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، برنامج EDPME، برنامج Mipi

Résumé

Les petites et moyennes entreprises caractérisent par des principaux grands organismes parapors les autres entreprises . tant en termes de taille de l’activité ou du capital à l’autre . pour cela, Apple la question à l’attention de ces institutions en termes de réorienter de contrôle et de réhabilitations.

Dans ce cadre, les organes des pouvoirs publics établissement plusieurs organes qui vaillent à la réhabilitation des petites et moyenne entreprises afin de affronter la compétition .

Mots clés:

Petites et moyennes entreprises, mise à niveau, le programme EDPME, programme Mipi.

الفهـــــرس

الإهـــــــداء	III
الشكـــــــر	IV
الملخـــــــص	V
الفهـــــــرس	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	XI
قائمة الملاحق	X
المقدمـــــــة	أ
الفصل الأول:ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المطلب الأول: أسباب اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
الفرع الأول: الفارق بين تركيبة قوى الإنتاج المميزة للاقتصاد العالمي	3
الفرع الثاني: تعدد معايير التصنيف واختلافها	3
الفرع الثالث:اختلاف درجة النمو الاقتصادي	5
الفرع الرابع: اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي	5
المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5
الفرع الأول: المعايير الكمية	6
الفرع الثاني: المعايير النوعية	8
الفرع الثالث:التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
المطلب الثالث: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
الفرع الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تنميتها	22
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22
الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية النشاط الاقتصادي	22

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية النشاط الصناعي	22
الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات	24
المطلب الثاني: معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
الفرع الأول: مجموعة المعوقات الداخلية (المستوى الجزئي)	25
الفرع الثاني: مجموعة المعوقات الخارجية (المستوى الكلي)	26
الفرع الثالث: التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	33
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	34
المطلب الأول: ماهية التأهيل والبرامج المدمجة لعملية التأهيل	34
الفرع الأول: مفهوم عملية التأهيل	34
الفرع الثاني: البرامج المدمجة لعلمية التأهيل	37
المطلب الثاني: أهداف عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلباته	44
الفرع الأول: أهداف عملية التأهيل	44
الفرع الثاني: متطلبات عملية التأهيل	46
المطلب الثالث: دوافع عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشروط نجاحه	49
الفرع الأول: دوافع عملية التأهيل	49
الفرع الثاني: شروط نجاح عملية التأهيل	51
المبحث الثاني: آليات وبرامج دعم وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	52
المطلب الأول: آليات دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	52
الفرع الأول: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	52
الفرع الثاني: الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	57
المطلب الثاني: برامج تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	63
الفرع الأول: برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	63
الفرع الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME	72

الفرع الثالث: التدابير الجديدة لدعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	73
خلاصة الفصل الثاني	75
الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة مؤسسة مغرب سيراميك ومؤسسة وحدة تحويل البلاستيك	
تمهيد	77
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	78
المطلب الأول: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	78
الفرع الأول: الفترة ما بين 1962-1979	78
الفرع الثاني: الفترة ما بين 1980-1993	79
الفرع الثالث:الفترة ما بين 1994 إلى يومنا هذا	80
المطلب الثاني: التصنيف القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	81
الفرع الأول: التصنيف القانوني	81
الفرع الثاني: الوحدات الاقتصادية والاجتماعية	82
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني	83
الفرع الأول: مكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري	83
الفرع الثاني: مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري	90
المبحث الثاني: دراسة حالة مؤسسة مغرب سيراميك ومؤسسة وحدة تحويل البلاستيك	97
المطلب الأول: تقديم عام لمؤسسات محل الدراسة	97
الفرع الأول: مؤسسة مغري سيراميك M.C	97
الفرع الثاني: مؤسسة وحدة تحويل البلاستيك 4TPS	98
المطلب الثاني: تحليل المقابلة والنتائج العامة	101
الفرع الأول: واقع عملية التأهيل مؤسسة مغرب سيراميك M.C	102
الفرع الثاني: واقع عملية التأهيل في مؤسسة وحدة تحويل البلاستيك UTPS	109
الفرع الثالث:النتائج العامة	113
خلاصة الفصل الثالث	116
الخاتمة	118
المراجع	122
الملاحـــــق	128

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تصنيف المؤسسات حسب عدد العمال	4
(2-1)	المعايير الكمية المعتمدة في تحديد التعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
(3-1)	تعريف اليابان للمؤسسات ص و م .	12
(4-1)	تصنيف برتوشوهيمتز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال	13
(5-1)	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب التعريف القانوني	15
(6-1)	نسبة إعداد المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي الصناعة في الدول العربية 1995.	23
(7-1)	نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى صادرات الصناعة التحويلية في الدول العربية	24
(1- 2)	توزيع ملفات الاستفادة المقدمة من طرف المؤسسات	42
(2- 2)	توزيع الملفات المقدمة حسب طبيعة المؤسسة	43
(3-2)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة حسب قطاعات النشاط	66
(4-2)	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤهلة حسب قطاعات الجهات	67
(5-2)	توزيع نشاطات التأهيل خارج الدعم المالي	67
(6-2)	توزيع النشاطات حسب موضوع التكوين	68
(1-3)	حجم الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	79
(2-3)	أهم الأشكال القانونية للمؤسسة الخاصة الشريكة	82
(3-3)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من (2005 ــ 2008)	84
(4-3)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنتين (2009 ــ 2010)	84
(5-3)	المهن الحرة حسب قطاع النشاط	86
(6-3)	توزيع المؤسسات ص و م على القطاع العمومي	87
(7-3)	توزيع المؤسسات ص و م الخاصة لسنة 2010 حسب النشاطات الاقتصادية	88
(8-3)	ترتيب الولايات العشرة الأولى حسب عدد المؤسسات ص و م المسجلة من خلال السداسي الأول من عام 2010	90
(9-3)	معدل العمل / المؤسسات ص و م	91

(3-10)	تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات خلال السداسي الأول لسنة 2010 .	91
(3-11)	تطور القيمة المضافة خلال الفترة (2005 ــ 2009)	93
(3-12)	تطور الناتج الداخلي الخام PIB خلال الفترة الممتدة ما بين (2005 ــ 2009)	94
(3-13)	أهم المنتوجات الصادرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2009 ــ 2010)	96
(3-14)	منتجات المؤسسة وحدة تحويل البلاستيك UTPS	100

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
(2-1)	مخطط يوضح مراحل عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	36
(2-2)	يوضح المسار العام لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	37
(2-3)	برنامج التأهيل	38
(2-4)	أهداف برنامج التأهيل	40
(3-1)	مخطط بياني يوضح تطور تعداد المؤسسات ص و م بين (2009 ــ 2010)	85
(3-2)	تطور قطاعات النشاط المهيمنة	89
(3-3)	مخطط بياني يوضح تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات	92
(3-4)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مغرب سيراميك Maghreb céramique	98
(3-5)	يظهر الهيكل التنظيمي التنظيمي لمؤسسة وحدة تحويل البلاستيك UTPS	101
(3-6)	مخطط إجراءات برنامج MIPI	107

قائمة الملاحق

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	منتجات مؤسسة وحدة تحويل بلاستيك UTPS	128
02	نشاطات برنامج التأهيل EDPME في مؤسسة مغرب سيراميك	130
03	تشخيص مخطط برنامج التأهيل في مؤسسة UTPS	131

المقدمة

المقدمـــــــة:

إن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اقتصاديا واجتماعيا لا يختلف فيه اثنان، وذلك لقدرتها الكبيرة في النمو الاقتصادي وتوفير مجالات العمل ومناصب الشغل لعدد كبير من الموارد البشرية، وهذا لتوسيع نشاط هذه المؤسسات في جميع المجالات، خاصة في قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي إحدى وسائل الإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة. لذا فإن مختلف برامج الحكومات قد كرست هذا الاتجاه، باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل إحدى الأولويات التي ينبغي منحها الأهمية الخاصة في ظل التغيرات التي يعرفها المجال الاقتصادي في اتجاه الاقتصاد الحر. وعلى غرار هذه الحكومات استطاعت الحكومة الجزائرية مع بداية الألفية الثالثة أن تجد لهذا القطاع مكان رائدا في ظل التوجهات الحديثة للاقتصاد الوطني، وإن كانت هذه المكانة حديثة بالنظر إلى الخيار الاقتصادي التي تبنته الجزائر غداة الاستقلال.

لقد عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منعرجات في إطار موجبات التكيف التي فرضتها الإصلاحات الاقتصادية الجديدة، حتى يقوم بدوره كأداة محركة و موجهة للعجلة الاقتصادية.

إلا ان و لظروف معينة واجه القطاع العديد من الصعوبات والعقبات جعلت منه قطاعا هشا لا يترجم الغايات والأهداف المنوطة به، مما طرح حلا جديدا ألا وهو تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى يتمكن القطاع من أخذ الريادة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة الرائدة سواء من حيث الحجم أو من حيث النشاط أو رأس المال إلى غير ذلك لهذا استدعى الأمر الاهتمام بهذه المؤسسات من حيث توجيهها ومرافقتها وتأهيلها وفي هذا الإطار أنشأت السلطات العمومية عدة أجهزة وهيئات تتكفل بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولهذا فإن إشكالية بحثنا التي يمكن طرحها في هذا الإطار تكون كالأتي: إلى أي مدى يمكن أن تساهم الآليات المقدمة من طرف المؤسسات الداعمة في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

للإجابة على هذه الإشكالية تشير الأسئلة التالية:

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي أهم الإجراءات والتدابير لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما هو أثر عملية التأهيل على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضيات:

بغية معالجة الإشكالية المطروحة، فقد ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- تمتلك الجزائر نسيج معتبرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه مازال يعاني من عدة مشاكل ومعوقات؛
- يعتبر التأهيل الأداة الفاعلة للرفع من مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها قادرة على المنافسة؛
- يمكن لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يحقق نجاحات تساهم في تنمية الاقتصادي الوطني.

أسباب اختيار الموضوع:

تبرز أهم أسباب اختيار الموضوع البحث في:

أسباب موضوعية:

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي التطلع إلى كيفيات تأهيل من أجل بلوغ الأهداف العامة.

أسباب ذاتية:

- الاهتمام الكبير بموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متطلبات تأهيلها؛
- يحكم التخصص الذي نزاوله؛
- كون موضوع البحث من مواضيع الساعة.

أهمية الدراسة:

- تجدر الإشارة إلى أن هذا البحث يكتسي أهمية كبيرة وهذا من خلال أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أداة محركة لاقتصاد أي بلد والنهوض به ليصل إلى تحقيق تنمية اقتصادية وهذا ما تسعى إليه الجزائر؛
- إن تبني الدولة الجزائرية برنامج تأهيل لتطوير هذا القطاع أصبح كخيار استراتيجي.

أهداف الدراسة:

هناك العديد من الأهداف التي تستهدفها الدراسة، ويتمثل أهمها فيما يلي:

- معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- التعرف على علمية التأهيل ومتطلباتها بالإضافة إلى إبراز أهميتها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إجراء دراسة تقييميه لنتائج المحققة (أخذ عينة على مستوى الولاية) .

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة النظرية فيما يلي:

- حصر الدراسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتطرق إلى التطور التاريخي لها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا؛

- إن موضوع التأهيل عام وشاسع لهذا حصرنا الدراسة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما حدود الدراسة التطبيقية فيما يلي:

- الإطار المكاني الجنوب الجزائري؛

- الإطار الزمني فهو محدد من فترة ماي 2010.

المنهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة في الفصل النظري والتطبيقي تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يستدعى إلى جمع معلومات دقيقة لتسهيل عملية الوصف والتحليل للوصول إلى نتائج دقيقة وهذا في الجزء النظري، أما الجزء التطبيقي فاتبعنا المنهج السالف الذكر.

أما أدوات البحث فقد اعتمدنا على مجموعة من الكتب والملتقيات والتقارير والمجالات والمذكرات الجامعية والأطروحات والانترنت بالإضافة إلى استعمالنا لطريقة (المقابلة) من خلال المقابلة الشخصية لكل مؤسسة. وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة.

هيكل الدراسة:

قسمنا الدراسة إلى ثلاث فصول وهي:

تناولنا في الفصل الأول تقديم عام لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تناولنا في مبحثين فالمبحث الأول تطرقنا إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إبراز أسباب اختلاف التعاريف موحد لها، ثم تطرقنا إلى معايير تصنيفها وبعض التعاريف التي أعطيت لهذا النوع من المؤسسات بالإضافة إلى أهم خصائصها وأنواعها، أما المبحث الثاني فتم فيه إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تنميتها.

الفصل الثاني جاء بعنوان تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد قسمناه إلى مبحثين الأول تناولنا فيه الإطار المفاهيمي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الثاني فتطرقنا فيه إلى آليات وبرامج دعم وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثالث يمثل الدراسة التطبيقية، وجاء بعنوان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة كل من مؤسسة مغرب سيراميك ومؤسسة وحدة تحويل البلاستيك). حيث قسمناه إلى مبحثين:

الأول تناولنا فيه واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والثاني تطرقنا فيه إلى دراسة حالة كل من مؤسسة مغرب سيراميك ومؤسسة وحدة تحويل البلاستيك.

أما الخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل لها في الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي، ثم التوصيات وآفاق الدراسة.

الدراسات السابقة:

ومن خلال ما تم الإطلاع عليه يمكن اعتبار الدراسة التالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقيميه لبرنامج ميدا" غدير أحمد سليمة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ورقلة، 2007.

حيث تناولت الطالبة فيها إلى تقديم عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقات تنميتها بالإضافة إلى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد بالإضافة إلى دوافع عملية التأهيل في الجزائر، وأخيرا قامت بدراسة تقييميه برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال الدراسة الميدانية وهو دراسة أثر برنامج EDPME على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما مدى تجاوبها معه.

نتائج الدراسة السابقة:

ان قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني ،اذ انه يساهم بنسبة 75 بالمائة من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات ،إلا انه مازال قطاعا هشا يعاني العديد من المشاكل و الصعوبات التي تعيقه على أداء الأهداف المنتظرة منه،وهذا ما طرح بديلا جديدا ألا وهو تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لجعلها قادرة على المنافسة محليا و دوليا في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد، ولهذا سعت الجزائر إلى تبني العديد من البرامج أهمها برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

صعوبات الدراسة:

إن أبرز ما وجهناه خلال القيام بهذه الدراسة هي:

-في قلة المراجع في هذا المجال؛

-عدم كفاية المراجع باللغة العربية؛

-صعوبة تجاوب رؤساء PME مع المقابلة.

الفصل الأول

ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيـــــد:

تتضح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العديد من الإحصائيات في العالم حول دورها ومساهمتها في التنمية المحلية بنسب كبيرة إلا أنه تتجلى أهمية تحديد مفهوم هذه المؤسسات من خلال عدم وجود تعريف موحد وشامل يخص بالقبول العام من طرف الباحثين في هذا الميدان نظرا لصعوبة الأمر لدا فإن التعرض لهدا سيتوجب الإحاطة بكل ما يتعلق بهامة مفهوم أهمية خصائص ومشاكل

وقد أتى هذا الفصل للتعريف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال تعرضنا إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

المبحث الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تنميتها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال هذا العنصر سوف نحاول التطرق إلى أهم التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأسباب الاختلاف فيما بينها ، وأهم معايير التصنيف المتتبعة من قبل دول العالم بالإضافة إلى أهم الخصائص المميزة لهذا النوع من المؤسسات باعتبارها النمط الأكثر انتشارا في العالم سواء في الدول المتقدمة أو النامية.

المطلب الأول: أسباب اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يستحيل إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك أننا لا نستطيع وضع حدود فاصلة بين مؤسسة وأخرى أو قطاع وآخر، إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة وذلك راجع إلى عدة أسباب سوف نتطرق إليها حيث أنه من السهل التفريق بين مؤسسة لصناعة الملابس ومؤسسة لصناعة السيارات، فالأمر هنا إذن يتعلق بتركيبة الإنتاج والنشاط الصناعي ودرجة النمو، ومعايير التصنيف وغيرها وفيما يلي سوف نتعرض لأهم القيود التي تتحكم في إيجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات والمتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول : الفارق بين تركيبة قوى الإنتاج المميزة للاقتصاد العالمي

لا يمكننا إيجاد تعريف موحد لكل الدول، وذلك نظرا للاختلاف الموجود فيما بينها من حيث الموقع ، درجة النمو التطور الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي ، ففي الدولة الواحدة هذه الشروط تتغير من منطقة إلى أخرى ، فما بالك بالنسبة لدول العالم ككل ، لذلك يعتبر كبناء اقتصادي قوي بالنسبة للجزائر أو مصر مثلا يمكن أن يعتبر كبناء اقتصادي ضعيف بالنسبة لليابان أو أحد دول الاتحاد الأوربي وهكذا .

الفرع الثاني: تعدد معايير التصنيف واختلافها[1]

إن تحديد تعريف شامل ودقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتمد على عدة معايير و مؤشرات تختلف باختلاف نوعها فالمعايير الكمية تعتني بالحجم و القياس كعدد العمال، حجم الطاقة المستعملة ، التركيب العضوي لرأس المال ...الخ ، أما المعايير النوعية فتعتني بالملكية ، الاستقلالية الإدارة والمسؤولية ، وعليه فالصعوبة تكمن في كيفية اختيار هذه المعايير ، فبعض الدول تعتمد على عدد العمال ، ورقم الأعمال ، ورأس المال كالأرجنتين مثلا ، وعلى عدد العمال ورأس المال كفرنسا ، حيث أنه يمكن أن يختلف المعيار نفسه كأن يكون عدد العمال مثلا ، والجدول التالي يبين هذا المعيار بين الدول.

[1] غدير أحمد سليمة ، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، دراسة تقييمية لبرنامج ميدا** ، مذكرة ماجيستر،منشورة ، جامعة ورقلة، 2007، ص 03 .

الجدول رقم (1-1): تصنيف المؤسسات حسب عدد العمال .[1]

الـــــــدول	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
النمسا	09-01	10-10
بلجيكا	50-01	200-10
دانمارك	50-01	200-51
الجزائر	49-10	250-50 *
الولايات المتحدة الأمريكية	250-01	500-251
فلندا	50-01	200-51
فرنسا	49-01	499-50
بريطانيا	50-01	200-51
النرويج	20-01	100-21
اليابان	49-01	500-50

Source : OCDE (1994). La globalisation des activités économique et le développement des petites et moyennes entreprises, paris rapport préliminaire
* le ministère de la PME et de l'artisanat.

[1]- Rapport de L'OCDE cité par P.A .julien les pme, Bilan et perspectives, économisa, 1997, p : 05

الفرع الثالث:اختلاف درجة النمو الاقتصادي.

إن طبيعة العالم الآن المتمثلة في انقسامه من ناحية النمو الاقتصادي إلى دول متقدمة اقتصاديا وصناعيا وتكنولوجيا تتمتع بنمو اقتصادي كبير ومستمر ودول متخلفة اقتصاديا أو سائرة في طريق النمو ذات نمو اقتصادي بطيء فتجعل من المقارنة بين مؤسستين تنشط في نفس المجال لدولتين احدهما من الصنف الأول السالف الذكر والآخر من الصنف الثاني غير مطلقة فالمؤسسة الصغيرة في بلد متقدم كالولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة أو متوسطة في أي بلد نامي كالجزائر مثلا وهذا بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها وعدد العمال الموظفين فيها.

وعليه تصل إلى إن اختلاف اقتصاديات الدول في العالم لا يمكننا من إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذ أن كل دولة تعطي لها تعريفا خاصا بها من منطلق المحيط و المستوى الاقتصادي لكل منها.

الفرع الرابع : اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي.

إن اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى وتنوعه من مؤسسات تستخدم الطبيعة كعنصر أساسي كالمؤسسات الفلاحية (الزراعة، الصيد، تربية المواشي...الخ)، والمؤسسات الاستخراجية ومؤسسات تعمل على تحويل المواد الأولية وإنتاج السلع (المؤسسات الصناعية) ومؤسسات تعمل على تقديم خدمات للغير كمؤسسات النقل والمؤسسات المالية أدى إلى صعوبة عملية تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالمؤسسات الصناعية مثلا تحتاج إلى استثمارات ضخمة و طاقات عالية و مالية كبيرة على عكس مؤسسات اقتصادية يفرض عليها طبيعة نشاطها استثمارات بسيطة طاقات عمالية و مالية بسيطة مثلها مثل المؤسسات التجارية كما نجد في المؤسسات الصناعية هيكل تنظيمي معقد يعتمد على توزيع المهام وتعدد الوظائف ومستويات اتخاذ القرار مقارنة مع المؤسسات التجارية حيث نجد هيكل تنظيمي بسيط.[1]

وعليه فإن تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في مجال واحد لا يمكن أن يكون بنفس الطريقة بالنسبة لمؤسسات تنشط في مجالات اقتصادية مختلفة .

المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

بالرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد ومتفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن هناك معايير أساسية متفق عليها حيث يتم على أساسها تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تشمل على سبيل المثال لا على سبيل الحصر معيار عدد العمال، رأس المال، مستوى التنظيم، درجة الانتشار، كمية

[1]- رابح خوني ،رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها** ، الطبعة الأولى ، مصر، 2008، ص 18.

أو قيمة الإنتاج،حجم المبيعات، مستوى الجودة....الخ، وقد يستخدم أي نوع من هذه المعايير منفردا كما قد يحتاج الأمر لاستخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت[1]

وتكمن مشكلة هذه المعايير في صعوبة الاختيار المناسب بينها ويمكن تصنيفها إلى صنفين هما:

- ✓ المعايير الكمية؛
- ✓ المعايير النوعية.

الفرع الأول: المعايير الكمية:

إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية لقياس أحجامها و محاولة تمييزها عن باقي المؤسسات.

إذ أن المعايير الكمية هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية و مجموعة أخرى من المؤشرات النقدية.

فتتمثل المجموعة الأولى في:

- ✓ عدد العمال؛
- ✓ حجم الإنتاج؛
- ✓ حجم الطاقة المستهلكة.

و تتمثل المجموعة الثانية في:

- ✓ رأس مال المستثمر؛
- ✓ رقم الأعمال؛
- ✓ القيمة المضافة.

أولا: معيار عدد العمال:

يعتبر معيار العمالة الأكثر استخداما في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها معيارا ثابتا و موحدا لتسهيل القياس وجمع المعلومات وتسهيل عملية المقارنة بين القطاعات و بين الدول[2]،لكن على الرغم من هذه السهولة و الوفرة في البيانات إلا أن هناك من يرى توخي الحذر في استعمال هذا المؤشر لأن الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات حيث تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسات كبيرة، بالنظر إلى تلك التي تعوض هذه الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية

[1] -صفوت عبد السلام عوض الله،**اقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية** ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1993، ص12.

[2] -مؤتمر العمل العربي،**المشروعات الصغيرة و المتوسطة كخيار للحد من البطالة و تشغيل الشباب في الدول العربية**،البند العاشر ،الدورة الخامسة والعشرون ،شرم الشيخ ، جمهورية مصر العربية،23 فيفري-01 مارس 2008 ,ص 11

والتكنولوجيا كما أن هناك عوامل أخرى تجعلنا نتوخى الحذر في استعمال هذا المعيار تتمثل في ظاهرة عدم التصريح بالعمال و كذا اشتغال أفراد العائلة في المؤسسات العائلية مع كونهم عمال في مؤسسات أخرى.

ثانيا: معيار رأسمال المستثمر:

يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المشروعات الصناعية بحيث إذا كان حجم رأسمال المستثمر كبيرا عدت مؤسسة كبيرة ، أما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة.

بمناسبة حديثنا عن المعايير الكمية تجدر الإشارة إلى أن هناك من الدول من تعتمد بالإضافة إلى هذه المعايير المتفردة على معايير أخرى مزدوجة مثل معيار العمالة رأس مال المستثمر معا.

ثالثا: معيار العمالة ورأس المال (معيار مزدوج):

يعتمد هذا المعيار في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة وذلك بالجمع بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة و معيار رأس مال المستثمر في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة[1]

لكن المعيار الأكثر استعمالا لدى الدول هو المعيار ثلاثي الأبعاد هو عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضاف. والملاحظ على هذا المعيار سهولة حصره من الناحية العددية، وكذا تحصيله فيما يخص نشاط المؤسسة، ونشير هنا إلى أنه يمكن استخدام معيار واحد للتصنيف، وقد يتطلب الأمر استخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت

وفي هذا الصدد ندرج الجدول رقم(01-02) الذي يعطي لنا الصورة التطبيقية لاستعمال هذه المعايير الكمية في عدة دول.

[1]-صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 19

جدول رقم (1-2): المعايير الكمية المعتمدة في تحديد التعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الـــــــدول	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
	عـــدد العمـــال	رأس المـــــال
اليابان	300	100 مليونين
الولايات م الأمريكية	300	.....
فرنسا	500	05 مليون فرنك فرنسي
بريطانيا	300	.....
الشيلي	300	3.5 مليون دولار
البرازيل	300	3.6 مليون دولار
الهند	30	750 ألف روبية
الجزائر	*250	15 مليون دينار

Source : rapport SUR L'état des lieux de secteur PME, ministère de la PME, juin 2000, p : 05.

يختلف معيار العمالة مثلا من دولة لأخرى ، ففي الجزائر أقل من 250 عامل ، إلى أقل من 300 عامل في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، وكذا معيار رقم الأعمال المستعمل في بعض الدول من 15 مليون دينار في الجزائر إلى 05 مليون فرنك فرنسي في فرنسا .

الفرع الثاني: المعايير النوعية

فمن خلال تطرقنا للمعايير الكمية وجدنا أنها تتضمن بعض الجوانب السلبية وذلك لعدم قدرتها لوحدها الفصل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و غيرها من المؤسسات الأخرى، وذلك لتباين المعطيات من قطاع اقتصادي إلى آخر وهذا ما جعل الباحثين يركزون على المعايير النوعية لتصنيف مثل هذا النوع من المؤسسات.و التي من أهمها مايلي:

- ✓ الملكية؛
- ✓ المسؤولية؛
- ✓ الاستقلالية؛
- ✓ حصة المؤسسة من السوق.

أولا :معيار الملكية:

يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة حيث نجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال معظمها فردية أو عائلية يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير و المنظم و صاحب اتخاذ القرار الوحيد [1]فمثلا نجد في الجزائر الدولة التي تمتلك عددا من هذه المؤسسات تابعة لها حيث تأخذ شكل مؤسسات عمومية محلية.[2]

ثانيا -معيار الاستقلالية:

ونعني بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية ، و أن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة ، بمعنى أنه يحمل الطابع الشخصي وتفرد المدير في اتخاذ القرارات.[3]

ثالثا -معيار المسؤولية:

حيث نجد حسب هذا المعيار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالنظر إلى هيكلها التنظيمي البسيط نجد أن صاحب المؤسسة باعتباره مالكا لها يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات و تنظيم العمل داخل المؤسسة و تحديد نموذج التمويل و التسويق....الخ، و بالتالي فإن المسؤولية القانونية و الإدارية تقع على عاتقه وحده.[4]

رابعا-معيار حصة المؤسسة من السوق :

بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو يعتبر بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشط في مناطق و مجالات محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة [5]

إن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدود وذلك للأسباب التالية:[6]

- ✓ صغر حجم المؤسسة ،

---

[1] - عمري صخري ، **مبادئ الاقتصاد الوحدوي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998،ص 88.

[2] - قريشي يوسف، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييميه لبرنامج ميدا** – ، مذكرة تخرج ماجستير، غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2005 ، ص 18 .

[3] - رابح خوني ورقية حساني ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

[4] - عمري صخري ، مرجع سبق ذكره ، ص 88 .

[5] عمر صخري ، مرجع سبق ذكره،ص88ـــ114.

[6] رابح خوني ورفيق حساني ، مرجع سبق ذكره ، ص22.

- ضآلة رأس المال؛
- محلية النشاط؛
- ضيق الأسواق التي توجه إليها منتجات هذه المؤسسات؛
- صغر حجم الإنتاج.

ونتيجة للأسباب السابقة لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تفرض هيمنتها على الأسواق أو أن تفرض أي نوع من الأنواع الاحتكار في السوق على عكس المؤسسات الكبرى التي يسمح لها رأس مالها وكبر حجم إنتاجها وحصتها السوقية وامتداد اتصالاتها و تشابك صلاتها من السيطرة على الأسواق واحتكارها .

وقد ورد في كتاب ألفة (E-Staley) تحت عنوان(Small industrie développement) أنه يمكن اعتبار مؤسسة أنها صغيرة أو متوسطة إذا وجدت فيها خاصيتين من الخصائص الأربعة التالية :

- استقلالية الإدارة ، فعادة ما يكون المسيرون هم أصحاب المؤسسة ؛
- تعود ملكية المؤسسة ورأس مالها لفرد أو مجموعة من الأفراد ؛
- تمارس المؤسسة نشاطها محليا ، إذ أن احتياجاتها إلى السوق يمكن أن تمتد خارجيا ، كما أن أصحاب المؤسسة والعاملون فيها يقطنون منطقة واحدة ؛
- تعتبر هذه المؤسسة صغيرة الحجم ، إذا ما قورنت بالمؤسسة كبيرة الحجم تمارس نفس النشاط .

ويعكس هذا التنوع في المعايير تعدد الخصائص التي يتميز بها القطاع المعني ، الأمر الذي أدى إلى تعدد التعاريف من بلد إلى آخر ومن منظمة إلى أخرى ، حتى وإن اتفق بعضها في نوعية المعايير المعتمدة ، إلا أنها لا تعطيها نفس الأهمية بسبب عدة عوامل اقتصادية، تقنية وسياسية من بينها :[1]

1- العوامل الاقتصادية: تتمثل في التطور اللامتكافئ لقوى الإنتاج في مختلف الدول ، فالمؤسسة التي تعتبر كبيرة في إفريقيا الغربية يمكن أن تكون صغيرة في اليابان مثلا ، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي قد تتغير من مرحلة لأخرى ، مما يؤدي إلى تغير في حجم المؤسسات ، فإذا كانت المؤسسات التي توظف 200 عامل تعتبر كبيرة في فترة معينة قد تصير صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة ، إضافة إلى ذلك يؤدي تنوع الأنشطة الصناعية إلى تغير في متوسط أحجام المؤسسات في مختلف الفروع.

2- العوامل التقنية: تتمثل في مستوى اندماج المؤسسات ذاتها، فإذا كانت المؤسسات في بلد ما أكثر اندماجا ، فإن عملية إنتاج كافة الأجزاء تتم في مصنع واحد ، وبالتالي يتجه حجم هذه المؤسسات نحو الكبر ، وعلى العكس من ذلك فإن كانت عملية الصنع مجزئة وموزعة على عدد من المؤسسات المستقلة عن بعضها والمتكاملة ، سيؤدي إلى ظهور وحدات إنتاج صغيرة أو متوسطة

[1] دمدم كمال، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الانتاج**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 02، الجزائر، (2000)، ص 185.

3- العوامل السياسية :تتمثل في مدى اهتمام السلطات لهذا القطاع ، ويظهر ذلك خاصة عندما تريد الدولة توجيه ومساعدة القطاع .

الفرع الثالث: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان اختلاف معايير التصنيف أدى إلى اختلاف التعاريف من دولة إلى أخرى ، بحيث أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من المصطلحات تستعمل للتعبير عن هذه المؤسسات، منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الأعمال الصغيرة (small Busines)، المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، والجزائر تستعمل هذا المصطلح الأخير PME/PMI[1] كما توجد تعار يف مختلفة خاصة بمجموعات أو هيئات دولية مثل الاتحاد الأوروبي أو اتحاد شعوب جنوب شرق آسيا وسنتطرق إلى عينة من هذه التعاريف لنخلص في الأخير إلى تعريف الجزائر لهذه المؤسسات.

ولقد أظهرت الدراسات أن هناك ما يجاور50 تعريفا للأعمال الصغيرة والمتوسطة والعديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من الأعمال[2]، ويكون التعريف إما معتمد على لجانب القانوني مثل الجزائر أو الجانب الإداري مثل ألمانيا الغربية.

ولهذا سنحاول تقديم تعار يف لبعض الدول ، ثم نقوم بإدراج التعريف المعتمد في الجزائر .

أولا :تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953م الذي نظم إدارة هذه المؤسسات فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد أعتمد على معياري المبيعات وعدد العمال لتحديد تعريف أكثر تفصيلا[3].

لقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كمايلي:[4]

- المؤسسات الخدماتية والتجارة بالتجزئة ... من 01 إلى 05 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية،
- مؤسسات التجارة بالجملة .....من05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية،
- المؤسسات الصناعية ..... عدد العمال 250 عامل أو أقل .

---

[1]Petites et moyennes industries / Petites et moyennes entreprise

[2]جالن سنسر هل، ترجمة صليب بطرس، منشآت الأعمال الصغرى، القاهرة، 1998، ص 109.

[3] ريتشمان دافيد وآخرون، ترجمة محمد رفاعي ومحمد سيد عبد المتعال، الإدارة المعاصرة، السعودية، 2001، ص 143

[4]لخلف عثمان ، دور ومكانة الصناعات الصغيرة و م في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1994 ، ص: 11.

ثانيا- تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963م على معياري رأس المال واليد العاملة، فهذه المؤسسات نجد رأس مالها المستثمر أقل من 50 مليون ين ياباني، وعدد عمالها أقل من 300 عامل[1].

حيث ميز القانون الياباني بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط وذلك ما هو مبين في الجدول رقم (1-3)

جدول رقم (1-3): تعريف اليابان للمؤسسات ص و م .

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	أقل من 100 مليون ين	300 عامل أو أقل
مؤسسة التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل أو أقل
مؤسسة التجارة و التجزئة بالخدمات	أقل من 10 مليون ين	50عامل أو أقل

Source : BRAIN. D, les Pme en Europe et Leur contribution l'emploi, études documentaire, n : 4715. 1983, p : 05

ثالثا-تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وضع الإتحاد الأوروبي سنة 1996 تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي كان موضوع توصيته لكل البلدان الأعضاء.

- ✓ فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء؛
- ✓ المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجير، و رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 07 ملايين أورو، أو لا يتعدى حصيلة ميزانيتها السنوية 05 ملايين أورو؛
- ✓ المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا يتعدى حصيلة ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو[2].

[1] سعدية السعيدي، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق تنميتها**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2003،ص 6.

[2] Rogge-m ; **L'accompagnement manageriel et industriel de la PME** ,1ed ; parais, 2003, p23.

رابعا-تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتمد بلدان جنوب شرق آسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسة حديثة قام بها "برتوش" و"هيمتز" بتصنيف يعتمد وبصفة أساسية على معيار العمالة[1]و هو كمعيار أساسي وأصبح هذا التصنيف معترف به بصفة عامة لدى هذه الدول وهذا التصنيف هو ملخص في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-4): تصنيف برتوش وهيمتز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال.

من 01 إلى 09 عمال	مؤسسة عائلية حرفية
من 10 إلى 49 عامل	مؤسسة صغيرة
من 50 إلى 99 عامل	مؤسسة متوسطة
من 100 عامل فأكثر	مؤسسة كبيرة

المصدر: صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 14.

حيث اعتمد الاتحاد على بعض المعايير النوعية في التمييز بين كل من الأشكال السابقة، ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج مباشرة ,و المستخدمين اغلبهم من أفراد العائلة ، عكس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث يعرف نوعا من تقسيم العمل ، يبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج ، ليهتم أكثر بالإدارة و التسيير.

خامسا-تعريف السوق الأوربية المشتركة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة [2]:

أمام هذا الاختلاف الذي يتعلق بالتعريف المقدم لهذا القطاع بين الدول الأوربية ,ارتأينا إلى إدراج التعريف المقدم في إطار السوق الأوربية المشتركة ، و الذي يقترحه البنك الأوربي للاستثمار,إذ يعتبر مؤسسة صغيرة و متوسطة تلك المنشاة التي تحقق المعايير التالية :

- ✓ عدد العمال الشغالين يصل إلى 500 عاملا أو اقل؛
- ✓ يصل حجم الاستثمارات الثابتة فيها إلى 79 مليون وحدة نقدية أوربية أو اقل.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **تقرير من اجل سياسة لتطوير المؤسسات ص و م في الجزائر** ، الدورة العامة العشرون ، جوان 2002، ص 06.

سادسا-تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لقد كانت للجزائر عدة محاولات في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ولكنها تعار يف غير رسمية ، فأول محاولة كانت التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (1974-1977) ، الذي وضعته وزارة الصناعة والطاقة معطيا التعريف الأتي : نسمي مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل وحدة إنتاجية :

- ✓ مستقلة قانونا ؛
- ✓ تشغل أقل من 500 شخص ؛
- ✓ تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري ، ويتطلب الإنشاء استثمارات بها أقل من 10 مليون دينار جزائري .

أما المحاولة الثانية ، قامت بها المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقي الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1983، حيث ركز الملتقي في تعريفه على معياري اليد العاملة ورقم الأعمال فعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها المنشأة التي :

- ✓ تشغل أقل من 200 عامل ؛
- ✓ تحقق رقم أعمال يقل عن 10 ملايين دينار جزائري .

ثم كانت المحاولة الثالثة ، بمناسبة الملتقي الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988 ، حيث ارتكز هذا التعريف على المعايير النوعية ، والذي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها :

" كل وحدة إنتاج أو وحدة الخدمات أو الاثنين معا، ذات حجم صغير أو متوسط، تتمتع بالتسيير المستقل، والتي تأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عمومية " .

إلا أن هذه التعاريف تبقي ناقصة ، لكونها لم تعرف بوضوح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأخرى، ولإدراكها بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا مفصلا رسميا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الصادرة في 12 ديسمبر 2001 ، حيث أعطى المشرع الجزائري تعريفا يضع حدا للفراغ القانوني الحاصل ، والجدل القائم حول هذا الموضوع ، وهنا ينبغي التذكير بأن الجزائر قد تبنت ميثاق بولوني " la charte de Bologne"

في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، في جوان 2000[1] ، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوربي سنة 1996، والذي كان موضوع توصية لكل بلدان الأعضاء

[1] بوهزة محمد و آخرون، **تمويل المشروعات الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و -حالة المشروعات المحلية سطيف-,الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، سطيف، من 25-28 ماي 2003، ص08.

ومن بين التعاريف التي تضمنها القانون التوجيهي نذكر ما يلي:[1]

" تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات".

- ✓ تشغل من 01 إلى 250 شخص ؛
- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (02) ملياري دينار جزائري ،أي لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية .

وهناك بعض التعاريف المفصلة التالية :

- ✓ المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل مابين 50 إلى 250 شخص أي يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين مائة (100) و خمسمائة (500) مليون دينار؛
- ✓ المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل مابين 10الى 49 شخص ، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار، أي لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار؛
- ✓ المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل من عامل (01) إلى تسعة (09) عمال, و تحقق رقم أعمال اقل من (20) مليون دينار،أي يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار>>.

ويمكن تلخيص هذه التعاريف في الجدول التالي :

جدول رقم(1-5): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب التعريف القانوني

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20مليون دينار دج	أقل من 100مليون دينار دج
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200مليون دينار دج	أقل من 100مليون دينار دج
متوسطة	من 50الى 250	من 02الى200مليون دينار دج	من 100الى500 مليون دينار دج

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى المواد السابقة

من خلال الجدول نستخلص أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يرتكز على ثلاثة مقاييس: المستخدمون ، رقم أعمال الحصيلة السنوية و استقلالية المؤسسة .

[1] الجريدة الرسمية، **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، رقم 18/01، المؤرخ في 2001/12/12، العدد77، ص 26.

حيث جاء في القانون التوجيهي السابق تعريف هذه المصطلحات كمايلي :

- الأشخاص المستخدمون : عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية ، بمعني عدد العاملين الإجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة ،أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي ،يعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي ، السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل؛
- الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدته اثني عشر(12) شهرا ؛
- المؤسسة المستقلة : كل مؤسسة لا تملك رأسمال بمقدار 25% فما أكثر من قبل المؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الثالث: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن تنوع مجالات وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها فرض على هذا النوع من المؤسسات أخذ أشكال عديد وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة.

الفرع الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيارين أساسيين هما:

أولا- التصنيف حسب طبيعة التوجه؛

ثانيا- التصنيف حسب طبيعة المنتجات.

أولا- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة توجهها إلى:

1- مؤسسات عائلية؛

2- مؤسسات تقليدية؛

3- مؤسسات متطورة وشبه متطورة.

1- المؤسسات العائلية:

وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المترل وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة وفي البلدان المتطورة و تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة.

2- المؤسسات التقليدية:

هذا النوع من المؤسسات يعرف أكثر أو يقترب كثيرا إلى النوع السابق هذا لأن المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة تعتمد على وسائل بسيطة.

وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة أكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة وكذلك تتم عملية التسويق ببساطة.

3- المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة :

يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية[1].

ثانيا- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات :

نميز في هذا التصنيف ثلاثة أنواع أساسية وهي[2]:

1- مؤسسة إنتاج سلع استهلاكية؛
2- مؤسسة إنتاج السلع والخدمات؛
3- مؤسسة إنتاج سلع التجهيز.

1- مؤسسات إنتاج سلع استهلاكية:

وتقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل:

- ✓ المنتجات الغذائية؛
- ✓ تحويل المنتجات الفلاحية؛
- ✓ الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة وكذلك سهولة التسويق.

---

[1] علي حسين على وآخرون، **الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال**، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، ط1، 1999، ص ص 60. 61.

[2] Ammar Selami**, petite et moyenne industrie et développement économique**, Algérie, Algérie, 1985, p p 43.48.

2- مؤسسات إنتاج السلع والخدمات:

وهي تضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في:

- ✓ قطاع النقل؛
- ✓ الصناعة الميكانيكية والكهرومائية؛
- ✓ صناعة مواد البناء.

ويرجع سبب الاعتماد على مثل هذا الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة في مواد البناء.

3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذات تكنولوجيا حديثة فهي تتميز كذلك بكثافة رأسمال اكبر الأمر الذي ينطبق على خصائص المؤسسات الكبيرة و هو الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة وذلك خاصة في الدول المتطورة أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصر على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها جملة من الخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى،كما تجعلها خيار أساسيا جذابا و يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب هي منشآت فردية أو عائلية أو شركات أشخاص وساعد هذا النوع من الملكية على استقطاب وإبراز الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها.

ثانيا-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يديرها أصحابها:

إن طبيعة الملكية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعل مهام الإدارة تسند إلى مالك المؤسسة في غالب الأحيان وذلك بسبب بساطة العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فهي لا تتطلب مهارات عالية لإدارتها.

[1] عبد السلام عبد الغفور وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء، 2001، ص 08.

ثالثا-لها حجم صغير نسبيا في الصناعة التي تنتمي إليها:

تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها في الصناعة، فهي تكون في غالب الأحيان في قطاع النسيج كاتفصيل الملابس وفي قطاع الخشب كالأثاث والجلود، وقد تكون على شكل مقاولة من الباطن فهي لا تستخدم تكنولوجيات عالية إلا أن هناك بعض الصناعات تتطلب بعض المهندسين والإطارات.

رابعا-تعتمد هذه المؤسسات بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال:

ما يلاحظ على هذا النوع من المؤسسات أنه يعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي أو القروض المقدمة من الأصدقاء أو أفراد العائلة أي أن الاعتماد على التمويل البنكي ضعيف وهذا راجع إلى:

- ✓ عدم القدرة على تقديم ملفات مشاريع تخضع للشروط المطلوبة؛
- ✓ عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القرض.

خامسا-تلبية طلبات المستهلكين :

تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بتلبية طلبات المستهلكين ذوي الدخل المنخفض بتوفير السلع والخدمات البسيطة منخفضة التكلفة ، في حين نجد أن اغلب المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من اجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبيا ، مقارنة مع ذوي الدخل الضعيف، لهذا فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعمل على التقليل من أوجه عدم المساواة و هذا بتوفير و تلبية الحاجات الأساسية لذوي الدخل المنخفض من جهة ، و من جهة أخرى تعمل على توفير الخيار أمام المستهلكين بعرضها لعدة أنواع من السلع و الخدمات.[1]

سادسا-التدقيق في الإبداع و الاختراع:

تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،في الكثير من الأحيان إلى الابتكار و الإبداع في منتجاتها ، وهذا راجع إلى أن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنتج بأحجام كبيرة، لهذا فهي تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات عن طريق الاختراعات و الابتكارات الجديدة حتى تستطيع أن تنافس المؤسسات الكبرى ذات الوفرة في الإنتاج.

[1] قويقع نادية ، **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية – حالة الجزائر –**، رسالة ماجستير، غير منشورة معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 20 .

سابعا-المقاولة من الباطن[1] :

وهي تمثل وسيلة دعم المؤسسات الكبرى،و تمثل نوع من الترابط الهيكلي و الخلفي بين مؤسسة رئيسية في اغلب الحالات مؤسسات كبرى ومؤسسات مقاولة(sous traitantes) تتميز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية و قدرة على التكيف مع شروط التعاون، حيث أن هناك شكلين من التعاون هما:

- ✓ **التعاون المباشر :**

ويتم عن طريق العلاقة التي تجمع المصانع المنتجة التي يكون إنتاج أحدها وسيطا لإنتاج آخر، و هذا الشكل من التعاون يساهم في خلق مناصب الشغل كما ينمي الصناعة.

- ✓ **التعاون الغير المباشر :**

يؤدي هذا النوع من التكامل إلى دعم نظام تقسيم العمل و التخصص ، حيث يتيح الفرصة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، في إنتاج معين وفي حدود إمكانياتها الإدارية و الفنية ، و هذه النشاطات لا تتدخل فيها المؤسسات الكبرى.

ثامنا-فعالية الموارد البشرية و المادية :

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، معبئا فعالا للموارد البشرية و المادية ، فهي تستطيع أن تكون بمثابة ادخار للملاك الصغار، الذين يبحثون عن استثمار أموالهم، عوض اللجوء إلى وضعها في المصارف ، بحيث يقومون بإنشاء مؤسسات خاصة بهم ،و كذا الخطة العامة للمؤسسة تبين الخطوط العريضة و الاتجاهات العامة للنمو الاقتصادي للبلد في القطاعات المختلفة كالتكنولوجيا وغيرها ، ومن الدوافع الأساسية للتطور التكنولوجي نجد المنافسة الشديدة ، التي تمر بها سوق المنتجات ، وكذا سوق التكنولوجيا وغيرها .

تاسعا- إقامة تكافل أنسب للإنتاج :

يوجد العديد من المناطق في العالم تكون على شكل مدن صغيرة ومناطق ريفية ، حيث أن المنتجات تصل أسواقها بصفة محدودة وغير كافية لتغطية طلبات المستهلكين في تلك المناطق ، و لكي يتم تغطية هذا النقص هناك مستثمرون يقطنون في تلك المناطق، يقومون بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة متخصصة في إنتاج وتصنيع المنتجات كثيرة الطلب وبكمية محدودة حسب الطلب، وهكذا تقوم بتغطية الطلب الناقص .

[1] هي أداة تستعمل من خلالها المؤسسات الكبرى (صاحبة الطلب) المؤسسات الأقل حجما ، ويظهر هذا الاستغلال في انخفاض تكلفة المنتجات التي تحصل عليها المؤسسات الكبرى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مقارنة بما لو أنتجتها نفسها .

عاشرا- الافتقار إلى التخطيط الإستراتيجي :

يقصد بهذه الخاصية غياب نظرة إستراتيجية بعيدة ، تمكن المؤسسة من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها ، كما تمكن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيات عمله ودراسة سلوك المستهلك (ما الذي يمكنه شرائه؟ من هو المستهلك المستهدف ؟ كيف يمكن المحافظة عليه ؟)

إحدى عشر- مستوى تدني التكنولوجيا :

لا تستعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مستوى عال من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المطلوبة، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا تستوجب استثمار ذو قيمة مرتفعة، ولا يد عاملة ذات اختصاص عال، مثل قطاع النسج كتفصيل الملابس، وبالتالي فإن هذه المؤسسات تعطي فرصا أكبر لتشغيل اليد العاملة، كما أن النظام المعلوماتي يتميز بقلة التعقيد مما يسهل الاتصال بين الإدارة والعمال .

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تنميتها.

من خلال هذا العنصر سوف نحاول إبراز الأهمية التي يكتسبها هذا النوع من المؤسسات والذي جعل منها محط اهتمام كل الدول إلا أن هذا لم يمنع من تعرضها لمجموعة من المشاكل والمعوقات.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية النشاط الاقتصادي.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما وفعالا في اقتصاديات البلدان سواء منها المتقدمة أم النامية، فهي تساهم في الدخل الوطني بالإضافة إلى مساهمتها في القضاء على مشكل البطالة الذي يتفاقم يوما بعد يوم، فقد وصلت البطالة في سوريا إلى 15 بالمائة وفي تونس إلى 16.6 بالمائة وفي الأردن إلى 15 بالمائة وإلى 18 بالمائة في لبنان، 19 بالمائة في المغرب و30 بالمائة في ليبيا[1]، وفي الجزائر إلى 29.9 بالمائة، وبمقارنة هذه النسب بنسبة البطالة بأحد الدول المتقدمة التي تلعب المشروعات الصغيرة دورا مهما في اقتصادها وهي اليابان نجد أن نسبتها وصلت إلى 4.7 بالمائة، حيث أن هذا النوع من المؤسسات يساهم بتشغيل 70 بالمائة من العمالة في اليابان، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تولد ما يقارب 11.2 مليون وظيفة جديدة خلال الفترة ما بين 1995- 2000[2]. كما أنها في كندا تشغل ما قيمته 06 مليون عامل، كما تساهم ب 80 بالمائة من خلق مناصب الشغل خلال العشريتين الأخيرتين[3]، فمن المفروض أن تشكل هذه النسب حافزا منشطا للدول النامية، بحيث يزداد الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات.

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية القطاع الصناعي:

لقد ارتأينا أن نأخذ نسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية نظرا لتشابه اقتصادياتها، كما أن هذا النوع من المؤسسات يمثل نسبة ليست بالقليلة إلى إجمالي الصناعة، والجدول الموالي يوضح هذا.

---

[1] إحصاءات التعبئة العامة والإحصاء، 2001.

[2] هالة محمد لبيب عتبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، ط2، مصر، 2004، ص 24.

[3] Jacquepanlir, portant de la situation canadienne sur le plan de financement des PME, séminaire sur le financement des PME avec FGAR, p 02

الجدول (1-6): نسبة إعداد المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي الصناعة في الدول العربية 1995.

الدولة	النسبة بالمائة
قطر	88.8
البحرين	81.2
المغرب	80.6
الكويت	80.5
لبنان	78.5
الأردن	77.8
تونس	76.6
سوريا	76.4
مصر	71.6
اليمن	70.6
العراق	67
السعودية	66
الإمارات	55.9
الجزائر	55.6
فلسطين	48.5
عمان	44.6
ليبيا	29.3

المصدر: المنظمة العربية لتنمية الصناعية والتعدين، 1998.

نلاحظ أن نسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتفاوت من دولة لأخرى فنجدها في قطر تمثل 88.8 بالمائة من إجمالي الصناعة، وفي الجزائر تمثل 55.6 بالمائة، في حين تمثل 29.3 بالمائة في ليبيا، ويرجع هذا الاختلاف في النسب إلى تبنيها لاقتصاد السوق في فترات مختلفة، فبعض الدول كانت سباقة لذلك مثل مصر، قطر، والأخرى التحقت مؤخرا مثل الجزائر ....الخ[1].

[1] غدير أحمد سليمة، مرجع سبق ذكره، ص: 16

الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات.

يعتبر التصدير أحد الوسائل الهامة لضبط ميزان المدفوعات للدول وتوفير العملة الأجنبية، ونظرا لارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم بلدان العالم الآن، فإنها لا بد أن تلعب دورا هاما في عملية التصدير، والجدول التالي يوضح هذا:

الجدول (1-7): نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى صادرات الصناعة التحويلية في الدول العربية:

الدول	النسبة بالمائة
تونس	77.3
سوريا	75.8
المغرب	74.1
الأردن	86.1
مصر	54.7
قطر	39.8
ليبيا	35
الجزائر	3.06[1]
موريتانيا	31.6
عمان	21.9
الكويت	12.2
البحرين	9.2
السعودية	5.2

المصدر: المنظمة العربية لتنمية الصناعية والتعدين، 1998.

تبدو أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان مستترة، ولكن هذا لا يعني بالضرورة تقليل الاهتمام بتنميتها بل عكس ذلك، فعلى سبيل المثال نجد صادرات هذا النوع من المؤسسات في الجزائر بلغت 3.06 بالمائة سنة 1998 من مجموع الصادرات أي ما قيمته 294.99 مليون دولار[2]، أما في تونس

[1] المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية (1995-2000)

[2] المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية (1995-2000)

بلغت النسبة 53.6 بالمائة لسنة 2001من مجموع الصادرات أي ما قيمته 4.4 مليار دينار تونسي من مجموع 8.2 مليار دينار تونسي[1].

ونظرا لأهمية هذا القطاع في تنمية الصادرات سعت العديد من الدول إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدخول إلى الأسواق الخارجية وذلك عن طريق منح تسهيلات وحوافز، أو عن طريق مساعدات مالية مباشرة من الدولة، أو تقديم نصائح تجارية... الخ.

المطلب الثاني: معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعاني العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من المعوقات والصعوبات التي تحتاج إلى الدراسة والحل العاجل، لأنها تتسبب في مواجهة هذا النوع من المؤسسات للعديد من المشكلات، ولقد حدد مؤتمر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي في بيانه الختامي سنة 2000 هذه المعوقات، التي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين أساسيتين هما:

الفرع الأول: مجموعة المعوقات الداخلية (المستوى الجزئي):

✓ عدم إلمام نسبة كبيرة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات الفنية والاقتصادية الخاصة بالخدمات والآلات والجودة، مما يؤدي إلى استخدامهم معدات متقادمة وهذا بدوره يؤدي إلى معدلات إنتاج منخفضة ومستوى جودة أيضا منخفض، أو إلى استخدام معدات متقدمة ذات استثمار كبير نسبيا وتكلفة،

✓ ضعف القدرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية لدى أصحاب هذه المؤسسات وعدم توافر المهارات البشرية المطلوبة، ونقص التدريب وعدم الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساعدة لها، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وضعف إمكانية التسويق المحلي والخارجي خاصة مع عدم توافر المعلومات الخاصة باحتياجات الأسواق وتفصيلات المستهلكين ومواصفات المنتجات،

✓ انخفاض إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وافتقار العديد منها لمفهوم تخطيط الإنتاج، وعدم اختيار مستوى التكنولوجيا المناسب، وافتقار الكثير منها للمفاهيم الأساسية للجودة نتيجة عدم الإلمام بنظم الرقابة على الجودة ونظم المعايير والمواصفات المحلية والدولية، مما يؤدي إلى إنتاج سلع غير مطابقة لا تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصريفها أو تسويقها محليا أو دوليا،

✓ غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة إما لعدم معرفتهم بالقواعد والأصول المحاسبية، أو لعدم خبرتهم في هذا المجال مما يؤدي إلى لجوء معظمهم إلى مكاتب محاسبية خارجية لإعداد الحسابات الختامية وهو ما يكيد المؤسسة نفقات كثيرة، بالإضافة إلى تعدد وتنوع المشاكل الضريبية.

[1] www.promex.dz. 01 :15H.27/03/2011.

الفرع الثاني: مجموعة المعوقات الخارجية(المستوى الكلي):

✓عدم وجود قانون موحد للمؤسسات الصغيرة يحدد تعريفا لها وينظم عملها ويوفر لها تسهيلات في مجالات التمويل والتراخيص، وعدم استقرار التشريعات في تنظيم الاستثمار، وتعدد الجهات المشرفة على الاستثمار و تضارب اختصاصها ، وتعقد الإجراءات المتعلقة بالتراخيص والضرائب والتأمينات....الخ،

✓عدم ارتباط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باتحادات ترعى مصالحها، جعلها تعمل بشكل فردي مما قلل فرصتها التنافسية في السوق، كما أدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج مقارنة بالمؤسسات الكبيرة،

✓ نقص خدمات النقل والخدمات العامة والبنية الأساسية، والتي تؤثر على نقل الخدمات والمنتجات النهائية، بالإضافة إلى نقص خدمات المياه والكهرباء والتخزين والتخلص من النفايات،

✓ عدم وجود توازن في التوزيع الإقليمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إذ تستأثر أماكن دون أخرى بهذه المؤسسات، مما يؤكد عدم وجود عدالة في توزيع الاستثمارات الخاصة بهذه المشروعات بين أقاليم الدولة الواحدة،

✓اقتصار دعم المصارف على الدعم المالي دون الدعم الفني الذي يدعم أعمال المؤسسة الصغيرة ككل، والتركيز على المؤسسات الكبيرة،

✓ عدم ملائمة أساليب الاقتراض لظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة مشكلة عدم توفر الضمانات الكافية للاقتراض، بالإضافة إلى عدم توافر الوعي المصرفي لدى أصحاب هذه المؤسسات مما يجعلهم يفضلون الاقتراض من سوق الائتمان غير الرسمي والذي ترتفع فيه أسعار الفوائد، مما يمثل عقبة أمام حصولهم على التمويل بشروط ملائمة،

✓ على الرغم من أن المعلومات تعتبر مدخلا حيويا للإدارة، إلا أن هناك معاناة من قصور البيانات والمعلومات المنشورة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي غالبا ما تكون متقادمة أو متباينة في حالة توافرها، وذلك بسبب تعدد الأجهزة المعنية بها، وعدم الاتفاق على مفهوم موحد لها وعدم وجود نظام للمعلومات خاصة بهذا القطاع،

✓ ضعف تواجد الشركات المساعدة المتخصصة في مجالات دعم هذه المؤسسات تمثل:

-شركات لتسويق منتجات هذه المؤسسة؛

-شركات تنظيم وإقامة المعارض المحلية والدولية؛

-شركات التأجير التمويلي؛

-شركات ضمان مخاطر الائتمان؛

-الشركات المتخصصة في إنشاء المجتمعات الصناعية الصغيرة؛

-ضعف الطاقة الاستيعابية للأسواق وضعف البنية الأساسية للتصدير[1].

[1] غدير أحمد سليمة، نفس المرجع، ص ص 19، 21.

الفرع الثالث : التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

إن التحولات الجارية حاليا في العالم تضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام تحديات والتي تستدعي منها التأقلم والتكيف معها والسعي للاستفادة منها ، وترجيح كفتها لصاحبها بما يضمن بقائها واستمرارها أمام منافسيها وتتمثل أهم هذه التحديات فيما يلي[1]:

1 -تحدي ثورة الاتصالات :

ترجع ثورة الاتصالات التي تعيشها في الآونة الأخيرة إلى التطور الرهيب في وسائل الاتصال ، وفي الشبكات التي تربطها والتي سهلت وزادت من فرص اتصال المؤسسة من بعد بالعالم الداخلي والخارجي .

ويمثل عدم استخدام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لهذه الوسائل نوعا من التحدي ، حيث تتمتع المؤسسات التي تستخدمها بميزة تنافسية تحرم منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

والمتمثلة في إتاحة مزيد من الفرص التسويقية وتوفير المعلومات المرتدة عن أدائها

ومن أهم أوجه استفادة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من ثورة الاتصالات ما يلي :

1-1- التسويق الالكتروني " E – marketing "

حيث لا يشترط أن يكون للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة موقع كامل على الانترنت لتسويق منتجاتها ،إذ يمكن الاعتماد على استخدام قوائم البريد الالكتروني كوسيلة لتحقيق الاتصالات التسويقية مع العملاء ، و ارساء المعلومات إليهم . فلقد أصبح البريد الالكتروني من أهم الوسائل التسويقية التي تستخدمها العديد من المؤسسات حيث أن 50% من مستعملي البريد الالكتروني يقدمون على اقتناء احتياجاتهم المعلن عنها الكترونيا، ما يوفر الكثير من التكاليف التسويقية التي تثقل كاهل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة

1-2 -التسويق الالكتروني من المترل :

من ضمن مزايا الانترنت أنها توفر العديد من الفرص التسويقية والتي يمكن استغلالها من قبل الكثيرين، والراغبين في إنشاء مشاريع تحتاج إلى المعرفة والابتكار ، والقدرة على متابعة المشروع عن بعد (في المنازل) ونجد هذا النوع الأكثر ملائمة لفئات الشباب والنساء الذين يتميزون بضعف قدراتهم المادية . و قد حققت الأعمال المترلية 600 بليون دولار كإيرادات في العالم بأمريكا، وهذا نظرا لأهمية هذه المشاريع في تحقيق وكسب رضا العملاء .

[1] نادية عوا ريب، **دراسة السلوك الاستثماري في المؤسسات ص و م الجزائرية عينة ورقلة و غرداية**، مذكرة ماجيستر، منشورة، جامعة ورقلة، 2007 ، ص 20.

2- تحدي ثورة المعلومات :

لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات تطورا شاملا في مجال الإدارة ، وأصبحت عمليات التخطيط والتنظيم والرقابة والتنسيق واتخاذ القرارات تعتمد على ما ينتجه نظام المعلومات المرتبط بالحاسوب من نتائج ومعلومات.

ونتيجة للحجم الهائل من المعلومات المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ظهرت ضرورة إنشاء قواعد للبيانات ومعالجتها بطريقة سهلة و سريعة وكنتيجة لعرض عناصر ثورتي الاتصالات والمعلومات يتضح أنهما .أصبحت من متطلبات هذا العصر، وعدم محاولة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الاستفادة منهما لا يمكن إرجاعه للقدرة المالية لها بقدر ما يتعلق بالبعد المعرفي والثقافي.

3- تحديات التجارة الالكترونية:

التجارة الالكترونية هي كل معاملة تجارية بين البائع والمشتري ساهمت فيها شبكة الانترنت بصفة إجمالية أو بصفة جزئية، كتزود بمعلومات تخص خدمة أو سلعة معينة لاقتنائها لاحقا ، وسواء تم التسديد الكترونيا بصك ورقي ، نقدا عند التسليم أو بطريقة أخرى[1]

حيث أن هذه العملية (التجارية الالكترونية) تشكل تحديا كبيرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا توفره من طي للمسافات، وتقليص النفقات التسويقية ورفع الكفاءة التسويقية خصوصا وأن هذا المشكل يشكل عائقا كبيرا لدى هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

وقد أوضحت الإحصائيات على شبكة الانترنت أن عائدات التجارة الالكترونية وصلت إلى 95 بليون دولار سنة 2002 .

4-تحديات التصدير :

يلعب عنصر التصدير دورا حيويا بالنسبة للمؤسسات وذلك من خلال تحسين الأرباح ، حيث يتيح التصدير دخول الأسواق العالمية والاحتكاك بالمنافسين الأجانب والتعرف على ميكانيزمات العمل التنافسي الدولي وتحجم العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية على الانخراط في الأنشطة التصديرية اعتقادا منها أن المؤسسات الكبيرة هي القادرة على القيام بالتصدير بنجاح ، وهذا يرجع لتعدد العراقيل والصعوبات التي تحول دون انخراط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإقبالها على التصدير .

وكون أن عمليات التصدير توفر العملة الصعبة، و الأرباح الكبيرة من جهة، وتستلزم قدرات مادية ومالية وكفاءات بشرية ، تجعل إمكانية النجاح في الأسواق الدولية كبيرة من جهة أخرى ،فإن المؤسسات

[1] نادية عوا ريب ،مرجع سبق ذكره ،ص 21 .

الصغيرة والمتوسطة تجد نفسها أمام تحدى كبير تستدعي منها التفكير مليا والسعي إلى اقتحام هذا المجال بشكل يضمن لهم قدرة تنافسية مستدامة .

5-تحدي مواجهة متطلبات البيئة :

أدت التنمية الصناعية إلى تركيز المشاريع الصناعية حيثما تتوفر العناصر الأساسية للتصنيع خاصة فيما يتعلق بحجم خدمات البنى الأساسية اللازمة للمشروع الصناعي وتوفيرها في الوقت والمكان المناسبين ، وقد شكل هذا ضغطا على المرافق العامة مما أدى إلى خلق مشكلات التلوث.[1]

وإذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيرة ومتعددة ولا يشغل سوى الاهتمام بمراحل إعداد وتجهيز المنتج النهائي لدرجة أنها لا تعد دراسة الجدوى البيئية، أصبح حتميا عليها(مؤسســـات الصغيرة و المتوسطة) الاهتمام بمخلفات العمليات الإنتاجية ، وهذا ما يستدعي إجراء تغيرات تكنولوجية تستهدف استحداث وسائل للحفاظ على البيئة عند وضع استراتيجياتها .

6-تحدي المنافسة الحادة :

يعيش العالم اليوم منافسة شرسة نتيجة انفتاح الأسواق وتحرير التجارة وظهور العولمة بمختلف أشكالها ومظاهرها ، ونتيجة لذلك فالأسواق أصبحت مكان تواجد المنتجات المحلية والأجنبية المنافسة بالسعر والجودة أصبح لزاما على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة و المؤسسات عموما العمل على التعرف على منافسيها ودراسة سلوكياتهم للتمكن من مواجهتهم .

7- تحدي تنمية القدرة على الابتكار :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالا رحب ومصدرا هاما للإبداع و الابتكار لدرجة أنها تتفوق على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة منها ، وهذا ما يجعلها تمتلك مزايا تنافسية تساعدها على اختراق الأسواق وتوسيع الأنشطة ، وبما أن من أهم خصائص المؤسسات الناجحة القدرة على الابتكار وهو ما يميز الدول المتقدمة التي تقوم العالم ، حيث تأتي بما هو جديد كل يوم فإن الابتكار يعتبر تحديا هاما أمام الدول النامية ، وحتى تتوافر هذه الخاصية ينبغي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توفير منظومة ابتكاريه متكاملة تمكنها من مواكبة التطورات العالمية .

[1] نادية عواريب،نفس المرجع،ص: 21-22

فمعظم التحديات المذكورة برزت مع ظهور شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) ، ويذكر كاستيلس (cas tells 2000) ،" أن التنمية في عصر الشبكات بدون الانترنت تشبه التضيع بدون كهرباء"وهذا في إشارة بليغة إلى أهمية الانترنت المحورية حاليا ومستقبلا .

فهذه التحديات أصبحت السمة المميزة لبيئة الأعمال التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبالتالي أصبح لزاما على هذه الأخيرة لتكييف نفسها وتأهيل إمكانياتها بما يجعلها أكثر تفاعلا واندماجا مع المتغيرات الإقليمية والعالمية وذلك لرفع قدراتها التنافسية .

خلاصـــــة:

وبعد التطرق إلى مختلف التعاريف لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ أن صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه الأطراف والجهات المهتمة بالشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك يرجع إلى الاختلاف الكبير في طبيعة النظر التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات ، وكذا أهم المعايير المتبعة في تصنيفها والأهمية البالغة التي تكتسبها بحيث أنه لا يختلف اثنان في الدور الكبير الذي تلعبه نظرا لخصائصها

فبرغم من أهمية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني إلا أنها مازالت تعاني من عدة معوقات مثلها مثل بقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بقية الدول النامية فهي مازالت بحاجة إلى برامج دعم وتأهيـــل قطـــاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من كفاءتها وقدراتها التنافسية وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي

الفصل الثاني:

تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهـــــــيد

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا هاما للقدرة التنافسية إذا ما كانت ترقى للنضوج الاقتصادي ولا يتم هذا إلا بالعمل على تطويرها وتأهيلها للرفع من قدراتها على تعيين احتياجات المستهلك وفق لمعايير الجودة العالمية.

وهذا يتطلب الدعم الفني والتقني والمالي لذلك ولعل أهم ما يطرح في هذا المجال هو الشراكة مع الاتحاد الأوربي وما تضمنته من مساعدات في شتى المجالات سواء كانت الموارد البشرية، المالية و ذلك في إطار برنامج التأهيل، وبالتالي فإن قدرة هذه المؤسسات على تطبيق هذا البرنامج تحتاج إلى قيادة فعالة و على هذا الأساس سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى أهم برنامج دعم و تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أدرجتها الدولة و ما حققته هذه البرامج و عليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

المبحث الثاني: آليات و برامج دعم و تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والتي تميزها ظاهرة العولمة و ما تمثله من رهانات وتحديات أمام مؤسساتنا. وإدراكا بعدم قدرة هذه الأخيرة بوضعها الحالي على التكيف مع الواقع الاقتصادي المفروض و الصمود أمامه ، أصبح من الواجب تأهيلها والعمل على إخراجها من دائرة التقييد إلى آفاق الاحتراف حتى تكون لديها الآليات التقنية و البشرية التي ساعدها على التكيف مع المحيط واستغلال الفرص المتاحة في السوق

وتحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي و رفع أدائها الاقتصادي. فعملية التأهيل ترمى إلى تهيئة المؤسسات المنافسة والاحتكاك بالمؤسسات و هذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المبحث لتلقي الضوء على عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

المطلب الأول: ماهية التأهيل والبرامج المدمجة لعملية التأهيل.

الفرع الأول: مفهوم عملية التأهيل.

لقد تولد مفهوم "تأهيل المؤسسات" من خلال الإجراءات المرافقة التي باشرتها البرتغال عام 1988 للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[1]،من خلال البرنامج الإستراتيجي لتحديث الاقتصاد البرتغالي «PEDIP*» والذي كانت من أهدافه الأساسية:

- تسريع وتيرة تحديث البنية التحتية الداعمة للقطاع الصناعي؛
- تدعيم قواعد التكوين المهني؛
- توجيه التمويل للاستثمارات المنتجة للمؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين إنتاجية ونوعية النسيج الصناعي.

ثم أصبح مصطلح التأهيل أو « La misa à niveau » مصطلح خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تحت النظام الاشتراكي، وقد غيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق، فهي بحاجة إلى تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الخبرة القليلة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية (شدة المنافسة، الإبداع التكنولوجي، نظم المعلومات ....)، وهنا يكون البقاء

[1] Hervé Buoyant et Ewe Filipina, les programmers de mise à niveau des enterprises Tunisie, Maroc, Senegal, agence française de le développement, Parais, 2005, p 13.
* PEDIP : founds de garanti des crédits aux PME

للمؤسسات الأكثر تنافسيا، وبالتالي فالتأهيل المؤسساتي لا يعني الدخول في مسار تصنع دولة ما، ولكن تدعيم تنافسية المؤسسات الموجودة في هذه الدولة لتصبح قادرة على المنافسة الخارجية.

فماذا نعني بالتأهيل إذن؟

لقد وردت عدة تعاريف خاصة لمفهوم التأهيل تختلف في صياغتها من مفكر إلى آخر ومن كاتب إلى آخر ومن بينها:

أولا-عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI *) سنة 1995: بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من اجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد و التكيف مع مختلف التغيرات [1]

ثانيا –" التأهيل هو عبارة من مجموعة من الإجراءات و التدابير تهدف إلى تحسين و ترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق"[2]

- إن التأهيل يحتوي على مجموعة من العمليات ذات الطابع التكنولوجي و التقني،تسييري بهدف إلى الوصول بالمؤسسة إلى المستوى الذي تكون عليه المؤسسات المنافسة الوطنية منها و الأجنبية. أي جعلها تتمتع بقدرة تنافسية من خلال المنتجات الجيدة التي تستجيب للنوعية و تحقيق الأرباح

ثالثا- "يمكن تعريف التأهيل بأنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن تصبح لها هدف اقتصادي و مالي على المستوى الدولي[3]

رابعا -" ويعرف أيضا بأنه اكتساب القدرة[4] .وبالتالي فإن المؤسسة المؤهلة هي ثمرة التي تستغل نقاط قوتها كما تحاول التخلص من نقاط ضعفها و الهدف من ذلك هو استغلال الغرض المتاح لها من قبل المحيط و كذا مواجهة التهديدات التي تأتيها منه [5] و بالتالي فإن عملية التأهيل تركز على نموذج SWOT لتحليل

---

[1] نصيرة قوريش،**آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**،مداخلة ضمن ملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،جامعة الشلف يومي 17و18 أفريل 2006،ص1048.

[2] عروب رتيبة ، ربحي كريمه ،**تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17 -18 افريل 2006،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،ص724.

[3] معطي الله خير الدين ، كواحله يمينه ، **إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17 -18 أفريل 2006،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،ص762.

[4] بقة الشريف، العايب عبد الر حمان ،**تأهيل وظيفة الموارد البشرية في ظل متغيرات العولمة حالة المنظمات الاقتصادية العمومية و الخاصة الجزائرية** ،المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، 1-4 نوفمبر 2009 جامعة الرياض ،السعودية ،ص13.

[5] نفس المرجع السابق ،ص14.

التنافسية وذلك نظرا للتغيرات السريعة من اجل تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عليه يمكن استخلاص التعريف التالي للتأهيل:

هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات و الأعمال التي تهدف من ورائها الحكومة إلى ترقية المؤسسات بجميع أنواعها و جعلها قادرة على المنافسة و مواكبة التغيرات التي تحدث في محيطها .

ماذا نعني بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة « La mise à niveau des PME/PMI»

تأهيل المؤسسات الصغير والمتوسطة هو قبل كل شيء إجراء مستمر للتدريب والتفكير والإعلام والتحويل، بهدف الحصول على توجهات جديدة وبأفكار وسلوكيات المقاولين وطرق تسيير ديناميكية ومبتكرة[1].

ويمكننا تمثيل عملية التأهيل بالمخطط التالي:

الشكل رقم(2-1): مخطط يوضح مراحل عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مساعدة على التشخيص (نقاط القوى، نقاط الضعف، الفرص، التهديدات)

+

مساعدة على اتخاذ القرارات

+

مساعدة على التسيير المبدع

=

استمرار في التدريب: التدريب، الإعلام، التنظيم

للحصول على مهارات جديدة: تسيير + تفويض + إبداع

=

استثمار في الوقت، في التكوين، في السلوكيات فضلا عن الآلات

Source **: Ce qu'il faut savoir sur la mise à niveau**, Ministère de la PME et de l'artisanat, Euro Développement, PME, 2006, p 01.

[1] **-Ce qu'il fout savoir sur la mise à niveau,** Ministère de la PME et de l'artisanat, Euro Développement, PME, 2006, p 01.

الفرع الثاني: البرامج المدمجة لعملية التأهيل

أولا : تعريف برنامج التأهيل

إن برنامج التأهيل يعرف بواسطة هدفه الأساسي، وهو مرافقة المؤسسة ليسمح لها بالتحسين المستمر في تنافسيتها، وتسويتها مع المقاييس الدولية للتنظيم والتسيير للوصول إلى تأطير تطورها المستقبلي[1].

وهذا حسب ما حددته الوزارة المعنية، حيث أنها وضعت مخطط بين المسار العام لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انطلاقا من الأهداف العامة وصولا إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات تنافسية، وذلك بعد تأهيلها وتأهيل محيطها.

الشكل (2-2): يوضح المسار العام لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

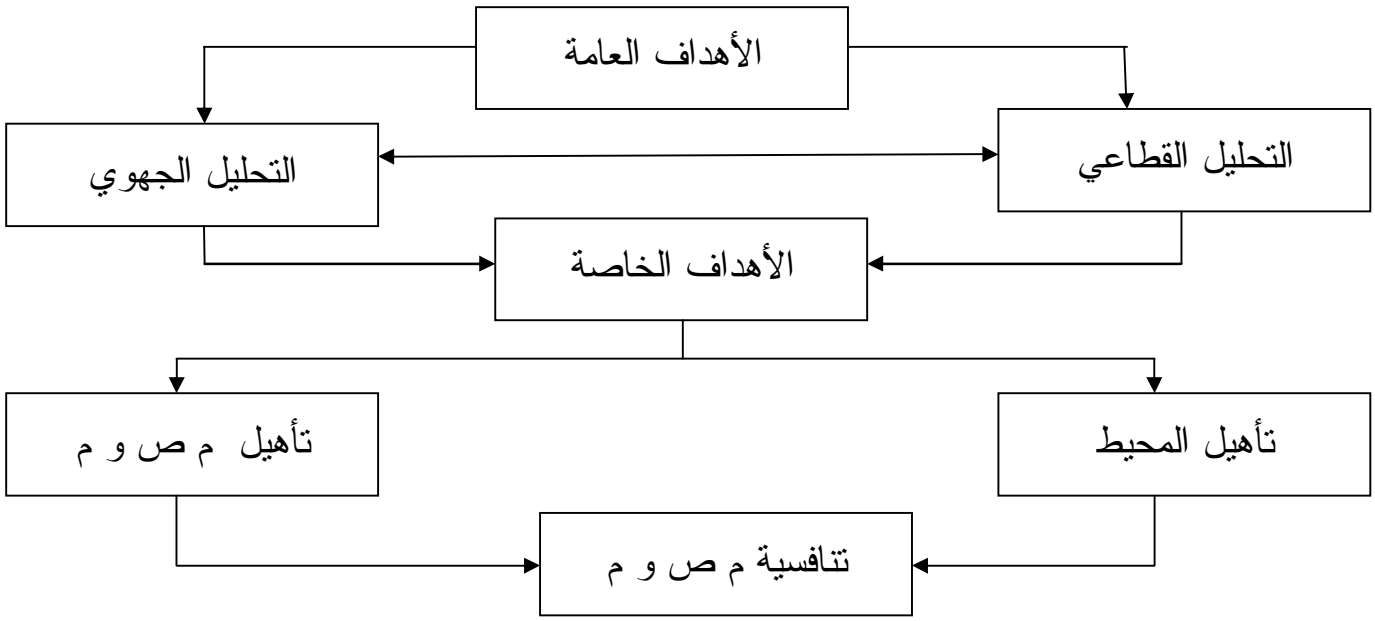

Source : l'accord d'association Algérie- union européenne, ministère de la PME et Artisanat, octobre 2005, p 35.

ومن ثم فبرنامج التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراء تطوير يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي تصطدم بها هذه المشروعات، كما يمكن القول أن برنامج التأهيل له جانبين: جانب خارجي يمثل الامتيازات التي تمنحها الدولة لهذا القطاع وجانب داخلي يتضمن الإصلاحات الداخلية التي تمس المؤسسة ذاتها.

ثانيا : مسار عملية التأهيل : ويمكن التعبير عن برنامج التأهيل في الشكل التالي:

[1] - Ce qu'il font savoir sur la mise à niveau, op-cit, p 04.

الشكل رقم (2-3): برنامج التأهيل

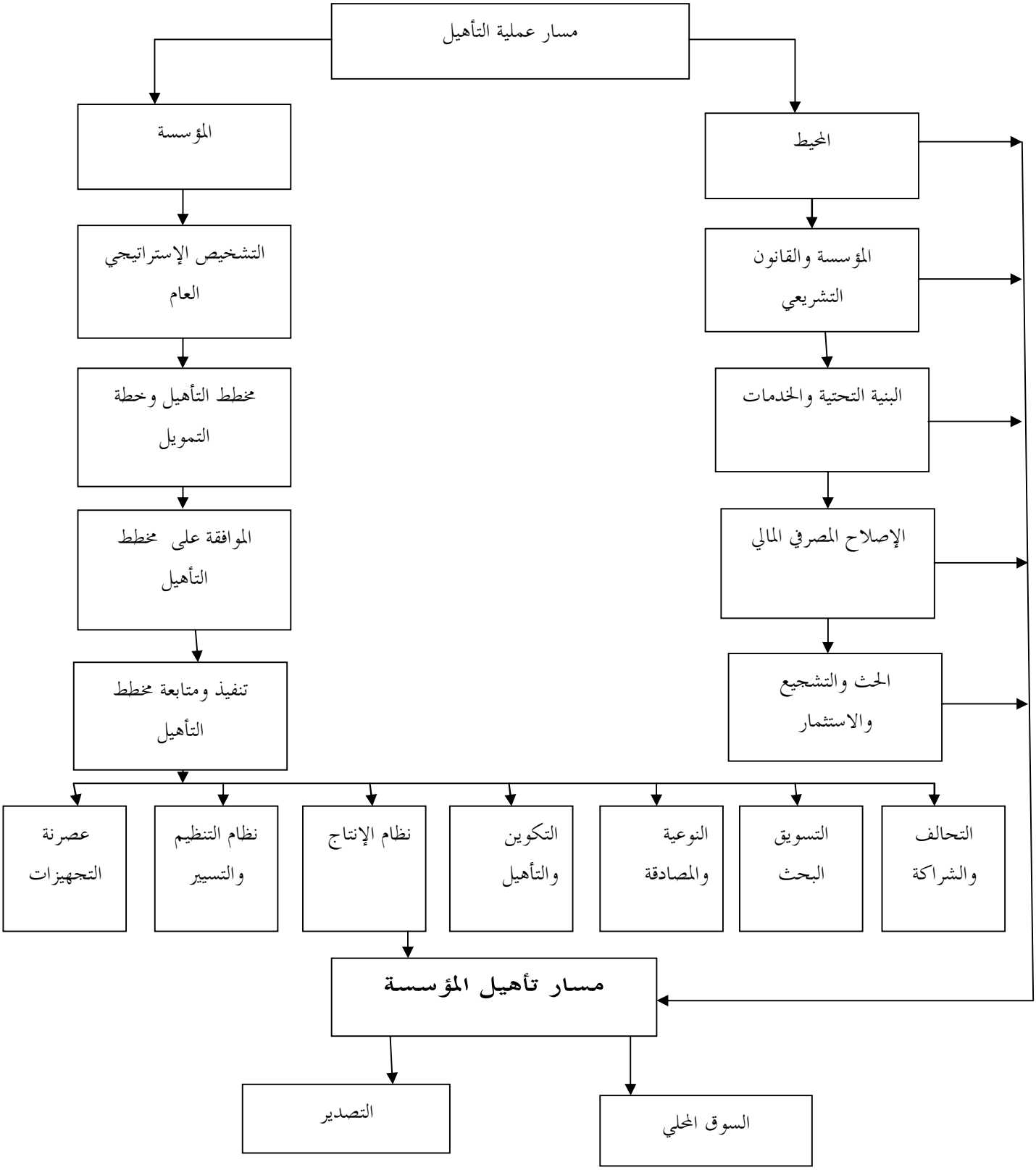

المصدر: معطى الله خير الدين ، كواحله يمينه ، المرجع السابق، ص 763.

من خلال الشكل ينصح بنا أن تأهيل المؤسسة مرتبط ارتباطا وثيقيا بتأهيل المحيط فتأهيل المؤسسة يتمثل[1]

-عصرنه التجهيزات و ذلك لرفع الكفاءة الإنتاجية و كذا تحقيق اكبر عائد بأقل تكاليف ممكنة؛

-نظام التنظيم و التسيير و يهدف إلى تنمية ثقافة المسيرين ،و كذا تطوير قدراتهم الفكرية و المهنية حتى تكون لهم أفكار تمكنهم من التحكم في آليات التوقع المستقبلي ومواجهة كل المخاطر وكذا التدخل في توجيه السياسة العامة داخل المؤسسة في مجالات التفكير الاستراتيجي وكذا طرق جمع المعلومات الإستراتيجية .... الخ؛

-أنظمة الإنتاج و ذلك للرفع من الكفاءة الإنتاجية و كذا التحكم في التكاليف؛

-التكوين و التأهيل البشري وذلك بالقيام برسكلة العمال وكذا تكوين المسيرين بطرق حديثة لمسايرة تطور تقنيات التسييـــــــر؛

-الجودة و المصادفة و يقصد بها استعمال التكنولوجيات المختلفة من اجل تحسين جودة المنتجات ومطابقتها للمواصفات الدولية؛

-التسويق و البحث عن الأسواق حيث أن بقاء المؤسسة مرتبط بقدراتها على إرضاء الزبائن لذلك وجب أن تكون المؤسسة على دراية كاملة بحاجات الزبون وكذا السلع المناسبة؛

-التحالف و الشراكة وهذا لاكتساب الخيرات وكذا مساعدة المؤسسات الشريكة على تحديد الطرق المثلى الواجب إتباعها.

أما فيما يخص محيط المؤسسة فيتعلق بـــــــ :

-تأهيل المحيط القانوني و الإداري :

وذلك بمراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتبسيط الإجراءات واعتماد الشفافية في معالجة الملفات؛

- البنية التحتية و الخدمات و تشمل كل من شبكات النقل و المواصلات و كذا تهيئة المناطق الصناعية؛

-المحيط البنكي و المصرفي باعتبار البنوك الأداة الأساسية لتنفيذ أو تجسيد أي برنامج اقتصادي و متابعته لهذا يجب تكيف قواعد سيرها وفق احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛

-الحث و التشجيع على الاستثمار و ذلك بتبسيط النظام الجبائي وكذا كل ما يدفع لتشجيع الاستثمار من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛ .

[1] Dr med lamine Dhaoui , **restauration et mise à uiveau d'entreprise** ,guide méthodedologique ,2003 ,P77

ثالثا: أهداف برنامج التأهيل

إن أهداف برنامج التأهيل عموما يمكن تجسيدها من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2-4): أهداف برنامج التأهيل

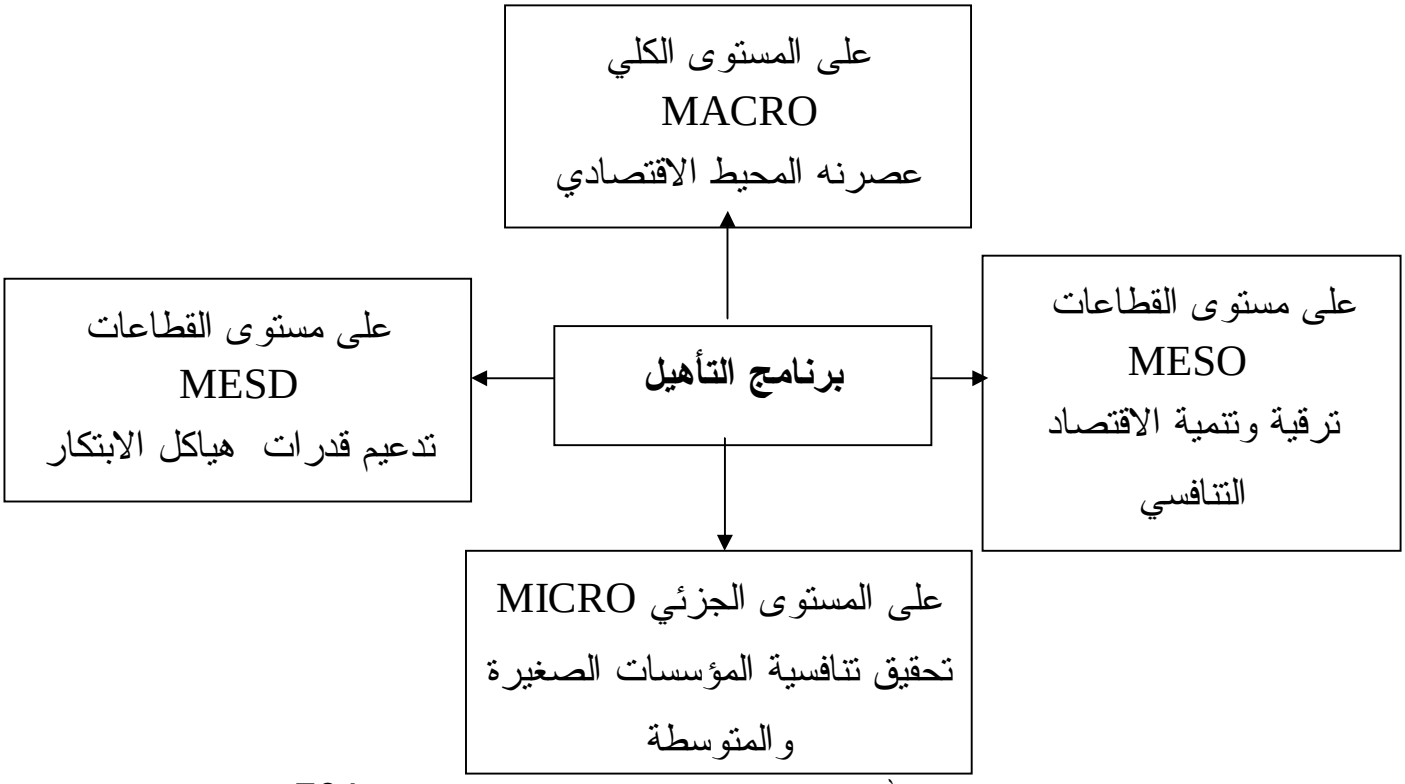

المصدر: معطى الله خير الدين ، كواحله يمينه ، المرجع السابق ص 764.

من خلال الرسم يتضح لنا:

1. **على المستوى الكلي:** وهي الأهداف التي تسهر السلطات الاقتصادية على تنفيذها لوضع الآليات الأساسية التي تخلق المناخ المناسب لعمل المؤسسة الاقتصادية.
2. **على المستوى القطاعي:** يهدف البرنامج في هذا الإطار إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكانياتها، وتدعيمها لغرض مساعدة المؤسسة.
3. **على المستوى الجزئي:** يكون هدف برنامج التأهيل هواتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تحسن تنافسية المؤسسة من خلال حصر النقائص والصعوبات التي تواجهها ومعالجتها[1].

[1]- معطى الله خير الدين، كواحله يمينه، نفس المرجع، ص 764.

- **الأهداف العامة لبرنامج التأهيل :**

تهدف غالبية برامج و خطط التأهيل عموما إلى تحقيق الأهداف التالية [1]

- ✓ تحديد المحيط الاقتصادي ؛
- ✓ تقوية هياكل الدعم؛
- ✓ التمكين لتطوير تنافسية المؤسسات؛
- ✓ تطوير التجهيزات ؛
- ✓ تطوير نظام التنظيم و التسيير ؛
- ✓ تطوير أنظمة الإنتاج ؛
- ✓ تكوين العمال و المسيرين و الإداريين بالطرق الحديثة ؛
- ✓ مساعدة المؤسسات على تحسين الجودة و العمل بمعايير الجودة العالمية مثل" إيزو"؛
- ✓ ترقية وظيفة التسويق وحث المؤسسات على استخدام مخططات التسويق، و البحث عن أسواق جديدة.

- **الأهداف الخاصة لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية .**

يهدف البرنامج الوطني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أساسا إلى:

- ✓ جعل هذه المؤسسات قادرة على التحكم في التقدم التقني وفي الأسواق؛
- ✓ جعل هذه المؤسسات قادرة على التحكم المنافسة على مستوى السعر/ الجودة؛
- ✓ إنشاء قيم المضافة جديدة؛
- ✓ خلق مناصب شغل جديدة و دائمة؛
- ✓ تطوير الصادرات خارج المحروقات .
- ✓ التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- ✓ التمكين من حدة الاقتصاد غير الرسمي؛
- ✓ وضع وسائل تسيير جواريه في خدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- ✓ توفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع عالم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الدولة و الاقتصاد الوطني .[2]

---

[1] - عبد الحق بوعتروس،محمد دهان ،**تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات ،دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة يومي، 22/21 نوفمبر2006، ص06.

[2] نفس المرجع السابق ،ص07

رابعا - النتائج المحققة من طرف البرنامج :تنقسم النتائج إلى تقيم مادي و تقيم مالي [1]

1-التقييم المادي :

منذ انطلاقة برنامج التأهيل في سنة 2001 إلى غاية نهاية جوان 2009 .قامت 433مؤسسة بتقديم طلب الاستفادة من هذا البرنامج منها 310طلب تم قبولها للشروع في عملية التشخيص على أساس شروط الاستفادة من البرنامج .

نتائج مرحلة التشخيص : يبين الجدول الأتي كيفية توزيع ملفات الاستفادة المقدمة من طرف المؤسسات

الجدول رقم (2 -1): توزيع ملفات الاستفادة المقدمة من طرف المؤسسات .

طلب المؤسسات	المجموع	مؤسسات عمومية	مؤسسات خاصة	الملاحظات
تم استلامها	433	239	194	
معالجة	427	240	187	6 محل اختيار
تم الاحتفاظ بها	310	159	151	
مرفوضة	117	80	37	تتمثل في مؤسسات مفككة أو تنمي إلى قطاع غير صناعي

المصدر : مكدود صليحة ، واقع عملية تأهيل م ص و م في الجزائر و أفاقها ،ص64

نتائج مرحلة مخطط التأهيل : من بين 310 ملف مقبول ،ما عدا 145مؤسسة منها استفادت من المساعدات المالية لصندوق ترقية التنافسية الصناعية ،122 من بينها استفادت من هذه المساعدات خلال انجاز مخطط التأهيل أما 23 الباقية فقد استفادت من مساعدات خلال مرحلة التشخيص.

[1] مكدود صليحة ،**واقع عملية تأهيل م ص و م في الجزائر و أفاقها**، مذكرة عز منشور لنيل متطلبات شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر ، سنة 2009 ،ص 64

الجدول رقم (2 -2):توزيع الملفات المقدمة حسب طبيعة المؤسسة

حالة الملف	المجموع	مؤسسة عمومية	مؤسسة خاصة	الملاحظات
عدد الملفات المقدمة	160	95	65	/
عدد الملفات المعالجة	150	94	56	145 استفادت من مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية، 3رفضت، 2 مؤجلة و10في انتظار اختبار من طرف (CNCI)
المؤسسات المستفيدة من المساعدات المالية	145	90	50	منها 122تحصلت على مساعدات خلال انجاز مخطط التأهيل و23 مؤسسة خلال مرحلة التشخيص.

المصدر: مكدود صليحة ،نفس المرجع السابق،ص65

2- التقييم المالي :

- **الموارد:** يقدر مبلغ الغلاف المالي المخصص لتأهيل المؤسسات 2489 مليون دج؛
- **الإنفاق المتوقع:** قدر المبلغ الإجمالي للمساعدات المتوقعة للشروع في مختلف النشاطات موضوع الاتفاقات المعقدة مع 145مؤسسة بـــ: 2753 مليون دج ،فتتمل كما يلي :

- 1367مليون دج مقسمة على 1133 نشاط غير مادي بما فيها دراسات التشخيص؛
- 1386مليون دج مقسمة على 794 نشاط مادي ؛

- **استهلاك القروض:** يقدر مجموع الدفعات التي قام بتسديدها صندوق ترقية التنافسية ب998 مليون دج؛ مع الإشارة أن التسديدات تتم على أساس الوضعيات الحقيقية وعلى أساس تقديم الوثائق المبرز من طرف المؤسسات المعنية

المطلب الثاني: أهداف عملية التأهيل ومتطلباته.

الفرع الأول: أهداف عملية التأهيل.

من خلال تطرقنا إلى مفهوم التأهيل وما مدى أهميته بالنسبة لمؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، سعت الجزائر لتبني جملة من برامج التأهيل هادفة من ورائها إلى تأهيل وتطوير جانب الإدارة والتسيير فقط، وإنما يخص أيضا تأهيل المحيط العام المرتبط بهذه المؤسسات، إذن تتمثل أهداف التأهيل فيما يلي:

أولا : ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المحيط هو الوسط الذي تمارس فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نشاطها وتسعى للتأقلم مع جميع متغيراته وتأثيراته فهو يعبر عن المؤشر الأساسي الذي يبين الوضعية التي تعمل فيها هذه المؤسسات، ولذلك وجب العمل على تأهيله وترقيته بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها والنجاح في استمرارها وبقائها. وهذا ما تسعى إليه الجزائر من خلال تأهيلها لجميع عناصر محيطها الاقتصادي (البنوك، الهيئات الجبائية والجمركية، والسياسات الاقتصادية ....).

ثانيا : تحسين تسيير المؤسسات:

تسعى الجزائر من خلال برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية (الانفتاح الاقتصادي)، وذلك بإدخال مجموعة من المتغيرات في طرق وأساليب التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، وتنمية الكفاءات البشرية والتنمية والبحث في وظيفة التسويق، ويتم ذلك ب:

- ✓ تنمية مشاريع الشراكة مع المؤسسات الأجنبية؛
- ✓ ترقية المؤهلات المهنية والابتكار التكنولوجي وتشجيع المؤسسات على استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال؛
- ✓ استخدام تقنيات التحليل المالي في تدبير الأموال وتوظيفها؛
- ✓ تفعيل وظيفة البحث والعمل على إنشاء مخابر متخصصة بالتعاون مع الجامعات؛
- ✓ اكتساب التكنولوجيا وتحسين الجودة للحيازة على المعايير العامة للنوعية العالمية للإيزو.

ثالثا : تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم:

تسعى الجزائر إلى تعزيز الدعم وهذا على المستوى القطاعي لأن نجاح أي برنامج للتأهيل مرتبط بمدى قدرة وفاعلية هذه المؤسسات، فهذا البرنامج يهدف بالضرورة إلى تحديد أهم المتعاملين مع المؤسسة خاصة من حيث إمكانياتها ومهامها، بالإضافة إلى تطويرها حسب المتطلبات العالمية الجديدة، ومن أهم هذه المؤسسات نجد:

- مؤسسات التكوين المتخصصة؛
- مؤسسات تسيير المناطق الصناعية؛
- بورصة المناولة والشراكة....

رابعا : تحسين تنافسية المؤسسات:

إن هدف الوصول إلى تعزيز وتحسين القدرة التنافسية يعتبر من الأهداف الهامة التي يسعى إليها قطاع المؤسسات ص و م، فالرجوع إلى المادة 18 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات ص و م، نجد أن عملية التأهيل تهدف أساسا إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لأن عنصر التنافسية ضروري لأي مؤسسة في وقتنا الحالي للحفاظ على مكانتها وتطويرها. وتتم عملية تحسين التنافسية من خلال الاعتماد على أحدث الطرق في مجالي التسيير والتنظيم وهذا للتحكم في التكاليف والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية، وتحسين القدرة التسييرية لدى مسيري المؤسسات وهذا بتزويدهم بمفهوم "ثقافة المؤسسة والتقاول" من جهة، وتوفير محيط ملائم لهم من جهة أخرى.

فيترتب على التأهيل زيادة درجة المنافسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى توليد حافز على التحديد، وتساعد على ظهور منظمين وإداريين أكثر كفاءة على إدارة المؤسسات.

نتيجة لهذه التغيرات فإنه من المتوقع تقريبا أن يتولد على عملية التأهيل وزيادة الكفاءة الإنتاجية أو القدرة التنافسية، إما في شكل زيادة في الإنتاج باستخدام نفس القدر من الموارد أو تقليل كمية المدخلات اللازمة للحصول على نفس حجم الإنتاج أو أكثر في شكل تحسين نوعية الإنتاج.

خامسا : توفير مناصب الشغل:

تعاني الجزائر كبقية الدول النامية من مشكل البطالة بنسبة تقدر ب 29.9 بالمائة سنة 1995، لذا تحاول الحكومة أن تهيئ جميع الظروف المواتية لإنشاء ومرافقة وتأهيل المؤسسات ص و م لتساعدها على خلق فرص عمل منتجة يستخدم فيها الفرد العامل جميع قدراته ومهاراته، ويحقق إمكاناته في النمو[1].

[1]- غدير أحمد سليمة، نفس المرجع، ص . ص 58. 60.

الفرع الثاني: متطلبات عملية التأهيل.

قبل القيام بعملية التأهيل يجب على الهيئات المهنية أن تعي متطلباته أولا، لكي نستطيع وضع المسار الصحيح لهذه لعملية وفيما يلي سوف نحاول إلقاء الضوء على بعض العناصر التي تتعلق بمتطلبات التأهيل.

أولا : التسيير الإستراتيجي:

إن التسيير الإستراتيجي يعتبر مورد تستطيع أن تملكه المؤسسة وتحقق به ميزة تنافسية بحكم أنه نظام مرن، فهو يسمح لها بتدعيم المركز التنافسي من خلال وضوح الرؤية المستقبلية والقدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية، فهو يساعدها إذن على تحقيق الأهداف في ظل المخاطر بشكل عام بعد دراسة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على المؤسسة، كما يهدف أيضا غلى تحسين المردودية التنظيمية ويستخدم كأساس لإعداد أدوات التسيير وتكييف خدماتها ونشاطاتها طبقا لاحتياجات أسواقها وزبائنها.

ثانيا : التسويق:

على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تهتم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها وذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك وذلك عن طريق:

- تطوير المنتجات لضمان تسويقها على أسس العملية مما يتلاءم مع رغبات المستهلكين (استخدام بحوث التسويق) ؛
- الاهتمام بالدعاية والإعلانات لمنتجات المؤسسة؛
- العمل على تنشيط مبيعات منتجات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الأسواق المحلية والخارجية.
- العمل على تطبيق إستراتيجية التنافس وذلك بتحديد إستراتيجية 4p الإنتاج، الترويج، المكان، التسعير « production, promotion, place, Price »

وكذا اختيار أساس الأسواق والمتنافسين، وأخير تحديد أسس التنافس من المهارات التي تعبر عن الميزة التنافسية بالنسبة للمؤسسات ص و م[1].

ثالثا : تأهيل العنصر البشري:

باعتباره العنصر الأهم والركيزة الأساسية التي يجب أن يستثمر فيها بكثافة في كل الوظائف وعلى كل المستويات، ولا يجب أن يعتقد أن هذا الاستثمار يمثل عبئا إضافيا على المؤسسة، ولأنه يحتاج إلى مبالغ طائلة، فهو وحده يستحق ذلك لقدرته على التفكير والإبداع وإيجاد الحلول لمختلف المعيقات، وقد تطور الاهتمام

[1]- غدير أحمد سليمة، نفس المرجع، ص 61.

بهذا العنصر عالميا منذ تسعينات القرن العشرين من خلال ما سمي بالتنمية البشرية بأوجهها المختلف؛ والتي اعتبرت قاطرة لتحقيق النمو والتقدم الاقتصادي.

ونعتقد أن الخبراء الاقتصاديين والإداريين قد يختلفون في تحديد أسباب تعثر المؤسسة الاقتصادية، ونعتقد أن الخبراء الاقتصاديين والإداريين قد يختلفون في تحديد أسباب تعثر المؤسسة الاقتصادية أيا كان نشاطها؟ إلا أنهم سيتفقون على أن أهمها ضعف إدارة الموارد البشرية، مما أنتج مناخا طارد للموظفين الأكفاء، الأمر الذي لا تستطيع معه المؤسسة إيجاد حلول للمشكلات التي قد تمر بها، وقد يعزي ذلك إلى عدم إدارك مدى أهمية العنصر البشري ضمن منظومة أي عملية إنتاجية سواء على المستوى الجزئي أو الكلي[1].

والحقيقة التي يؤمن بها الجميع نظريا لكن لا يؤمنون بها عمليا هي أن الموارد البشرية ثروة ليست فقط للشركات أو المؤسسات، وإنما للدولة نفسها، وكلما احتضنت ووجهت وتم الارتقاء بها وبمهاراتها وإبداعاتها، أدى ذلك إلى المساهمة في تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود، ونشير في هذا الإطار أن السلطات العمومية في الجزائر خصصت 03 ملايين مارك لتكوين أعوان مستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج التعاون الجزائري الألماني « PME/CONFORM »، هذا البرنامج الذي انتقل إلى مراحل متقدمة، بعد أن أنهى تكوين مجموعة من الخبراء بالإضافة إلى مهام التكوين والاستشارة الموفرة للمؤسسات والجمعيات المهنية، قام بتوسيع شبكة لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن[2].

رابعا : تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية:

وإصلاح النظام ككل، لأن البنوك والمؤسسات المالية يعتبران الشريك الفاعل للمؤسسة الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، لأن هذه الأخيرة مجبرة على طلب التمويل لنقص مواردها المالية ولطبيعة نشاطاتها، إلا أن البنوك بنسب فوائدها المرتفعة وتصرفاتها المتقلبة، وتدخلاتها البطيئة، وقراراتها المترددة، تبتعد عن زبائنها في الكثير من الأحيان، وبالتالي فهي بهذه الصورة معيقة لانطلاق وتنمية وتأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغير مساعدة في عملية التكييف مع متغيرات المحيط الجديد الذي يمتاز بالسرعة والمبادرة، ويتحتم فيما نعتقد السعي الجاد والسريع من أجل تكييف المنظومة البنكية مع متطلبات الواقع الاقتصادي الجديد، ولهذا يتطلب "تحديث الجهاز المصرفي بمساعدة المشاركة الأجنبية أو من خلال الخصخصة لدعم المؤسسات والقطاع الخاص النامي وتعميق الوساطة المالية"[3].

---

[1] -http://www.ISLAMOLINE.net/arabie/, 16/03/2011, 15 :00h

[2] - www.pmeart-dz.org. 10/03/2011.18 :00h

[3] - ميلود تومي، **مستلزمات تأهيل الم.ص.م في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل الم.ص.م في الدول العربية، يومي 18/17 أفريل 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 1000.

خامسا : تأهيل المحيط الإداري بكل مكوناته:

أي تأهيل كل الإدارات ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل أن تتقبل بل تعمل على تطوير فكرة تنمية الاستثمار الخاص في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة لتحقيق الأهداف الوطنية المسطرة في هذا المجال، وأن لا تعمل الإدارة بطرقها البيروقراطية لعرقلة أهداف السياسة الوطنية المحددة المعالم، وتركز هنا خصوصا على الإدارة الجمركية، والإدارة الجبائية، ومركز السجل التجاري.....[1].

سادسا : التجديد التكنولوجي:

إن التجديد التكنولوجي أصبح خيارا إستراتيجيا لا مفر منه، فهو السبيل الوحيد لرفع القدرة التنافسية لمؤسساتنا ص و م، ولاقتصادنا ككل، وعليه يجب أن يكون التجديد شاملا لمختلف جوانب المؤسسة من منتجات، عمليات، تنظيم، موارد بشرية، ....وذلك بالتعرف على التكنولوجيا الجديدة في مختلف المجالات عن طريق إنفاق التراخيص، الأبحاث عن طريق التعاون مع المخابر المتخصصة أو الجامعات، التحالف مع المؤسسات ذات خبرة عالمية.....،ضف إلى ذلك الاهتمام بتطوير الإبداع التكنولوجي داخل المؤسسة[2].

سابعا : الرعاية والاحتضان:

مع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر رئيسي في مجال التنمية الوطنية، إلا أنها تعاني من مساوئ نقص التجربة في النشاط الحر وفي مجال التسيير ومستوى استعمال التكنولوجيا وضعف التنافسية وغياب روح الابتكار وانعدام ثقافة اللجوء إلى خدمات الاستشارة أو التكوين أو الرسكلة، إضافة إلى ضعف الموارد المختلفة.....، زيادة عن ضغوطات العولمة والاتفاقيات، لذلك نرى أنها تحتاج إلى الرعاية والاهتمام من قبل السلطات العمومية التي يفترض عليه في المدى القصير بضرورة بحث برنامج شامل لاحتضان وتأهيل وتطوير وتحضير هذا النوع من المؤسسات لقواعد اقتصاد السوق وتكييف إستراتيجياتها في مجال الإنتاج، والتسيير، والموارد، والتسويق.....الخ، تبعا للرشادة الاقتصادية والمعايير الدولية[3].

ثامنا : تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4]:

إن تأهيل المحيط يعد أمرا ضروريا لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحسين أدائها والوصول إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية وتحسين تنافسيتها، وتكمن عملية تأهيل المحيط في جراء التعديلات على كل

---

[1]- نفس المرجع، ص 1000.

[2]- غدير أحمد سليمة، نفس المرجع، ص 62.

[3]- نفس المرجع، ص 1000.

[4]- نصيرة قوريش، نفس المرجع، ص 1050.

الهيئات والأجهزة والأنظمة، كالجهاز الإداري، الجهاز الجبائي والمالي، التشريعي، التنظيمي، والتي تتعامل معها المؤسسة.

المطلب الثالث: دوافع عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشروط نجاحه:

الفرع الأول: دوافع عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن عولمة الاقتصاد يميزها الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في تحقيق نسب عالمية من النمو فضلا عن امتصاص البطالة والمساهمة في تسييرها، كما أن التيار العالمي الاقتصادي جعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم المحرك القاعدي للاقتصاد.

كما أن انفتاح الجزائر على الاتحاد الأوروبي كليا سنة 2012، أصبح دافعا ملحا لقيام الدولة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتحضيرها للاندماج في الاقتصاد العالمي.

وقد كانت بعض العوامل الخارجية والداخلية دافعا لهذا، وهذا ما سنتطرق إليه ضمن هذا العنصر:

أولا: العوامل الخارجية: وتتمثل في تحديات المنافسة الخارجية نتيجة للتغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني من تحرر اقتصادي ناتج عن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكذا الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة (الشراكة الأورو-جزائرية).

ثانيا: العوامل الداخلية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مثلها مثل بقية المؤسسات في الدول النامية بعض المشاكل أو العوائق التي تحد من كفاءتها.

وقد قسمناها هذه العوائق إلى نوعين: أولها يتعلق بالمحيط الداخلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وبينما يختص الثاني بالمحيط الخارجي(النظام الجبائي والجمركي، النظام المالي....)، أي البيئة التي تعمل فيها هذه المؤسسات[1].

2-1- المشاكل المتعلقة بالمحيط الداخلي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

رغم الأهمية المعطاة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الجزائر إلا أن هذا النوع من المؤسسات مازال يعاني العديد من المشاكل التي تعيق تطوره وجعله منافسا عالميا، وفيما يلي نركز على أهمها:

[1]- غدير أحمد سليمة، نفس المرجع، ص 63.

2-1-1- في المجال التنظيمي الإداري:

إن تميز الهيكل التنظيمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة وقلة التعقيد، ما أدى إلى ظهور قصور واضح في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية التي تقوم على الاجتهادات الشخصية لا على أسس علمية، مما أدى بهم إلى عدم الاستفادة من مزايا التخصص والتفويض وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة، وعدم تناسق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية لدى المدير/ المالك، وغياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة لديه، ونقص الروح المقاولاتية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-1-2- عدم تلاؤم نمط تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مع مثيلاتها في الخارج:

بقي نظام تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قديما لا يتماشى مع متطلبات الاقتصاد التنافسي ويتجلى هذا فيما يلي:

- **النظام المحاسبي والمالي:** النظام المحاسبي والمالي في مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة يقتصر على بعض المعاملات المالية فقط، كمتابعة الخزينة وإصدار الشيكات، والاعتماد على المحاسبة العامة لا غير، في حين أن هذا لا يتعدى المقاييس العالمية ضمن لوحة القيادة « Tableau de bord »، واستخدام المحاسبة التحليلية في حساب تكلفة الإنتاج.
- **النظام الإنتاجي:** يتميز النظام الإنتاجي في المؤسسات ص م الجزائرية بالمتابعة الفنية لمسيرة الإنتاج لا غير، في حين أنه لا يتعدى للبحث عن الطرق العالمية الحديثة المتبعة في الإنتاج مع غياب عنصري الإبداع والابتكار.

2-2- المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل محيط يضع أمامها الكثير من العوائق والعراقيل التي تحد من نشاطها وتقلل نسبة مساهمتها في مسيرة التنمية الاقتصادية ومن بين هذه الصعوبات[1]:

2-2-1 مشكل العقار:

يعتبر مشكل العقار من أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والذي يقف عائقا أما تنميتها وذلك بسبب[2]:

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار؛
- الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات؛
- اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل؛
- نقص الموارد المالية لدى الجماعات المحلية خاصة بتعويض المالكين الأصليين دولة أو خواص؛

---

[1]- غدير أحمد سليمة، نفس المرجع، ص 65.

[2]- شيكايكي سعدان، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤ.ص.م ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 08-09 أفريل 2002، ص 03.

- مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة على كثير من جهات الوطن؛
- خضوع مسألة الأراضي لأكثر من وزارة لأنها عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة بالإضافة على أن الأرض لها أنواع، فهناك أراضي خاصة وأراضي بديلة؛
- غياب الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد طرق وكيفيات وآجال وشروط التنازل عن الأراضي وموضوع استخدامها، ففي دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم أنه وإلى غاية 2001، "ومن مجموع 4211 قطعة أرض سلمت لتطوير المناطق الصناعية توجد (3233) قطعة غير مسواة قانونيا مقابل تسوية 978 أو ما نسبته 23.22 بالمائة مقابل 76.77 بالمائة غير مسواة"؛
- الوضعية المزرية للمناطق الصناعية حيث أن "20 بالمائة من محيط المناطق الصناعية يوجد في وضعية سيئة في منطقة الوسط، فيما تتعدى نسبة 43.5 بالمائة في الشرق و62.8 بالمائة في الغرب".

الفرع الثاني: شروط نجاح عملية التأهيل:

يجب الأخذ بعين الاعتبار بأن التأهيل عمل ضروري ينبغي بتنفيذه وفقا لمعايير محكمة فيما يتعلق بشروط نجاحه، يمكن تلخيصها حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية [1]« ONUDI »

يهدف التأهيل المؤسساتي إلى ترقية القطاع التنافسي وتطويره ليصبح ذا قدرات وكفاءات هيكلية تنافسية ويشترط في ذلك:

- فترات انتقالية ضرورية من أجل السماح للمؤسسات من امتلاك الوقت الكافي في التكيف مع الإنتاج الكلي على السوق (اتفاق الشراكة الموقع بين الاتحاد الأوروبي وتونس والمغرب على لتدرج في التحرير حتى الوصول إلى غاية 2012) ؛
- لتفادي أثر التفكك الصناعي يجب أن يقوم البلد بمناقشة الحكومة مع المتعاملين الاقتصاديين من أجل إيجاد إجراءات مرافقة ومساعدات ملائمة؛
- كل مؤسسة يجب أن تعمل على بذل جهود التكييف اللازم، والالتزام ببرنامج تأهيل للوصول إلى مستوى أدنى من التنافس والعمل من أجل الحفاظ عليه.

[1]- كمال رزيق، بزعرور عمار، ملتقى حول التنافسية الصناعية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، تقرير الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، جامعة سطيف، (29-30أكتوبر 2001) ص 13.

المبحث الثاني: آليات دعم وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن آليات التأهيل هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يتخذها القطاع قصد تحسين موقع المؤسسات في إطار الاقتصاد التنافسي، خاص في ظل عولمة المبادلات وترابط العلاقات، وتباعا لهذا فإن هدف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتعلق فقط بجانب الإدارة والتسيير، وإنما يخص أيضا المحيط العام المرتبط بهذه المؤسسات، وحتى تتمكن هذه الأخيرة من لعب الدور المتوسط لها بأكثر فعالية ونجاعة، قامت الدولة بوضع مجموعة من ألآليات والإجراءات والهيئات لدعم هذا القطاع، وتوفير الظروف المواتية له وإعطاء نفس جديد.

المطلب الأول: آليات دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1981 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل ترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي مكلفة ب:

- تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في القطاع؛
- تبني سياسة ترقية القطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي المهام التي تساهم بفعالية في توجيه، تأطير، مراقبة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأنشأت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة وهي المشاتل وحاضنات الأعمال ومراكز التسهيل.

أولا: المشاتل وحاضنات الأعمال ومراكز التسهيل:

1. المشاتل وحاضنات الأعمال[1]:

وهي مكلفة بمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وتتمتع بالشخصية المعنوية والانتقال المالي ولها أشكال منها:

- المحضنة وهي تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات؛
- الورشة: وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية؛

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 13 من المرسوم التنفيذي رقم 03 /74 المؤرخ في 25 فبراير 2003 ، ص 14.

- نزل المؤسسات: وتتكفل بأصحاب المشاريع المنتمي إلى ميدان البحث والدراسات.

2. مراكز التسهيل: هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يديرها مجلس التوجيه والمراقبة.[1]

- **أهداف مراكز التسهيل:**

تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف منها:

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المشاريع؛
- تسيير الملفات التي تحضى بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية؛
- تطوير التكنولوجيا الجديدة وتثمين البحث والكفاءات؛
- تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج الاقتصادي الوطني والدولي.

- **وظائف ومهام مراكز التسهيل:** تتكفل هذه المراكز بمهام عديدة منها[2]:

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع، وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس؛
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين التسيير، نشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار؛
- دعم وتطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة، وتقديم الاستثمارات في مجال تسيير الموارد البشرية، والتسويق، والتكنولوجيا والابتكار.

ثانيا : البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي

تم وضع هذا البرنامج من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الصناعية لتأهيل المؤسسات

1- أهداف البرنامج : وتتجلى أهدافه من خلال النقاط الأساسية التالية :[3]

1-1عصرنة المحيط الصناعي : حيث أنه يخص تطوير وترقية المحيط الصناعي من جميع النواحي المادية والتنظيمية ،وذلك لمساعدة على مواجهة الانفتاح في أحسن الظروف ، وخاصة المحيط الذي تنشط فيه هذه

---

[1] صالحي صالح ، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة إلي الاقتصاد الجزائري** ، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ، الإشكاليات وأفاق التنمية ، القاهرة ، مصر ، يومي 22/18 فيفري 2004، ص 32.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03 /74 المؤرخ في 25 فبراير 2003 ، المحدد للطبيعة القانونية لمراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها

[3] عروب رتيبة - رابحي كريمة – نفس المرجع ، ص724.

المؤسسات لا يقارن بالمحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الاقتصادية في الدول المتقدمة التي ستكون منافسة للمؤسسات الجزائرية .

كما أن تحديث و عصرنه المحيط الصناعي هي من مهمة الحكومة ووزارة الصناعة حيث تقومان بتسطير توجهات السياسة العامة للتأهيل بإعداد سياسات صناعية وكذا وضع آليات عمل تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية لمباشرة الإجراءات المتخذة على المستويين الوسطي و الوحدوي بالإضافة إلى اعتماد برامج تحسيسية وإعلامية لسياسة التأهيل تستهدف المتعاملين الاقتصاديين

2-1 تدعيم قدرات هيئات الدعم : حيث أن هذه الهيئات تساعد على نجاح برنامج التأهيل لذلك فيجب تعيين وتحديد الهيئات المرافقة للمؤسسة أثناء تأهيلها، وكذا القيام بترقية وتطوير هذه الهيئات لجعلها قادرة على مرافقة المؤسسة وإمدادها بما تحتاجه وتتمثل هيئات الدعم في كل من:

أ- هيئات التكوين المتخصصة : وهي مكلفة بإعداد إطارات وتكوينهم في الميدان الصناعي وذلك لجعلهم مكونين وفقا لمتطلبات السوق؛

ب- هيئات تسيير المناطق الصناعية: حيث تعتبر المناطق الصناعية مكانا لتنفيذ المشاريع والاستثمارات خاصة أنها تواجه الكثير من العراقيل والصعوبات ؛

ج- البنوك والمؤسسات المالية : حيث أنها تعتبر المرفق المالي للمؤسسات ،حيث يجب أن تكون هذه الهيئات المالية مسخرة لمساعدة المؤسسات المعينة في إطارات تأهيلها وذلك بوضع هياكل متخصصة للتنسيق بين المؤسسات والإدارة وكذا برمجة مخططات متخصصة لإطارات هذه الهيئات؛

د- بورصة المناولة والشراكة: وهي عبارة عن مركز لتقديم المعلومات التقنية والصناعية وكذا ترقية المعالجة الصناعية بين المؤسسات بهدف الاستعمال الأمثل للقدرات المتوفرة التي تمتاز بها الصناعات الموجودة حاليا أو التي سيتم إنشاؤها.

كما أنه من مهامها:[1]

- إحصاء الطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية للمناولة؛
- إجراء العلاقات بين عروض وطلبات المناولة والاشتراك على المستوى الوطني والدول؛
- إعلام وتوجيه تزويد المؤسسات بالوثائق المناسبة؛
- مساعدة المؤسسات عن طريق تقديم النصائح والمعلومات اللازمة؛
- تنظيم وتنشيط اللقاءات والمؤتمرات حول موضوع المناولة؛

[1] نشاطات الوزارة **"البورصة الجزائرية للمناولة والشركة "** مجلد فضاءات العدد02 (جانفي، فبراير ،2002)، ص 13

❖ إعداد المؤسسات الجزائرية للمشاركة في المعارض والصالونات.

❖ كما أنها تغطي النشاطات التالية :[1]

❖ صناعة الحديد واستخراج المعادن ،و الميكانيك والكهرباء والإلكترونيك وصناعة البلاستيك والمطاط إضافة إلى صناعة النسيج والجلود والخدمات؛

❖ مكاتب الدراسات تظهر أهمية هذه المكاتب في قيامها بالتشخيص، وكذا وضع استراتيجيات والتنظيمات المناسبة والتدخل في إطار أنظمة المعلومات والتسيير والمعلومات .....مما يوجب عليها اكتساب خبرات في هذا المجال وذلك بالارتباط مع كاتب دراسات أجنبية.

بالإضافة إلى هذه المكاتب والهيئات هناك عدة هيئات أخرى تتمثل في :

- مؤسسات ومراكز المصادر التكنولوجية والتجارية؛
- جمعيات أرباب العمل للقطاع الصناعي؛
- المؤسسات شبه العمومية.

1-3- ترقية وتطوير الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة :ويتم من خلال تدعيم الصناعات التي لها إمكانيات وقدرات تجعلها قادرة على مواجهة الصناعات المنافسة لها ويتم ذلك عن طريق تكوين الموارد البشرية من خلال تأهيلها وكذا تطوير البرامج التعليمية وكذا تشجيع الشراكة مع مؤسسات أخرى لها خبرة في الميدان .

1-4 تحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية: حتى تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع قدراتها التنافسية يجب عليها مراعاة المقاييس الدولية فيما يخص النوعية وتزويد أرباب العمل بمفهوم ثقافة المؤسسة.

2- الهيئات المشرفة على تطبيق البرنامج: تتمثل الهيئات المشرفة على تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي في عدة متدخلين وهم:

2-1-المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية (DGRI) : تابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وهي الجهة المكلفة بتسيير برنامج التأهيل تتمثل مهامها فيما يلي:

-تحديد الإجراءات والشروط التقنية والمالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل ؛

❖ وضع برنامج إعلامي تحسيسي للمؤسسات والهيئات المعنية بالبرنامج؛

❖ تطوير وترقية برنامج التكوين للأفراد المعنيين بالإشراف على برنامج التأهيل؛

[1] غدير أحمد سليمة ،مرجع ،ص73.

- اقتراح تعديلات فيما يخص النصوص القانونية التي تنظم المؤسسات والتي لها علاقة مباشرة بإصلاحها؛
- تلقي ملفات المؤسسات الراغبة في تنفيذ البرنامج و دراستها على مستوى الأمانة التقنية قبل ان يتم إرسالها للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI).

2-2 الجنة الوطنية للتنافسية الصناعية(CNCI): تتمثل مهام هذه اللجنة حسب النص رقم 05 من المرسوم التنفيذي رقم 2000/192 المؤرخ في 2000/07/16 فيما يلي:[1]

- إعداد و تقديم شروط تقديم المؤسسات لملفات الاستفادة من البرنامج؛
- تحديد المبالغ المالية التي يمكن الاستفادة منها قصد تنفيذ برامج التأهيل ؛
- دراسة ملفات التأهيل المقدمة من فبل المؤسسات لتغطية جزء من التكاليف التي تتحملها المؤسسة أثناء سير عملية التأهيل؛
- دراسة طلبات تمويل العمليات المتعلقة بترقية محيط المؤسسات الصناعية و كذا المؤسسات الخدماتية المرتبطة بالصناعة مثل(طرقات-شبكة الكهرباء....الخ) ؛
- اقتراح إجراءات مساعدة لتحسين التنافسية الصناعية؛
- إصدار القرار المتعلق بملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات بعد دراستها؛
- تأسيس اتفاق بين وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة و المؤسسة المستفيدة من البرنامج .

كما يترأس هذه اللجنة وزير الصناعة وإعادة الهيكلة وتتكون من عدة ممثلين[2]:

- ممثل عن وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة؛
- ممثل عن وزارة التجارة ؛
- ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية؛
- ممثل عن التعليم العالي والبحث العلمي؛
- ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة؛
- ممثل عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

-بالإضافة إلى ممثل عن جمعيات أرباب العمل، البنوك، الغرف التجارية .....الخ .

[1] **dappot d'évaluation du programme mise à Niveau des entreprises** industrielles, ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, juillet 2008 ,p03.

[2] نفس المرجع ص 03 .

2-3- صندوق ترقية التنافسية (FPCI): تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2000.لتمويل جزء من عمليات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية وتصنيف هذه المساعدات إلى صنفين:

- مساعدات للمؤسسات؛
- مساعدات لهيئات الدعم كالمؤسسات التي تهدف إلى تحسين جودة.

على المؤسسات التي ترغب في الاستفادة من المساعدات والإعانات المالية للقيام بعملية التأهيل أن تقوم بإجراء تشخيص استراتيجي وإعداد مخطط تأهيل لها وذلك بالاستعانة بمكاتب الدراسات والمستشارين لإرفاقه بطلب الإعانة لصندوق ترقية التنافسية الصناعية ويتطلب أن يتضمن التشخيص كل المعطيات الضرورية المتعلقة بالمؤسسة كذلك الخاصة بالجانب المالي ،التقني ، التسويقي .....الخ.

الفرع الثاني: الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حيث تقوم بتقديم التسهيلات والتحفيزات المالية والنقدية حيث لعبت دورا متميزا في ترقية نشاطها، وذلك من خلال:

أولا: الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب:

جاء الأمر 69-14 المؤرخ في 03 صفر 1417هـ الموافق ل 24 جوان 1996 المتضمن قانون الملكية التكميلي، يفتح كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 087-382، وعنوانه "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" وتقيم فيه الإيرادات التي شملت ما يلي:

- تخصصات ميزانية الدولة؛
- جزء من رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 049-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لترقية التشغيل" عند إقفاله؛
- حاصل تسديد القروض بدون فوائد الممنوحة للمقاولين الشباب؛
- كل الموارد والمساهمات الأخرى.

وشملت النفقات ما يلي: تمويل عمليات دعم الشباب ومنحهم قروضا بدون فوائد لإقامة مؤسسات صغيرة،والاستفادة من تخفيض نسب الفوائد البنكية، ومنح الضمانات لصالح البنوك والمؤسسات المالية،

ومصاريف التسيير المرتبطة بتنفيذ المشروع والمساعدات، لاسيما المتعلقة بتسيير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، إضافة إلى التكفل بالدراسات والخبرات وأعمال التكوين المنجزة من طرف الوكالة[1].

ويكون الوزير المكلف بالتشغيل والتضامن الوطني أثرا رئيسا بالحرف من هذه الحسابات، ويضع الأمر الرئيسي بالصرف من أجل سد حاجات تسيير هذا الحساب، تحت تصرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، التخصيصات الضرورية لإنجاز الأهداف الموكلة لهذه الهيئة في مجال دعم وخلق دعم نشاطات المؤسسة المصغرة.

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب« ANSEJ » :

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 96-295 الموافق ل 8 سبتمبر 1996، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وتقوم هذه الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية لتقديم الاستشارة وترافق الشباب المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية كما تسير وفق التشريع والتنظيم المعمول به تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وخاصة الإعانات وتخفيض نسب الفوائد[2].

حيث يمكن القول بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاصة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل ألشباني، حيث جاءت كهيئة مسؤولة عن المؤسسات المصغرة يهدف إلى خلق مناصب شغل للحد من ظاهرة البطالة.

- **أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب « LANSEJ »:**

حيث تسعى الوكالة الوطنية لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها[3]:

01. تفعيل هذا النوع من المؤسسات وجعله أكثر أهمية وأكثر تلاؤما مع المؤسسات الأخرى؛
02. القضاء ولو تدريجيا على مشكل البطالة في المجتمع؛
03. تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية؛
04. تشجيع روح المبادرة والإبداع لدى الفرد.

---

[1]- شريف خياط ، محمد بوقموم ، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية مجلد 24 العدد الأول 2008 ، جامعة قالمة الجزائر ، ص 133.

[2]- عولمي بسمة ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في امتصاص البطالة وتفعيل النسيج الصناعي** ، أستاذة وباحثة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة تبسه

3- رحيم حسين إدريس يحي ، **أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، حالة الجزائر ملتقى وطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 18/17 أفريل 2006 ، جامعة الشلف ، ص 582..

ثالثا: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

أنشئ الصندوق بمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/1 بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمار التي يجب على المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون رقم 01-08 المؤرخ في 2001/11/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

حيث يعتبر هذا الصندوق وسيلة دعم ، حيث يقوم الضمان للمشاريع المربحة التي ليست لها ضمانات ، ويقدم ضمانات إضافية للمشاريع التي ليست لها ضمانات كافية . لأن هدف الصندوق هو مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليس البنوك عن طريق تمويل المشاريع بالانطلاق والتوسيع ذات المخاطر الكبيرة وليس تخفيض المخاطر للبنك ، وذلك على شكل ضمان قرض طويل الأجل لتغطية جزء من الخسارة التي تتحملها البنوك والمؤسسات المالية ، على أن يغطي الضمان 80 بالمائة من قيمة القرض المحصل عليه ، علما أن الضمان الأدنى لمنح القروض هو4 مليون دج بينما الضمان الأقصى لمنح القروض هو 25 مليون دج [2]

مهام صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)[3]:

حيث يقوم الصندوق بالمهام التالية وهي:

- ✓ التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية :
  - إنشاء المؤسسات ؛
  - تجديد التجهيزات ؛
  - توسيع المؤسسات .
- ✓ تسيير الموارد الموضوعية تحت تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما ؛
- ✓ إقرار أهلية المشاريع و الضمانات المطلوبة ؛
- ✓ التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها ؛
- ✓ متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق ،
- ✓ ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات ص و م ؛
- ✓ ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات المستفيدة ، من ضمان الصندوق ؛
- ✓ ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات وتطويرها ؛

---

[1] محمد زيدان ، دريس رشيد ، **الهياكل و الآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات ص و م بالجزائر** ، ملتقي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 18/17 أفريل 2006 ،ص 513 .

[2] بن طلحة صليحة ، معوشي بوعلام ، **الدعم المالي للمؤسسات ص و م ودورها في القضاء على البطالة** ، ملتقي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، 2006 ، ص 356 .

[3] محمد زيدان ،دريس رشيد، نفس المرجع ، ص 513.

- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التحويل التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق ؛
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات ص و م .

رابعا- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "LANDI":

مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، أنشئت بموجب المرسوم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار وتهدف إلى تقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوم بدلا من 60 يوم في الوكالة السابقة* التي حلت محلها ، وجاء إ نشاء هذه الوكالة نظرا للصعوبات التي يتعرض لها أصحاب المشاريع الاستثمارية ، ومحاولة من الدول لتجاوز هذه الصعوبات واستقطاب وتوطيد الاستثمارات الأجنبية وتجسيد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ، حيث ترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة ، وتوافق إنشاء الوكالة مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها والمسهلة لتأديتها التي تتمثل في تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة اتجاه المستثمرين .[1]

دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " LANDI ":

حيث تقوم LANDI بالمهام التالية :

- تزويد المستثمر بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز الاستثمار ؛
- ترقية الاستثمارات، وتطويرها ، ومتابعتها ؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطويره والنهوض به ؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، وإعلامهم ومساعدتهم؛
- تبليغ المستثمرين بقرار منحه المزايا المطلوبة ، أو رفض منحه إياها؛
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات ، وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة كهياكل إدارية مركزية ؛
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار ؛
- تضطلع بتنظيم مؤتمرات ، وملتقيات مهنية ، وأيام دراسية إعلامية ؛
- تقوم بنشر دلائل و منشورات ، وكتيبات متعلقة بفرض الاستثمار حسب المناطق و التخصصات في مجال الدراسات و البحث و التطوير الخاص بالمشاريع الاستثمارية .

---

[1] **منشورات الوكالة الوطنية لتطوير وتنمية الاستثمار** ، أوت 2002 ، ص 02 .

* **الوكالة السابقة** : يعني بها (APSI) أي وكالة ترقية ودعم الاستثمار

هيئات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "LANDI" :

وترافق إنشاء الوكالة ، مع إيجاد مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها والمسهلة لتأدية مهامها ، هذه لهيئات تتمثل في [1]

أ - المجلس الوطن للاستثمار :

يرأسه رئيس الحكومة ، مكلف باقتراح إستراتيجية وأوليات الاستثمار وتحديد الامتيازات وأشكال دعم الاستثمارات ، ويقوم هذا الجهاز بالمهام التالية :

- ✓ إبداء موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات ، التي تبرمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لحساب الدولة والمستثمر ؛
- ✓ تحديد المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات التي يمنحها التشريع الجديد و يفصل فيها؛
- ✓ يحدد الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني؛
- ✓ اقتراح التدابير الأساسية ؛ التي من شأنها أن تطور الاستثمارات، وهذا بوضع إطار عام لخفض الاستثمارات التي تتضمن أولويات الاستثمارات ، وذلك عبر تحديد مجالاتها في مختلف القطاعات والعوامل المؤثرة فيها؛
- ✓ دراسة طلبات منح المزايا بعد ما يتحقق من توفر الشروط اللازمة لذلك، وإصدار القرار يمنح هذه المزايا؛
- ✓ رفع التقارير إلي مصالح الحكومة تتضمن اتجاهات الاستثمار والتنمية والتدابير الضرورية لدعمه وتشجيعه، ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين، واقتراح الحلول المناسبة لها .

ب- الشباك الوحيد اللامركزية :

يتكون هذا الشباك من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار ، وعبر الشباك الوحيد فإن الوكالة الوطنية للاستثمار تقوم بإبلاغ المستثمرين بقرار منح المزايا في أجل أقصاه 30 يوما ، كما تستلم كل الوثائق المطلوبة قانونا لانجاز الاستثمار . وأنشئ هذا الجهاز من أجل تأمين سهولة العمليات الاستثمارية ، وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين .

إن الشباك الوحيد يضم الأدوات والتنظيمات التي لها علاقة بالاستثمار:

المركز الوطني للسجل التجاري، مدرية الضرائب، الوكالة العقارية، مدرية السكن و التعمير، مديرية الخزينة، مديرية التشغيل..الخ والتي تكون ممثلة في هذا الشباك الموحد ، من أجل تحقيق وتسهيل الإجراءات التأسيسية، وانجاز المشاريع بشكل لامركزية [2] على مستوي الولايات المعنية .

---

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتطوير وتنمية الاستثمار ، أوت 2002 ،ص 06

[2] صالحي صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص 87 .

ج- صندوق دعم الاستثمار

وهو مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات من أجل تغطية تكاليف القاعدة الهيكلية اللازمة لانجاز الاستثمارات .

خامسا- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) :[1]

الذي أنشئ سنة 1994. وهو تابع لوزارة العمل والحماية الاجتماعية ، لمساعدة العاطلين عن العمل الذي تتراوح أعمارهم بين (35-50) سنة ،على الاندماج في عالم الشغل عن طريق تقديم الاستشارة والمساعدة في مجال البحث عن العمل ، حيث يعرض عليهم دورات تدريبه ن كما أسندت إليه مهمة وضع وتسيير جهاز التكفل بالبطالين أصحاب المشاريع لمساعدتهم على إنشاء مؤسسات ، بالنسبة لكل استثمار يقل أو يساوي خمسة ملايين دج ،وإنشاء مراكز دعم العمل الحر (CATI) ، الحفاظ على مناصب الشغل المهددة بالزوال، تدعيم النظام الوطني للنظام الاجتماعي الموجه للعمال الأجراء و غير الأجراء باعتبار مؤسسة مكلفة بالتامين عن البطالة في الجزائر.

و تكمن خصوصية هذا الصندوق في ذات النظام في دفع تعويضات البطالة للعمال المسرحين لاسباب اقتصادية،وفي نفس الوقت الحفاظ على الشغل من خلال دعم الجانب الاجتماعي بمخطط التقويم المؤسساتي الداخلي،و مساعدة المؤسسات على مواجهة الصعوبات.

ويسمح هذا الإجراء الجديد المسند إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بالاطلاع كلية بمهمته المتمثلة في الحفاظ على الشغل حسبما هو مقرر في نص المادة (5) من القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة .

سادسا- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" LANGEM "

أعطيت إشارة انطلاق منظومة جديدة للقرض المصغر بموجب المرسوم الرئاسي رم 13/04 ،والمرسوم التنفيذي رقم 04/ 14.[2]

والقرض المصغر يخص النساء الماكثات بالبيت ، أو غير منتظمة لاقتناء مواد أولية لا تتجاوز قيمتها 30.000 دينار جزائري ، تسترجع في مدة لا تتجاوز 15 شهرا ، وهو كذلك سلفه يتم تسديدها على مدى 12 إلى

[1] بن طلحة صليحة ، معوشي بوعلام ، مرجع سابق ، ص 360.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتضمن **إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**

60 شهرا ، موجه للمشاريع التي تتراوح كلفتها من 50.000الى 400.000 دينار جزائري ، ويسمح باقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في ممارسة نشاط أو حرفة ما [1]

وتتمثل الفوائد والمساعدات الممنوحة من طرف هذه الوكالة في[2] :

- الدعم ، النصائح ، المساعدة التقنية ، ومرافقة المقاولين ، مضمونة من طرف الوكالة في إطار انجاز مشاريعكم ؛

- القرض البنكي ممنوح بنسبة فائدة مخفضة تقع على عاتق المستفيد أو الفارق من السنة التجارية تتحمله الخزينة العمومية ؛

- تمنح السلفة بدون فائدة ،قدرها 25 بالمائة من الكلفة الإجمالية للمشروع ،إذا كانت هذه الأجرة تتراوح مابين 100.000 د ج إلى 400.000 د ج ، وقد ترفع هذه النسبة إلى 27 بالمائة من الكلفة الإجمالية للمشروع إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة (في الجنوب أو الهضاب العليا) ، أو إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها ؛

- شراء مواد أولية ،سلفه بدون فائدة مدرة ب 90 بالمائة من الكلفة الإجمالية للمشروع ، والتي لا يمكن أن تفوق 30.000 د ج .

المطلب الثاني: برامج تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الفرع الأول: برنامج مبدأ تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة MEDA:

قصد إنجاح مسار الشراكة الأورو متوسطية بأبعادها الثلاثة، السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وبالأخص تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطية الشريكة والاتحاد الأوروبي، فقد تم توسيع نطاق التعاون وذلك بخلق آلية جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي متمثلة في هذا البرنامج الذي عوض البروتوكولات السابقة.

لهذا تعاهدت الجمعية الأوروبية يوضح هذا البرنامج بهدف تأهيل وتحسين القطاع الخاص بما يسمح بتكييفه مع متطلبات اقتصاد السوق[3].

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتضمن **إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها .**

[2] نفس المرجع السابق .

[3]- نوري منير، **أثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 17، 18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص 875.

أولا : التعريف ببرنامج ميدا:

يعد البرنامج ميدا الذي دشن سنة 1995 الإدارة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو-متوسطية وأنشطتها وتنمح مساعدات ميدا الثنائية للجزائر، تونس، المغرب، مصر، ألأردن، سوريا، لبنان، فلسطين[1].

1- تعريف ميدا:

كلمة ميدا meda اسم مشتق من الحروف الأولى للعبارة الفرنسية التالية:

mesures d'accompagnement و التي تعني بالغة العربية "الإجراءات المصاحبة "، ويمكن تعريفه على أنه[2]:

1-1-"الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتطبيق الشراكة الأورو متوسطية ،وتوفر هذه البرامج إجراءات دعم مالية وتقنية تصاحب إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتوسطية الشريكة "؛

1-2- "الأداة المالية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي والذي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية الفعلية "؛

1-3- هو برنامج يضم مجموعة من الإجراءات والمساعدات التقنية والمالية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والمقدم للمؤسسات ص و م حتى تتمكن من ترقية نشاطها .

2- أهداف البرنامج: تتلخص أساسا في:[3]

- تحسين مستوى الكفاءة وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنشاء مؤسسات مالية تتخصص في تمويل المشاريع الاستثمارية المعتمدة في منحها للقروض لا على أساس الضمانات ولكن على أساس نجاعة وربحية وحجم التدفقات المالية المستقبلية للمشروع؛
- دعم محيط المؤسسات ص و م.

ويتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسن تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بهدف المساهمة أكثر فأكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

على هذا يرتكز برنامج الدعم في ثلاث محاور: [4]

---

[1] - غدير أحمد سليمة، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2] الشبكة الاورو متوسطية لحقوق الإنسان ،مصطلحات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ،ص3 مأخوذ من الموقع:
http://nshr.org.sa/infocenter/fckfiles/files/99.pdf(10/04/2011)

[3] عروب رتيبة ،ربحي كريمة ،مرجع سابق ،ص725 .

[4] نوري منير ، مرجع سابق ص 875.

أ- تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : ينتظر من هذا البرنامج تنفيذ إجراءات تغطي أولا التشخيص والموضع الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تقوية مستواها التنافسي وأدائها في كل عناصر التسيير، الإنتاج، التمويل، تسيير المخزونات، التسويق، الإجراءات التسويقية ، النشاط التجاري، قوة البيع ، التوزيع والتصدير ،الموارد البشرية ،التكوين ،تظم المعلومات والاتصالات ، النوعية والصيانة، **وغيرها** من الأمور ،فالبرنامج يهدف إلى تحسين مستوى كفاءة وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر دورات تكوين مناسبة وتقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن المؤسسات من التوصل إلى المعلومة عبر شبكة معلومات وطنية لمساعدتها على التأقلم مع متطلبات السوق.

ب- دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :ينتظر من هذا البرنامج المساهمة في تحسين تمويل المؤسسات بإمدادها لدعم الابتكار وتكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي في متناول المؤسسات والممولين لمشاريعهم قصد تطويرها ،وهذا لن يكون إلا بتشخيص وتأهيل الوظائف المحاسبية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ج- دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:في إطار تلبية حاجيات وانشغالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم وضع إجراءات تهدف إلى تحسين محيط المؤسسات وذلك يدعم هيئات العمومية والخاصة ،جمعيات أرباب العمل المتخصصين في الفضاءات الوسطية معاهد تكوين ،ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات المعاهد العمومية والإدارات المركزية .

وللاستفادة من هذا البرنامج لابد على المؤسسات وهيئات الدعم أن تتوفر على شروط:

❖ **بالنسبة للمؤسسات:** لابد أن:

- أن تمارس إحدى النشاطات المشار إليها مسبقا؛
- ان يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل ؛
- عدد العمال من 10الى 250 على الأقل يجب أن يكون 60%على الأقل من رأسمالها باسم شخص طبيعي جزائري الجنسية؛
- الانخراط في صندوق الضمان الاجتماعي؛
- الالتزام بدفع 20%من التكلفة الكلية المتوقعة حيث 80% تقدم من طرف الاتحاد الأوروبي .

❖ **بالنسبة لهيئات الدعم: لابد** أن :

- تقدم مشروع لإنشاء شركة مالية؛
- أن تكون مسجلة على المستوى الجبائي والاجتماعي؛
- الالتزام بدفع نسبة 20%من التكلفة الكلية مع 80% مقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي.

هذا البرنامج له هيكل تنفيذي وإداري يمكن له باستخدام إجراءات اتفاق التمويل الممضي بين الجزائر واللجنة المختصة الأوروبية ، وعلى إثره تم إنشاء وحدة تسيير برنامج الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (4GP) تتدخل على كامل التراب الوطني ،لها 12 ملحقة ومقرها الجزائر العاصمة . تمويل البرنامج مشكل من مساهمة الإتحاد الأوروبي ب7مليون أورو ، الحكومة ب5.32 مليون أورو ،أما المستفيدين من البرنامج فمساهمتهم تمثل 4.125 مليون أورو يتمثل نشاط هذه الوحدة من خلال فرقها في المهام التالية:

- تقوية القدرات التنافسية للمؤسسات وتسهيل انتقال المعلومات ؛
- دعم خلق شركات مالية متخصصة ؛
- دعم محيط المقاولات بمساندة المؤسسات و الهيئات التي تهتم بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

3-نتائج البرنامج :تتمثل نتائج هذا البرنامج في تأهيل 455 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة تتوزع كما يلي:

الجدول رقم (2-3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة حسب قطاعات النشاط

القـــطـــاع	النسبة %
الصناعة الغذائية	29
مواد البناء ،الخزف والزجاج	11
الكهرباء والإلكترونيك	8
التغليف	6
الخشب والأثاث	3
صناعة الجلود والأحذية	1
الصناعة الكيميائية	18
الصناعة الميكانيكية	10
الملابس والنسيج	7
صناعات مختلفة	3
خدمات	4

المصدر: مكدود صليحة ، مرجع سبق ذكره ص58 .

يعتبر قطاع الصناعة الغذائية 29% من أكثر القطاعات المستفيدة من برنامج ميدا لكثرة المستثمرين الخواص في هذا القطاع لأن هذا البرنامج مخصص لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة .

الجدول رقم (2-4): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤهلة حسب قطاعات الجهات

الجهة	النسبة %
الوسط	36
الشرق	35
الغرب	17
الجنوب	12

المصدر :مكدود صليحة، نفس المرجع، ص58.

نلاحظ من خلال الجدول إن المناطق التي استفادت من البرنامج هي منطقة الوسط و الشرق و هذا يرجع لاحتوائهما على أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لقربها من المؤسسات المسؤولة عن البرنامج و بالتالي استفادتها من الحملات التحسيسية التي تقوم بها هذه المؤسسات.

الجدول رقم (2-5): توزيع نشاطات التأهيل خارج الدعم المالي

النشاطات	النسبة%
التنظيم	23
الإدارة الإستراتجية	9
تسيير الموارد البشرية	6
تسيير الإنتاج	22
تكاليف الإنتاج	9
الصيانة	4
التسويق الاستراتيجي	2
التسويق العمل	9
iso	2
استعمال علامة الاتحاد الاوروبي	2
المالية	1

المصدر : مكدود صليحة، نفس المرجع، ص59

نلاحظ أن معظم نشاطات التأهيل كانت حول التنظيم 23% وتسيير الإنتاج 22%

الجدول رقم (2-6): توزيع النشاطات حسب موضوع التكوين

موضوع التكوين	عدد النشاطات	النسبة %
التسيير المالي	54	21.6
الإدارة	57	22.8
التسويق	32	12.8
الإنتاج	41	16.4
الجودة	66	26.4
المجموع	250	100

المصدر: مكود صليحة ، نفس المرجع ص60

نلاحظ أن نسبة كبيرة من نشاطات التكوين كانت حول الجودة ،وذلك بغرض الحصول على معايير الجودة العالمية التي تعتبر أحد الحواجز التي تقف في وجه الصادرات الجزائرية .

4- آثار البرنامج :تتمثل في النقاط التالية :[1]

- ✓ أثرت كافي النشاطات التأهيل على التطوير المؤسسة ؛
- ✓ ظهور أثر ايجابي على مستوى التطور الإداري ،تنظيم المؤسسة وتأطيرها وإدماج المستخدمين مما يجعل المؤسسة أكثر ديناميكية ؛
- ✓ يرى العديد من رؤساء المؤسسات أن نشاطات التأهيل لم تصبح بعد أسلوب لتحسين الجودة هذه الأخيرة تحقق قيمة مضافة للمؤسسة ؛
- ✓ يرى العديد من رؤساء المؤسسات أنه يصعب الربط بين تنافسية المؤسسة وفوائد التأهيل ؛
- ✓ تعتبر بعض المؤسسات أن برنامج تأهيل ميدا لا يتماشى مع الاحتياجات الاساسية.

و يعد برنامج ميدا الثانية (2000 -2006)خليفة لبرنامج ميدا الأول (1995 -1999) حيث انه في ضل ميدا الثانية تم توفير مبلغ قدره 5.35 مليار اورو مقارنة ب3.04ملار اورو في ضل ميدا الأول ،كما يرافق هذه المنح الاتحاد الأوروبي فرصة إمكانية اقتراض من بنك استثمار لأوروبي خلال ميدا الثانية تم ضخ حوالي 90%من الموارد المخصصة علي مستوي التعاون الثنائي في عنصرين هما :[2]

[1] غدير سليمة مرجع سابق ص75.

[2] غدير احمد سليمة ،مرجع سابق ،ص.ص72-73.

- دعم التحول الاقتصادي :و لهدف منه هو لاستعداد لتنفيذ تجارة حرة عن طريق زيادة القدرة التنافسية بقصد تحقيق نمو اقتصادي مستدام ،خاصة لتطوير القطاع الخاص ؛
- تقوية التوازن لاجتماعي و لاقتصادي : و الهدف منه هو تحقيق تكلفة التحول الاقتصادي علي المدى القصير بأخذ بالإجراءات ملائمة في مجال السياسة الاجتماعية.

وقد كانت النسبة بين الالتزامات و المدفوعات بالنسبة للجزائر تمثل 32% أي ما قيمته 232.08 مليون اورو التزامات مقابل 74.07 مليون اورو مدفوعات ن خلال التعاون الثنائي لميدا الثانية ، حيث إن نسبة استهلاك الاعتمادات المالية في إطار البرنامجين وصلت إلى 42%فقط ،و قد استفادت الجزائر من غلاف مالي في إطار برنامج ميدا الأول المقدر ب164 مليون اورو و 338 مليون اورو في إطار برنامج ميدا الثانية ،إلا أن نسبة استهلاكها

تعتبر جد متواضعة ،فالنسبة الإجمالية لاستهلاك الموارد المالية لميدا الثانية بلغت 83%،فيما بلغ استهلاك الجزائر حوالي 40%أي اقل من نصف من المستوي العام .

ثانيا: برنامج (GTZ) *

في إطار جهود تنمية الصناعات المحلية لمواجهة تحدي تحرير وانفتاح السوق فقد تم صياغة برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالتعاون الثنائي بين الجزائر (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)ودولة ألمانيا في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية[1].

1- أهداف برنامج GTZ :

تتمثل الأهداف العامة لبرنامج GTZ في رفع تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية الخاصة و ذلك بهدف التحكم الجيد لإمكانياتها في ميدان التشغيل و محاولة النفوذ بمنتجاتها للسوق الأجنبي عن طريق التصدير وكذا إنشاء نوع من المهنية والاتفاق من خلال التوجيه و الإرشاد والتكوين في ميدان التسيير بالخصوص الاعتماد على مراكز الدعم وحث المؤسسات على طلب خدماتها.

2- المؤسسات المستفيدة من البرنامج: يخص هذا البرنامج المؤسسات الصناعية المتوسطة والتي تتكون من 50 إلى 250 عامل في النشاطات التالية :

- ❖ صناعة الحديد والصلب؛
- ❖ الصناعات الكيميائية والصيدلانية؛
- ❖ الصناعات الغذائية ؛

[1] عروب رتيبة ،رابحي كريمة ،مرجع سابق ،ص724

*GTZ: الهيئة التقنية الألمانية.

❖ صناعة مواد البناء .

بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمكونة من 1الى 10 عمال و المنشأة من طرف الشباب (ANSEJ)* أو غيرها من الوكالات

3- خدمات مراكز الدعم:

تتمثل خدمات مراكز الدعم بصفة عامة في محاولة تحسين مستوى التسيير و تطويره حيث:

- على مستوى المؤسسات الصناعية المتوسطة:

تقوم بإعداد توصيات و اقتراحات في مجال التسيير وإعطائها هذه المؤسسات وتنحصر هذه التوصيات في الوظائف الحيوية في المؤسسة مثل:

* الإنتاج و التموين؛
* التسويق و التوزيع ؛
* تسيير الموارد البشرية؛
* المالية .

كما أن هذه المراكز تقيم ملتقيات من أجل تأهيل قدرات التسيير لدى مدري المؤسسة فيما يخص تقنيات التسيير و التفكير أي إستراتجية و كذا ثقافة التسيير.

على مستوى المؤسسات الصغيرة:

فيما يخص المؤسسات الصغيرة المنشأة من طرف الشباب يتم تقديم كما يتم متابعة مراكز أنشاء المؤسسات عن طريق إنشاء فرق مساعدة و تكوين مرشدين.

4- نشاطات البرنامج:

يقوم البرنامج أو المشروع بتكوين مستشارين مختصين في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ذلك عن طريق تكوين قاعدي خاص بمهمة المستشار و كذا تحسين وتجديد الآراء والتوجيهات كما أن لكل مركز دعم 4 أو 5 مستشارين.

هذا بالإضافة إلى القيام بتكوين القائمين على إلقاء المحاضرات والملتقيات لفائدة مسيري المؤسسات عن طريق تحسين التقنيات البيداغوجية للمكونين بالتركيز على:[1]

- تحضير مواضيع التكوين ؛
- متابعة المكونين.

---

*ANSJ: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

[1] غدير أحمد سليمة، مرجع سابق ص725

كما يقوم المشروع بدعم تنظيمي و تأسيس لمراكز الدعم عن طريق تحسين كفاءات مسيري الدعم فيما يخص طرق التسيير، دور المشروع، تقنيات الاتصال ، دعم وظائف التسويق....الخ.

و قد وصلت أشغال هذا المشروع ميدانيا إلى تكوين 200 مستشار مختص في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشخيص 30 مؤسسة بالإضافة إلى تنظيم ملتقيات إعلامية و دراسية لممثلي الجمعيات المهنية ، وتم تمديد هذه الشراكة لغاية سنة2006

ثالثا : برنامج دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر EDPME:

لقد جاء هذا البرنامج ضمن إطار الفصل الثاني للتعاون الثنائي لبرنامج ميدا الثانية ، ومعد خصيصا لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية وقد أخد اسم :أورو-تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية Euro- Développement PME Algérienne

1-أهـــــدافــه[1]: ومقسم إلى جزئيين أي هدف إجمالي وأهداف خاصة

1-1- الهدف الإجمالي :ويتمثل في تأهيل و تحسين تنافسية قطاع المؤسسات ص و م الخاصة ،ليساهم بجزء كبير و مهم في النمو الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر .

1-2- الأهداف الخاصة :

- تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق؛
- تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص؛
- المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية لـــ PME ؛
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشات و المنظمات المتعلقة مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ولقد جاء عن طريق اتفاقية التمويل الممضاة في شهر سبتمبر من سنة 1999، و لم يدخل حيز التنفيذ إلا في شهر أكتوبر من سنة 2000 إذ أن هذا البرنامج يجمع بين إستراتيجيتين متكاملتين وهما أن الدولة هدفها تطوير مناصب عمل دائمة بالإضافة إلى العمل على أن تحتل الجزائر مكانا ملائما في ظل التمويل الاقتصادي الذي شهده العالم اليوم ، بالإضافة إلى العولمة ، كما أن للمقاولين إستراتيجيتهم من أجل تطوير مؤسساتهم ،وتحسين تنافسهم من أجل الدخول إلى أسواق تجارية جديدة ،وقد جاء هذا البرنامج بعد قيام كل من المفوضين

[1] سليمة أحمد غدير ، مرجع سابق ،ض73 .

الاوروبين و الوزارة المعنية بدراسة معمقة (تشخيص) للوضع الاقتصادي الجزائري على كل المستويات الجزائر و الكلي و القطاعي وتحديد المشاكل و العراقيل التي تحد من تطور PME الجزائرية[1]

الفرع الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ANDPME :

يعتبر إنشاء البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في حد ذاته مؤشرا قويا للاهتمام الذي توليه السلطات العليا للبلاد ،لترقية القطاع وإمداده بالأدوات التي تمكنه في إنجاز سياسته ولقد جاءت هذه الوكالة لتضاف إلى المديريات الولائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعية التقليدية ومراكز التسهيل ،ومشاتل المؤسسات ، لإحداث التكامل في مختلف آليات الدعم ، وتبوئ القطاع مكانة إستراتيجية تحسبا لدخول عقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيزا التنفيذ ،وكذا الانضمام الوشيك إلى منظمة التجارة العالمية .

فأعدت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والحرف برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقيمة 1مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية 2013 و تشرف عليه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ANDPME) (Agence National de Développement de la PME) التي تم إنشاءها عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 05-165 بتاريخ 3ماي 2005. (وهو برنامج وطني يمس كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (بتعريف القانوني الجزائري)[2]

أولا : أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يهدف هذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أساسا إلى:[3]

- جعل هذه المؤسسات قادرة على التحكم في التقديم التقني وفي الأسواق؛
- جعل هذه المؤسسات قادرة على المنافسة على مستوى السعر /الجودة؛
- إنشاء قيم مضافة جديدة؛
- خلق مناصب شغل جديدة و دائمة؛
- تطوير الصادرات خارج المحروقات؛

---

[1] نفس المرجع السابق ،ض74.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي 165/5 المؤرخ في 2005/05/03، **المتضمن 6+ 3انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنظيمها و سيرها**

[3] عبد الحق بوعتروس ، محمد دهان، مرجع سابق ،ص6.

- التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- التقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي .

ثانيا : خصائص البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ويتميز هذا البرنامج بالخصائص التالية [1]:

- يتسع ليشمل تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- يتسع ليشمل القطاعات و المؤسسات التيس لا تمسها البرامج الأخرى خاصة المؤسسات الأصغر من 20عاملا؛
- يعطي الأولوية للاستثمارات اللامادية ؛
- يقوم بتحليل فروع النشاط و ضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب علي خصوصيات كل ولاية وكل فرع النشاط و سبل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة و قدراتها حسب الفروع و بلوغ ترقية وتطور جهوي للقطاع .

ثالثا :محاور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ويتمحور هذا البرنامج حول المحاور التالية :

- ✓ عمليات قطاعية (تحليل فروع النشاط)؛
- ✓ عمليات جهوية (يحدد الولايات وجهات ذات الأولوية)؛
- ✓ عمليات تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق انجاز عمليات ترمي إلي إيجاد تنسيق ذكي و فعال بين المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و مكونات محيطها .

الفرع الثالث: التدابير الجديدة لدعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يشير القانون التوجيهي لترقية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 2001 إلى مجموعة من التدابير المساعدة لهذه المؤسسات منها[2]

---

[1] عبد الحق بوعتروس ،محمد دهان ،مرجع سابق ،ص7.

[2] بريش السعيد، بلغراسة عبد اللطيف، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول** ، ملتقى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17 .18 افريل 2006 ،جامعة عنابة ، ص 330.

- ✓ إقامة مراكز لتسهيل إجراءات تأسيس هذا النوع من المؤسسات بكل الإجراءات التأسيسية من إعلام و توجيه؛
- ✓ إمكانية إنشاء صناديق لضمان القروض البنكية ؛
- ✓ تشجيع الدولة لتطوير الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص و العمل على توسيع مجال التنازل عن الخدمات لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- ✓ تخصيص الدولة لحصة من الصفقات العمومية للمنافسة بين PME/PMI ؛
- ✓ تنصيب مجلس وطني لترقية المناولة (المقاولة) من الباطن هدفه :
  - اقتراح التدابير الرامية إلى تحقيق أفضل اندماج للاقتصاد الوطني؛
  - تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتيار العالمي للمقاولة من الباطن؛
  - ترقية عمليات الشراكة مع الكبار أرباب العمل الوطنيين و الأجانب؛
  - تنسيق نشاطات البورصات المقاولة من الباطن و الشراكة الجزائرية فيما بينها.
- ✓ تزويد نظام الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالملفات المرجعية الصادرة عن مختلف الهيئات الوطنية (إدارة الجمارك، الضرائب) الديوان الوطني للإحصاء،المركز الوطني لسجل التجاري، الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي.

مما لا شك فيه إن هذه التدابير تشكل مبادرة حسنة و لكنها تبقى حبيسة المكاتب إذا لم تجد من يسهر على تطبيقها و متابعتها بالشكل المطلوب و ترى من المناسب الإشارة إلى البقاء بعض القضايا التي تحتاج إلى مزيد من العناية لمالها من اثر على مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من بينها :

- ✓ إيجاد آليات لربط العلاقة بين PME/PMI و مراكز البحث و التطوير؛
- ✓ إيجاد آليات لرصد الأسواق الخارجية و الفرص التسويقية لصالح PME/PMI؛
- ✓ إقامة برامج تكوينية و تاهيلية بشكل دائم لصالح مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بما يضمن لها التحكم في أدوات التسيير الحديثة و تمكنها من مواجهة تغيرات المحيط للوصول إلى درجة المطابقة " Certification " مع المعايير الدولية للإنتاج و التسيير " ISO 9000 " ؛
- ✓ بالإضافة إلى ذلك أصدرت السلطات العمومية قبله الأمر 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار.

الإمضاء على عقد إنشاء بنك ضمان القروض بين وزارتي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و وزارة المالية بتاريخ 2005/11/06،و هذا بهدف مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يتعلق بمسالة القروض التي تشكل فيها الضمانات العقبة الأولى.

خلاصـــــــة:

تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يتوقف على إمضاء اتفاقيات أو بروتوكولات تعاون بين الجزائر و الدول الأجنبية لدعم هذا القطاع لأن برنامج الدعم هذه ما هي إلا عوامل مساعدة لتطوير هذا القطاع و بالتالي فنجاح هذا التأهيل يتوقف على فعالية و نجاعة السياسات و التدابير المتخذة من قبل السلطات و مدى تطبيقها على أرض الواقع.

حيث قمنا بالتطرق في هذا الفصل بتناول البرامج المدمجة لهذه المؤسسات في مجال التأهيل و الأهداف المنتظرة من هذه البرامج بالإضافة إلى الهيئات المشرفة عليها و تجدر الإشارة إلى أن خيار التأهيل الذي انتهجته الجزائر مازالت نتائجه النهائية لم تتبين بعد، و السنوات المقبلة هي التي ستظهر هذه النتائج بعد الانفتاح الاقتصاد التام، و هذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الموالي أي إلى واقع و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري.

الفصل الثالث:

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراسة حالة مؤسسة مغرب سيراميك ومؤسسة وحدة تحويل البلاستيك

تمهيـــــــد

يشهد العالم تحولات اقتصادية عميقة و سريعة، فاقتصاد السوق و العولمة يفرضان على المؤسسات أن تكون أكثر قدرة تنافسية لضمان بقائها و استمرارها و في هذا الإطار أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يشكل إحدى الأولويات التي أعطتها الحكومة أهمية كبيرة خصوصا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، و قد وصلت نسبتها إلى 70% من مجموع المؤسسات الصناعية فقد سعت الجزائر جاهدة إلى تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطوير، خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد، و هذا بالاستفادة من الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوربي و الذي جاء في إطاره برنامج ميدان التأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتمثل في برنامج ED/PME حيث أن أول هدف معلن له هو الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة بالجزائر فهل استطاع فعلا البرنامج أن يساهم في تحقيق هذا الهدف و هذا ما سوف نجيب عليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛

المبحث الثاني: دراسة حالة مؤسسة مغرب سيراميك و مؤسسة وحدة تحويل البلاستيك.

المبحث الأول :واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

تعود نشأة معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث لعبت دورا فرعيا للشركات الاستعمارية الكبرى وابتداء من العام 1958 وفي إطار المخطط الاستراتيجي الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة ، كان الهدف المقصود من وراء هذه المؤسسات هو وضع سياسة لتطوير صناعة محلية تعود بالامتيازات والفوائد إلى اقتصاديات البلد المستعمر

وغداة الاستقلال ورثت الجزائر قطاعا مهملا, مكونا في أساسه من صناعات استخراجية ومن فروع الصناعات استهلاكية صغيرة ومتوسطة تتمركز في المدن الكبرى والمناطق العمرانية .

وقد أحدث مغادرة ملاك هذه المؤسسات أثرا كبيرا على الاقتصاد الوطني بحيث تركوا فراغا كبيرا , وفي إطار قرارات مارس 1963 , ما كان على العمال إلا أن يبادروا في إعادة تشغيلها ، كما سعت الدولة في إطار عمليات التأميم وبرامج التنمية (المخططات الإنمائية) إلى تدعيم إنشاء المؤسسات الصناعية الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج أما من جهة أخرى تم التركيز على الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي اعتمدت بنشأتها سياسة اللامركزية ووضعها تحت إشراف الجماعات المحلية لكن مع بداية الثمانيات تم وضع برامج وسياسات تتعلق بالمؤسسات ص و م ولكن بتسجيل اختلاف في التصور والمكانة التي يلعبها مثل هذا النوع من المؤسسات في عملية التنمية [1] .

المطلب الأول :تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

الفرع الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1962 ــ 1979 .

تعود نشأة غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار حيث كانت حوالي 98 % من منظومة المؤسسات الصغيرة المتوسطة ممولة للمستوطنين الفرنسيين وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي والاقتصادي .

وبعد الاستقلال ونتيجة لمغادرة ملاك هذه المؤسسات أصبحت معظم هذه المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون التسيير الذاتي في مارس 1963 ، ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات منذ 1971 (الأمر رقم 20/62 الصادر بتاريخ 1962/08/21 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة)لإعادة تشغيلها وتسييرها وأصبحت تابعة للدولة .

ركزت سياسة التخطيط المنتهجة منذ 1967 على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج ، بينما كان ينظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة وتكثيف النسيج الصناعي

[1] غدير أحمد سليمة ، مرجع سابق ، ص 22 .

الموجود ، لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة ، أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار لسنة 1966 ، وموجهة حسب الأهداف العامة لعملية التنمية [1]ولتحقيق ذلك نمو في نفس العام إنشاء لجنة وطنية للاستثمار CNI ، أوكلت إليها مهمة الموافقة على إنشاء المؤسسات الخاصة .

فخلال هذه المرحلة لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص كما منعت من ممارسة التجارة الخارجية ، وأصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر

الفرع الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1980 -1993

منذ بداية الثمانيات بدأت سياسة اقتصادية تحاول إحداث وإصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني والانتقال من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد متفتح ففي إطار المخططات الخماسيات الأول (1980 ــ 1984) الذي أكد على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والثاني (1985 ــ 1989) حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ببرامج استثمارية معتبرة ، كما يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم (3-1): حجم الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية

الاستثمار / السنوات	إجمالي الاستثمارات	الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	% من مجموع الاستثمارات
1980 ــ 1984	155 مليار دج	03 مليار دج	% 02
1984 ــ 1985	174 مليار دج	06 مليار دج	% 03

المصدر : دادن عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص (269) .

أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص فقد تميز تدخله في نشاط الاقتصادي بالحذر التكتيكي ، وقد قدرت مساهمة في القيمة المضافة بـــ 30 بالمائة سنة 1982 ، ومع منتصف الثمانيات بدأ التوجه الفعلي نحو الاهتمام بالقطاع الخاص وإشراكه في الحياة الاقتصادية بإصدار قانون جديد

[1] دادن عبد الوهاب ، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2008 ، ص 269.

يتعلق بالاستثمار الوطني الخاص في 1982/08/21 ، والذي أعطى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حق ملكية التجهيزات والآلات ولذلك المواد الأولية ومنح التراخيص لبعض المؤسسات للاستيراد .

غير أن الإجراءات المتخذة في إطار هذا القانون لم تكن كافية لتوسيع وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لما يحمله في طياته من عراقيل ، أهمها تحديد سقف التمويل المقدم من قبل البنوك بـــ 30 بالمائة من حجم المشروع .

وتم تدعيم هذا القانون بإنشاء الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص ومتابعة وتنسيق سنة 1983 ، الذي يهتم بتوجيه الاستثمار الخاص إلى مختلف النشاطات والمناطق ، وضمان التكامل بين الاستثمارات المختلفة .

ثم جاء قانون النقد والقرض سنة 1990 الذي أعطى أهمية كبيرة للقطاع الخاص وفتح المجال أمام إنشاء المؤسسات الاقتصادية الخاصة في مختلف الميادين الاقتصادية والمعرفية وكذلك الشراكة مع الخارج[1].

وفي 04 أفريل1990 تم إصدار قانون النقد والقرض والذي من بين أهدافه تشجيع الاستثمار الأجنبي في شتى مجالاته ، إضافة إلى معنى المساواة في المعاملات بين المؤسسات العمومية والخاصة وإعطاء الأولوية الأكبر للمشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاستقرار .

واستمرت الإجراءات المماثلة بعد سنة 1993 وقد كان لهذه التحولات تأثيرات هامة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وفي 1993 تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي مكلفة بـــ[2]

ـــ تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها؛

ـــ تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ـــ المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة .

ـــ إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في القطاع

الفرع الثالث :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة 1994 إلى يومنا هذا .

لقد شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مفتوح يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا ، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام

---

[1] ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة** ، مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة ، 2005 ، ص 68.

[2] صالحي صالح ، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري** ، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ، إشكالية وأفاق التنمية ، القاهرة ، مصر ، 18 ـــ 22 جانفي2004 ، ص 173 .

الجزائر باتفاقية برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى من 01 افريل1994 إلى 31 ماي 1995 وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى الذي يعطي الفترة 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل1998 لمدة سنتين الصغيرة والمتوسطة سواء تعلق الأمر ببرامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حيث ساهمت المؤسسات ص و م في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح الأمر الذي جعل الدولة تتخذ عدة إجراءات مساعدة على تطور مثل هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأمر رقم 03/01 الصادر في 2001/08/20) ، القانون التوجيهي رق 18/01 الصادر بتاريخ 2001/12/12 ، المراسيم الصادر في سنة 2003 المتعلقة بالمشاتل ومراكز التسهيل ، وغيرها من المراسيم في ديسمبر 2003 المتعلق بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأشكال الدعم والاستفادة في إطار الآلية الجديدة[1]

المطلب الثاني :التصنيف القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

إن التطور الكبير الذي عرفه قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر اجبر المشرع الجزائري على تحديد أشكال قانونية لهذا النوع من المؤسسات نذكر منها [2]

الفرع الأول: التصنيف القانوني:

أولا:المؤسسات الخاصة:

تكون ملكيتها الكاملة للأفراد الخواص، وإذا كان المالك شخصا واحدا تسمى مؤسسة فردية أما إذا تعدد ملاكها فأنها تسمى شركة.

ثانيا : المؤسسات الفردية :

ويتميز هذا النوع من المؤسسات بما يلي :

* المخاطر المتعلقة بنشاط المؤسسة يتحملها ميراث مالكها؛

* محدودية الموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة ؛

* حياة المؤسسة مرتبطة بحياة صاحبها وأسرته؛

*صغيرة الحجم وهدفها تعظيم دخل مالكها وغالبا ما تنشط في مجال الزراعة والصناعة التقليدية والخدمات .... ؛

[1] غدير أحمد سليمة ، مرجع سابق ، ص 26.

[2] نفس المرجع، ص ص 26 ــ 27.

* سلطة الإدارة فيها فردية ؛

كما يوجد المؤسسات الفردية ذات المسؤولية المحدودة ويتميز من المؤسسات عن النوع السابق فيما يلي :

الميراث الفردي للمقاول متميز عن ميراث ممتلكات المؤسسة كما أن المسؤولية محدودة الميراث المؤسسة .

ثالثا :المؤسسات الشركة :

مؤسسة الشركة هي شخصية معنوية تتمتع بتواجد مستقل اي قائمة بذاتها ومتميزة عن الشركاء المالكين لها ، نميز في هذا النوع من المؤسسات العديد من الأشكال حسب ما هو مبين في الجدول التالي .

الجدول رقم (3-2): أهم الأشكال القانونية للمؤسسة الخاصة الشريكة

المميزات الأساسية الأشكال القانونية	عدد الشركاء		مسؤولية الشركاء	الإدارة	النوع الذي تنتمي إليه	الوثيقة القانونية الصادرة
	أدنى عدد	أقصى عدد				
الشركة ذات اسم جماعي شركة تضامن SNC	3	بدون حد قانوني ولكن عمليا يكون ضئيل	كاملة غير محدودة وتضامنية	مسير واحد أو أكثر	شركة أفراد	حصص الشركة
شركة ذات مسؤول محدودة SARL	2	50	محدودة حسب المساهمة	مسير	شركة رؤوس أموال	حصص الشركة
شركة مغفلة الاسم	7	بدون حد	محدودة حسب المساهمة	رئيس مدير عام BDG	شركة رؤوس الأموال	أسهم

المصدر: غدير أحمد سليمة، المرجع السابق، ص 27.

الفرع الثاني :الوحدات الاقتصادية الاجتماعية .

وتتكون عموما من التعاونيات والجمعيات والتعاضديات ... الخ وبالرغم من انتمائها للقطاع الخاص إلا أنها لا تبحث فقط عن الربح كغاية لأنشطتها ، وإنما تهتم بالجانب الاجتماعي لكل عضو ، بحيث يكون لكل عضو صوت واحد مهما كان عدد الحصص التي بحوزته .

أولا : المؤسسات العمومية :

ونميز عدة أصناف وهي كالأتي :

* المؤسسات العمومية المسيرة مباشرة من طرف الدولة، محاسبتها تخضع لقوانين خاصة وإيراداتها ونفقاتها تسجل ضمن ميزانية التجمعات العمومية المعنية؛

* المؤسسات العمومية الصناعية والتجارية وتتميز باستقلالية أكبر ومحاسبتها كباقي المؤسسات ذات الطابع التجاري؛

* المؤسسة المؤمنة وهي أصلا مؤسسات خاصة، تم تحويل ملكيتها وتسييرها لدولة، تقوم بتعيين رئيس الشركاء والتسيير فيها يكون وفقا للقطاع الخاص الشيء الذي يضمن لها نوع من الديناميكية.

ثانيا:المؤسسات النصف العمومية:

تجد في هذا النوع من المؤسسات تعايش بين ممثلي عن المصلحة الخاصة وممثلي عن المصلحة العامة ومن أهم أشكالها الشركات المختلطة والمؤسسات المستفيدة.

المطلب الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني .

الفرع الأول : مكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري .

نسعى من خلال هذا المبحث إلى التعرف إلى مكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والى توزيعها وذلك حسب قطاعات النشاط الاقتصادي وحسب التوزيع الجغرافي ، كما تناولنا ابرز مساهمة المؤسسات ص و م في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال توفير مناصب الشغل وكذا المساهمة في القيمة المضافة والتصدير والناتج الداخلي الخام PIB.

أولا : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ي الجزائر :

تشير الإحصائيات في الجزائر إلى التطور السريع لانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار الكثير من البلدان ، ويقابلها في الوقت نفسه ارتفاع في معدلات التوظيف كونها مصدر أساسيا للشغل فالاهتمام بهذه المؤسسات والمحافظة على استمراريتها وتوسيعها يعني المحافظة على مناصب الشغل وامتصاص أيدي عاملة بطالة.

حيث أن التطور الاقتصادي الذي يشهده البلاد ، والانفتاح التدريجي أدى إلى زيادة معتبرة في ديمغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن في السنوات السابقة لم تكن هناك إحصاءات دقيقة ، ومع قيام الوزارة الخاصة بهذا القطاع بنشر هذه المعلومات ضمن نشريه اقتصادية أصبح هناك سهولة للحصول على هذه الإحصائيات بطريقة رسمية .

فحسب تقرير لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة وترقية الاستثمار فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في نهاية السداسي الأول لسنة 2010 بـــ 607297 مؤسسة ، إي بوتيرة نمو قدرت خلال السنوات الأخيرة بـــ 6 % ، مما سمح بإنشاء 23404 مؤسسة [1]جديدة خلال السداسي الأول من عام 2010 ، وشطب1111 مؤسسة ويمكن تلخيص تطور المؤسسات ص و م في الجدول الأتي :

الجدول رقم (3-3) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من (2005 ــ 2008)

السنوات	2005	2006	2007	2008
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	342788	362112	376767	519526

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، نشريه المعلومات الاقتصادية (الجزائر) العدد 2007/12

يوضح الجدول رقم (3-3) اهتمام الكبير من طرف الدولة بهذا القطاع وهذا من خلال التزايد المستمر في نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال ما لاحظناه في السنوات الأخيرة من 2005 إلى غاية 2008.

والجدول الموالي يوضح جليا تطور المؤسسات ص و م خلال السنتين الأخيرتين (2009 ــ 2010)

الجدول رقم (3-4):تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنتين (2009 ــ 2010)

طبيعة م ص و م	2009	2010	التطور السنوي	
			العدد	النسبة المئوية (%)
1 ــ المؤ ص و م الخاصة				
أشخاص معنوية	345902	369319	23417	% 6.77
أشخاص طبيعية	241001	249196	8195	% 3.40
المجموع الجزئيI	586903	618515	31612	% 5.39
2 ــ المؤص و م العمومية				
أشخاص معنوية	591	557	- 34	% - 5.75
المجموع الجزئي -1-	591	557	- 34	% - 5.75
المجموع	587494	619072	31578	% 5.38
أشخاص معنوية (خاصة وعمومية)	364493	369876	23383	% 6.75

المصدر : وزارة الصناعة والمؤسسات ص و م وترقية الاستثمار نشريه المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، العدد 2010/18 .

[1]وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ، نشريه المعلومات الاقتصادية (الجزائر)، العدد 10 /2006 .

حيث يوضح لنا هذا الجدول انه تقدر نسبة التزايد السنوي (2010/2009) لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 5.38 % ، ويتمثل هذا التزايد في خلق 31612 مؤسسة جديدة مع تراجع بـــ 34 مؤسسة عمومية اقتصادية والتي أصبحت غير موجودة في محفظة مؤسسات التسيير والمساهمة ، كي يصبح إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدر بـــ 31578 مؤسسة

نلاحظ تزايد الأشخاص المعنوية بنسبة 6.75 %من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تطورت بدورها خلال نفس الفترة بـــ5.38 % ، وكذا تراجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بسبب تغير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العمومي (منهم 10 مؤسسات اقتصادية تم حلها حيث 05 حولت و17 مدمجة) .

والشكل الموالي يوضح ذلك[1]:

الشكل رقم (3-1): مخطط بياني يوضح تطور تعداد المؤسسات ص و م بين (2009 ــ 2010).

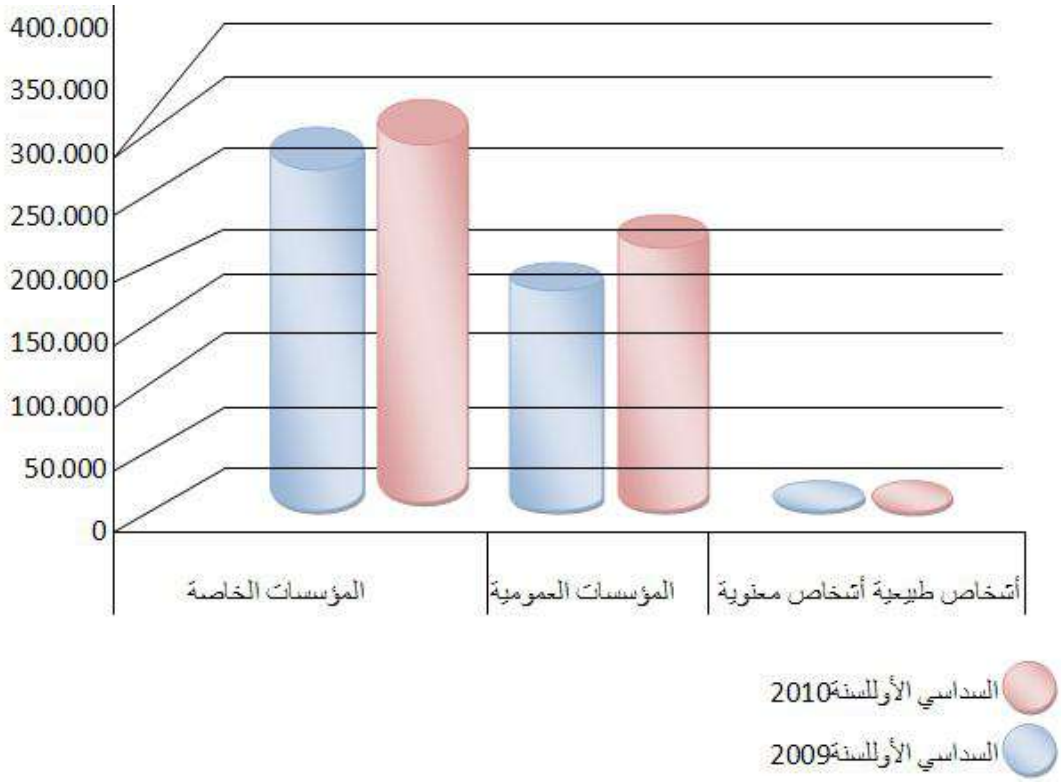

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات سابقة

ثانيا :المكونات الرئيسية للمؤسسة الصغيرة المتوسطة حسب تصريح الوزارة المعنية:

تتكون المؤسسة ص و م في الجزائر من المؤسسات ص و م التابعة للقطاع الخاص والتابعة للقطاع العام وكذا الصناعة التقليدية .

[1]وزرة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ، نشرية المعلومات الإحصائية ، العدد 2010/17 .

1ــ المؤسسة الصغيرة المتوسطة التابعة للقطاع الخاص :

عند نهاية سنة 2010 ، تم تسجيل 618515 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة تتوزع على :

← الأشخاص المعنوية : 369.319 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (تمثل 59.66 % من المجموع) .

←الأشخاص الطبيعية : 249.196 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (تمثل 40.25 % من المجموع) .

وعند المقارنة مع سنة 2009 ، يعرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تزايد بقدر 5.39 % وتمثل هذا التزايد في خلق 31612 مؤسسة متوزعة على 23417 مؤسسة ذو طبيعة معنوية (74.08 % من مجموع المؤسسات المنشأة) و 8195 مؤسسة ذو طبيعة شخصية (25.92 %من مجموع المؤسسات المنشأة)

1-1 بالنسبة للأشخاص المعنوية :

خلال سنة 2010 تم تسجيل 27943 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) .

أما بالنسبة للمؤسسات المشطوبة فهي ضئيلة مقارنة مع عدد المؤسسات المنشأة حيث يقدر عددها بـــ 7915 مؤسسة مشطوبة .

1-2 بالنسبة للأشخاص الطبيعية :

تتمثل الأشخاص الطبيعية في رؤساء مؤسسات المهن الحرة الغير ملزمة بالتسجيل في السجل التجاري وتشمل كل من الموثقين ، المحامين ، المحضرين القضائيين ، الأطباء ، المهندسين المعماريين والمزارعين .... الخ .

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمهن الحرة 249196 مؤسسة تنشط خصوصا في قطاعات الصناعة التقليدية (54.42 %) ، الاستثمار الزراعي (28.71 %) ، والصحة (12.33 %) خلال عام 2010 تم تسجيل 14722 مؤسسة جديدة على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء(CASNOS) ، موزعة على قطاعات النشاط قطاع الصحة : 2114 ، قطاع المعدل : 1241 ، الاستثمار الزراعي : 2540 ، الصناعة التقليدية : 8827 ، الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (03 ــ 05) المهن الحرة حسب قطاع النشاط .

	قطاع الصحة	قطاع العدالة	الاستثمار الزراعي	الصناعة التقليدية	المجموع
عدد م ص و م	30734	11288	71551	135623	249196
النسبة المجموع (%)	% 12.33	% 4.53	% 28.71	% 54.42	
المؤسسة المنشأة2010	2114	1241	2540	8827	14722

المصدر : وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ، نشريه المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد 2010/18 .

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام :

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية جزء ضئيل بمحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

حيث خلال عام 2010 ، هناك تراجع عددها مقارنة بسنة 2009 ، حيث تراجع من 591 إلى 557 مؤسسة ويمكن شرح هذا التراجع بالعمل الاقتصادي المتمثل في تغيير البنية الهيكلية للقطاع العمومي .

كما تم تسجيل تراجع في عدد الإجراء من 51635 إلى 48656 أجير تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطاتها في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي ، إلا انه يغلب عليها قطاع الخدمات بـــ 37.52 % ، الصناعة بـــ 32.14 % ، والزراعة بـــ 20.47 %

حيث أن المؤسسات ص و م الصناعية تمثل أكثر من 32 % من العدد الإجمالي للمؤسسات العمومية، والتي تشغل أكثر من 44 % من أجراء القطاع العمومية للمؤسسات ص و م كما يوضح الجدول التالي :

الجدول رقم (3-6): توزيع المؤسسات ص و م على القطاع العمومي

قطاع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	%	مناصب الشغل	%
الصناعة	179	32.14	21708	44.62
الخدمات	209	37.52	14454	71..29
الزراعة	114	20.47	5.794	11.91
البناء والأشغال العمومية	43	7.72	5051	10.38
المناجم والمحاجر	12	2.15	1649	3.39
المجموع	557	% 100	48656	% 100

المصدر : اعتمادا على معطيات النشرية الإحصائية رقم 18 /2010.

3-المؤسسات التقليدية :

حسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء بلغ مجموع عدد الحرفيين المسجلين 135623 عند نهاية 2010 ، بفارق 4118 حرفي مقارنة بسنة 2009 ، حيث يوجد هذا الفارق ضمن 31578 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمعدل نمو يقدر بـــ 5.38 % تندرج هذه التسجيلات ضمن الأشخاص الطبيعية في المهن الحرة .

وعليه يمكن ملاحظة الفرق بين التعداد العام لـــ 625069 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لسنة 2009 ، والعدد 619072 المسجل في نهاية سنة 2010 نتيجة لتغير المصدر المتعلق بمنح المعطيات حول قطاع

الصناعة التقليدية إن العدد الإجمالي لـــ 587494 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مبني على أساس حسابات مصدر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراءCASNOS .

الجدول رقم (3-7): توزيع المؤسسات ص و م الخاصة لسنة 2010 حسب النشاطات الاقتصادية .

قطاع النشاط	م ص و م الخاصة لعام 2009	حركية السداسي الأول لسنة 2010				م ص و م الخاصة لسداسي الأول لعام2010
		إنشاء	الشطب	إعادةالإنشاء	الزيادة*	
الفلاحة والصيد البحري	3642	127	4	9	132	3774
المياه والطاقة	102	0	0	0	0	102
المحروقات	563	8	0	1	9	572
خدمات الأشغال البترولية	243	16	0	2	18	261
المناجم والمحاجر	867	35	1	1	35	902
الحديد والصلب	9174	269	24	26	271	9445
مواد البناء	7498	213	12	19	220	7718
البناء والأشغال العمومية	122238	5162	379	492	5275	127513
كمياء ـــ مطاط بلاستيك	2312	80	2	5	83	8385
الصناعة الغذائية	17679	531	64	38	505	18184
صناعة النسيج	4316	111	4	16	123	4439
صناعة الجلد	1650	20	3	3	20	1670
صناعة الخشب والفلين والورق	12530	369	33	48	384	12914
صناعة مختلفة	3644	68	123	141	2103	32974
النقل والمواصلات	30871	2085	214	246	2969	63107
التجارة	60138	2937	54	72	732	20014
الفندقة والإطعام	19282	714	97	116	1447	22355
خدمات للمؤسسات	20908	1428	97	116	1447	2255
خدمات للعائلات	24108	841	83	100	858	24966
مؤسسات مالية	1105	65	2	2	65	1170
أعمال عقارية	259	54	6	4	52	1011
خدمات للمرافق الجماعية	2073	85	0	9	94	2167
المجموع	345902	15218	1111	1359	15466	361368

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرية الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 2010/17.

*الزيادة : (الإنشاء + إعادة الإنشاء) – الشطب

من خلال الجدول نلاحظ أن اغلب المؤسسات ص و م الخاصة تنشط في قطاع البناء والأشغال العمومية إذ تشكل 127513 مؤسسة إي بنسبة زيادة تقدر بـــ 7.82 بالمائة وتليها قطاع التجارة الذي يقدر بـــ 63107 مؤسسة إي بنسبة 8.50 بالمائة ، وبعدها قطاع النقل والمواصلات بـــ 32974 مؤسسة إي بنسبة تقدر بـــ 10.74 بالمائة ،إلى أن يصلا أخر قطاع وهو قطاع المياه والطاقة والذي يبلغ فيه عدد المؤسسات ص و م بـــ 102 مؤسسة .

والشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (3-2): تطور قطاعات النشاط المهيمنة .

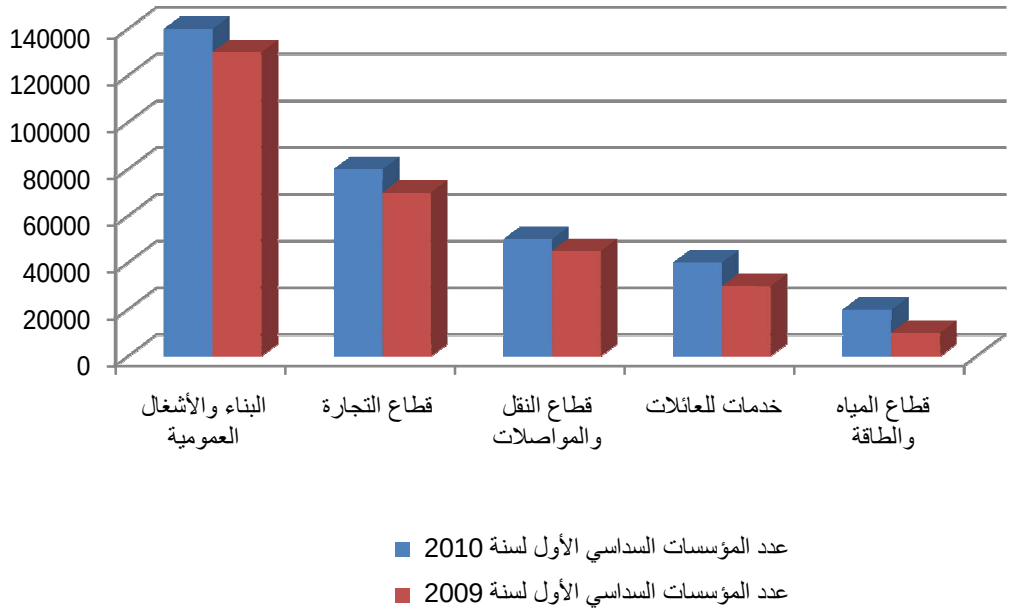

المصدر : من اعدد الطالبة اعتمادا على النشرية الإحصائية للمؤسسات ص و م رقم 17 .

كما تتمركز اغلبها في الولايات الكبرى مثل الجزائر بـــ 42443 مؤسسة أي نسبة 6.08 بالمائة ثم تليها تيزي وزو بـــ 20844 مؤسسة أي نسبة9.57 بالمائة وبعدها وهران بـــ 16928 مؤسسة أي بنسبة 0.36 بالمائة وهكذا إلى أن يصل إلى أخر ولاية وهي عنابه بـــ 9258 مؤسسة أي بنسبة 7.02 بالمائة وهذا التمركز يكون حسب ما توفره كل منطقة من متطلبات ضرورية لمزاولة هذا النوع من المؤسسات لأنشطتها والجدول الموالي يوضح هذا الجدول

الجدول رقم (3-8): ترتيب الولايات العشرة الأولى حسب عدد المؤسسات ص و م المسجلة من خلال السداسي الأول من عام 2010

الترتيب	الولايات	عدد المؤسسات لسداسي الأول لسنة 2010	%
1	الجزائر	42443	6.08
2	تيزي وزو	20844	9.57
3	وهران	16928	0.36
4	بجاية	16410	9.80
5	سطيف	15711	8.58
6	تيبازة	13846	11.19
7	بومرداس	12533	8.77
8	البليدة	11713	7.94
9	قسنطينة	11477	6.94
10	عنابة	9258	7.02

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرية الإحصائية للمؤسسات ص و م العدد 2010/17 .

الفرع الثاني : مساهمة قطاع المؤسسات ص و م في الاقتصاد الجزائري

أولا : المساهمة في خلق مناصب الشغل

بلغ عدد مناصب الشغل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1625686 شخص ،إلى غاية 2010/12/31 ، منهم ما يقارب نسبة 60 %أجراء يتكون هذا العدد من أرباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) وأرباب المؤسسات الخاصة بالمهن الحرة

إن نسبة تطور مناصب الشغل للمؤسسات ص و م تقدر بـــ 5.11 % ما بين عامي 2009 و2010 ، حيث أن إجراء المؤسسات ص و م الخاصة في تزايد سريع بلغ نسبة 5.56 % ،في حين تراجعت مناصب الشغل للقطاع العمومي بحوالي 6 % .

نلاحظ أن متوسط عدد مناصب الشغل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضئيلا ، يقدر بـــ 2.55 ، ويصبح اقل عندما نتحدث على الإجراء فقط .

ويبلغ هدا المعدل 87.35 منصب شغل عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ، مما يدل أن المؤسسات العمومية الاقتصادية تشغل عدد معتبرا من الإجراء المصرح بهم من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) .

الجدول رقم (3-9): معدل العمل / المؤسسات ص و م .

السنوات	المعدل العام	المؤسسات العمومية الاقتصادية	مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة
2009	2.63	87.37	1.55
2010	2.55	87.35	1.55

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م ، العدد 2010/18.

أما فيما يتعلق بمعدل المؤسسات ص و م الخاصة فهو يقدر بـــ 1.55 ، وهذا راجع إلى عدم التصريح بمناصب الشغل في بعض القطاعات خاصة قطاع البناء والأشغال العمومية .

الجدول رقم (3-10): تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات خلال السداسي الأول لسنة 2010 .

طبيعة المؤسسات ص و م		السداسي الأول لسنة 2009	السداسي الأول لسنة 2010	الزيادة	بالمائة
المؤسسات الخاصة	الإجراء	866310	940788	74478	8.60
	أرباب المؤسسات	572922	606737	33815	5.90
المؤسسات العمومية		51149	48783	-2366	- 4.63
المجموع		1490381	1596308	105927	7.11

المصدر : النشرية للمعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، العدد 17/ 2010.

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور لمناصب الشغل قدر بـــ 105927 منصب ، وبمعدل تطور قدر بـــ 7.11 بالمائة مقارنة مع السداسي الأول من سنة 2009

والمنحنى البياني التالي يوضح ذلك .

الشكل (3-3): مخطط بياني يوضح تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات .

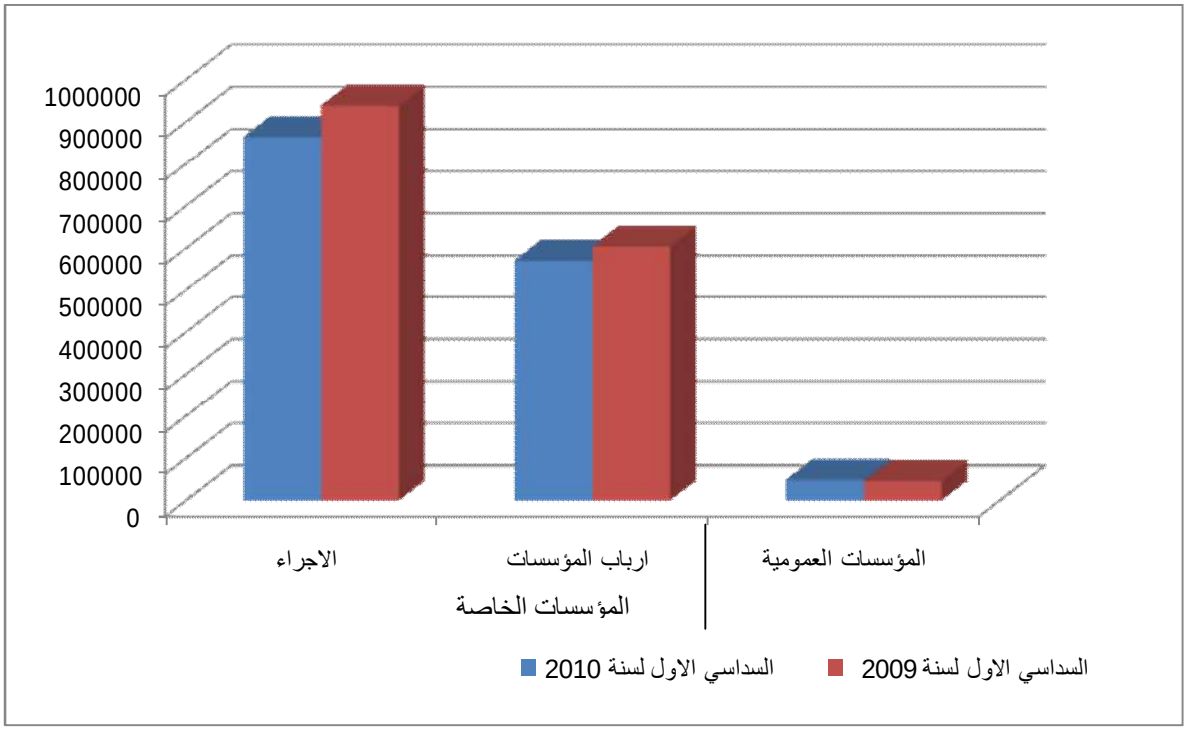

المصدر : النشرية للمعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م ، العدد 2010/17 .

ثانيا : المساهمة في القيمة المضافة :

لقد ساهم قطاع المؤسسات ص و م في الرفع من القيمة المضافة في مختلف الأنشطة وعلى السنوات الأخيرة بحيث وصلت نسبة الزيادة مثلا إلى 15 بالمائة في قطاع الزراعة لسنة 2009 وكذا 12.9 بالمائة في قطاع البناء والأشغال العمومية ، وتطورت إجمالا لتصل لنسبة 93.58 بالمائة سنة 2009 ، والجدول الموالي يوضح الزيادات المستمرة .

الجدول رقم (3-11): تطور القيمة المضافة خلال الفترة (2005 ــ 2009) .

الوحدة : مليار دينار جزائري .

الطابع القانوني	2005		2006		2007		2008		2009	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة										
خاص	578.79	99.51	638.63	99.59	701.03	99.55	708.17	99.50	924.99	99.85
عام	2.83	0.49	2.65	0.41	3.16	0.45	3.58	0.50	1.38	0.15
المجموع	581.62	100	641.29	100	704.19	100	711.75	100	926.37	100
البناء والأشغال العمومية										
خاص	403.37	79.81	489.37	80.22	593.09	80.94	754.02	86.67	871.08	87.10
عام	102.05	20.19	120.70	19.78	139.62	19.05	115.97	13.33	128.97	12.90
المجموع	505.42	100	610.07	100	732.71	100	869.99	100	100.05	100
النقل والمواصلات										
خاص	465.26	72.13	579.80	77.93	657.35	79.19	700.33	81.10	744.42	81.41
عام	179.77	27.87	163.73	22.02	172.72	20.80	163.24	18.90	169.95	18.59
المجموع	645.03	100	743.53	100	830.07	100	863.57	100	914.36	100
خدمات المؤسسات										
خاص	46.40	80.03	51.49	80.15	56.60	78.92	62.23	74.05	77.66	78.78
عام	11.58	19.97	12.75	19.85	15.11	21.07	21.81	25.95	20.92	21.22
المجموع	57.99	100	64.24	100	71.71	100	84.04	100	98.58	100
الفندقة والإطعام										
خاص	60.89	87.44	66.20	88.03	71.12	88.07	80.87	88.70	94.80	89.90
عام	8.74	12.56	9.00	11.97	9.63	11.92	10.30	11.30	10.65	10.10
المجموع	69.63	100	75.20	100	80.75	100	91.18	100	105.45	100
الصناعة الغذائية										
خاص	113.69	82.15	121.30	83.07	127.98	84.12	139.92	85.23	161.55	86.14
	24.70	17.85	24.72	16.93	24.14	15.87	24.24	14.77	26.00	13.86

عام المجموع	138.39	100	146.02	100	152.13	100	164.16	100	187.55	100
صناعة الجلد										
خاص عام المجموع	2.31 0.41 2.72	84.77 15.33 100	2.22 0.35 2.75	86.38 13.62 100	2.08 0.30 2.38	87.39 12.6 100	2.20 0.33 2.53	86.94 13.06 100	2.25 0.30 2.55	88.33 11.67 100
التجارة والتوزيع										
خاص عام المجموع	629.18 38.95 668.13	94.17 5.83 100	685.45 42.92 728.37	24.11 5.89 100	776.82 56.18 833	93.25 6.74 100	935.83 67.37 100.32	93.28 100	1077.75 73.88 1151.62	93.58 6.42 100

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرية للمعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، العدد 2010/18 .

ثالثا : المساهمة في الناتج الداخلي الخام PIB

الجدول رقم (3-12) تطور الناتج الداخلي الخام PIB خلال الفترة الممتدة ما بين (2005 ــ 2009)

الوحدة مليار دينار جزائري

الطابع القانوني	2005		2006		2007		2008		2009	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	651.0	21.59	704.05	20.44	749.86	19.2	760.92	17.55	816.80	16.41
نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	2364.5	78.41	2740.06	79.56	3153.77	80.8	3574.07	82.45	4162.02	83.59
المجموع	3015.5	100	3444.11	100	3903.63	100	4334.99	100	4978.82	100

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرية للمعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، العدد 2010/18 .

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة المؤسسات ص و م في الناتج الداخلي الخام PIB تتزايد باستمرار خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 وان المساهمة الأكبر كانت في سنة 2009 بـــ 83.59 بالمائة ،وهذا ما يفسر بتوجه الدولة نحو تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

بحيث أصبحت الجزائر تسعى دوما للرفع من الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات وجعلها قادرة على المنافسة في ظل الانفتاح المنشود ، وذلك بتبني عدة برامج وإصلاحات .

رابعا : المساهمة في التصدير [1] :

تمثل صادرات المحروقات نسبة تقدر بـــ 97.14 بالمائة من القيمة الإجمالية لصادرات سنة 2010 ، كما تم تسجيل زيادات في الصادرات بحوالي 25 بالمائة مقارنة بسنة 2009 ،

أما بالنسبة لصادرات خارج المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة بنسبة 28 % من القيمة الإجمالية للصادرات ، بقيمة 1.62 مليار دولار أمريكي ، وقد عرفت هذه الصادرات زيادة ملحوظة بحوالي 52% مقارنة مع سنة 2009 ، فيما يخص أهم المنتجات خارج قطاع المحروقات المصدرة تتكون أساسا من مجموعة منتجات نصف مصنعة والتي تمثل نسبة 1.92 %من القيمة الإجمالية للصادرات وذلك بقيمة 1.08 مليار دولار أمريكي ثم مجموعة السلع الغذائية بنسبة 0.54 بالمائة أي بقيمة تقدر بـــ 305 مليون دولار أمريكي ، تتبع بمجموعة "المنتجات الخام " بنسبة 0.29 %أي بقيمة تقدر بـــ 165 مليون دولار أمريكي ، وأخيرا "السلع الاستهلاك الغير الغذائية " و"السلع التجهيزات الصناعية "بالسنتين التاليتين على الترتيب 0.06 % و0.05%

[1] النشرية للمعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م ، العدد 2010/18 .

الجدول رقم (3-13) أهم المنتجات الصادرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2009 ــ 2010)

الوحدة : مليار دينار جزائري

تعيين المنتوج	2009		2010	
	القيمة	%	القيمة	%
ــ الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزيت	311.79	29.25	51869	32.04
ــ النشادر المتروعة الماء	147.00	13.79	257.09	15.88
ــ سكر الشمندر	7.00	0.66	231.35	14.29
ــ فوسفات الكالسيوم	75.83	7.11	109.95	6.79
ــ الزنك على شكل خام	36.76	3.45	61.42	3.79
ــ الهيدروجين والغازات النادرة	45.76	4.29	42.66	2.63
ــ بقايا وفضلات حديد الزهر	83.00	7.79	39.74	2.45
ــ الكحول غير الحلقية	17.06	1.60	27.50	1.70
ــ الفحوم الحلقية	23.83	2.24	23.07	1.42
ــ المياه المعدنية والغازات	22.30	2.09	22.31	1.38
ــ الزجاج .... والزجاج المصقول	16.07	1.51	19.88	1.23
ــ الرصاص على شكل خام	4.75	0.45	19.19	1.19
ــ التمور	14.30	1.34	17.55	1.08
المجموع الجزئي	805.45	75.56	1390.40	84.80
المجموع	1066	100	1619	100

المصدر : النشرية للمعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، العدد 2010/18.

المبحث الثاني: دراسة حالة مؤسسة مغرب سيراميك ومؤسسة وحدة تحويل البلاستيك

المطلب الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة

تم دراسة المؤسسة التالية مؤسسة وحدة تحويل البلاستيك أو UTPS ومؤسسة مغرب سيراميك MC حيث تم الاعتماد على الوسائل التالية والمتمثلة في المقابلة الشخصية مع مسؤولي كل مؤسسة حيث تم انجاز هذه المقابلة بتقسيمها إلى المرحلة الأولى تم ضمنها التعريف بالمؤسسات محل الدراسة وذلك من خلال التعرف لعدد العمال الرأس المال مجال نشاطها .....الخ أما المرحلة الثانية ثم التعرض إلى واقع التأهيل بين المؤسستين أما المرحلة الثالثة التعرف إلى نتيجة المقابلة و حوصلة النتائج المستخلصة من هذه المؤسسة

الفرع الأول : مؤسسة مغرب سيراميك Maghreb céramique

مؤسسة مغرب سيراميك مؤسسة خاصة نشأت سنة 2002 بالمنطقة الصناعية تقرت ولاية ورقلة ويوجد مقره الرئيسي بالزاوية العابيدية ويقدر رقم أعمالها بـــ 150000000 دج حيث أن نشاطها يتمثل في صناعة تسويق المربع الخزفي ، وكان بداية نشاطها في سنة 2004 ونوظف المؤسسة 130 عامل يتوزعون على :

- 12 إطار
- 18 عون مؤطر
- 100 معينين مرتبطين مباشرة بالإنتاج

الشكل رقم (3-4): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مغرب سيراميك Maghreb céramique

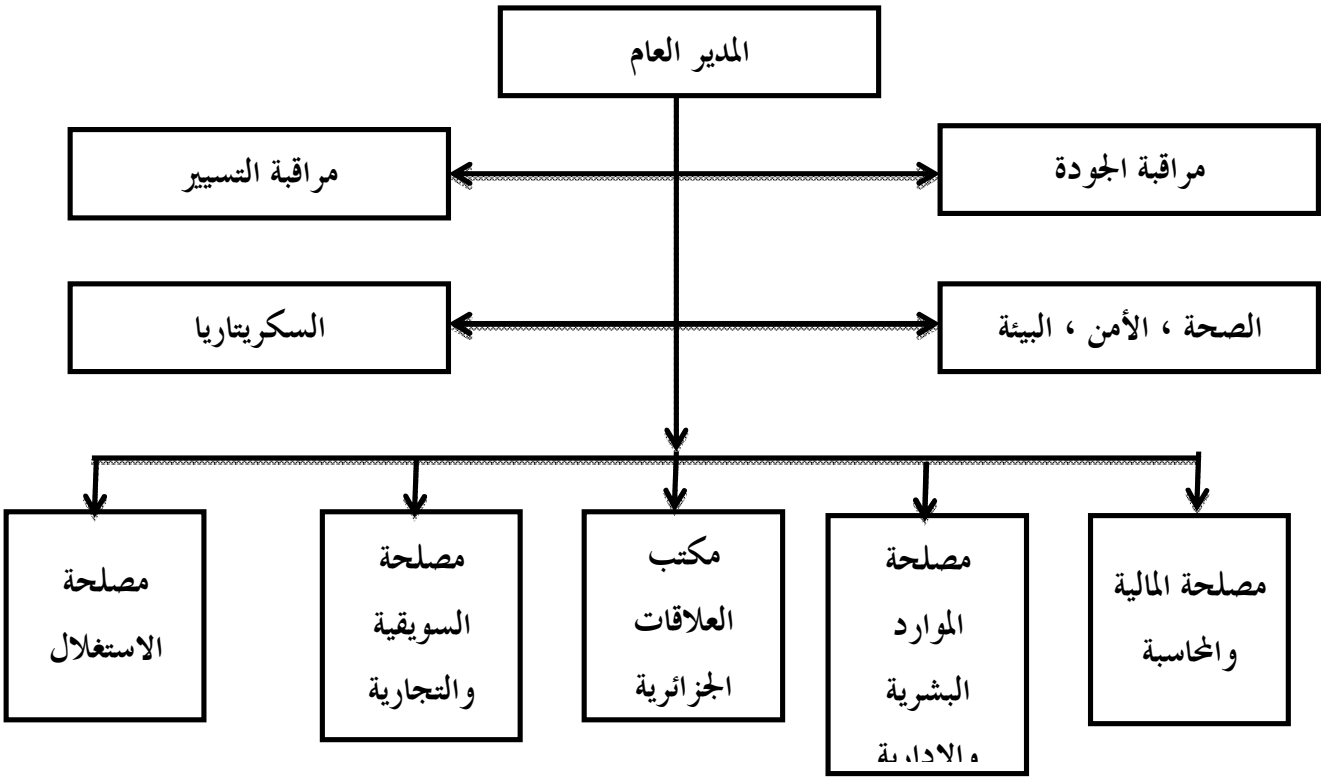

المصدر : اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الفرع الثاني : مؤسسة وحدة تحويل البلاستيك UTPS

في إطار تطوير وتنمية الجنوب وخلق مناصب عمل ، والاستجابة لمختلف متطلبات القطاع الفلاحي بالمنطقة ، أنشأت وحدة تحويل البلاستيك UTPS سنة 1984 التي يقع مقرها الاجتماعي بالمنطقة الصناعية BP250 بولاية ورقلة

وقد كان إنتاجه آنذاك يقتصر على صناعة الشريط الفلاحي ، إلا أن الطلبات المتزايدة للزبائن بخصوص الأكياس بمختلف أنواعها جعل الوحدة تتبنى عملية إنتاجها بدءا من 1987 وقد كانت لهذا التطوير أثره على تعداد العمال الذي انتقل من 4 عمال إلى 12 عامل وبغرض توسيع حصيلتها السوقية لم تغفل الوحدة عن الإشهار والتعريف بنشاطها ومنتجاتها في مختلف أنحاء القطر الوطني ولتحويل وتصنيع وطباعة أشرطة البولتيلان ومختلف أنواع المغلفات ولتحقيق ذلك فقد تعاقدت الوحدة مع عدد من الملينات بشأن شريط الحليب المبستر واللبن ونذكر منها :

ملبنة وهران ، مستغانم ، عين الدفلة ، عين تموشنت والقرارة ...الخ وفي سنة 1999 عرفت الوحدة أكبر تحويل منذ نشأتها حيث أصبحت مؤسسة ذات مسؤولية محدودة EURL وهذا تحصيل حاصل للحركة

التطورية التي شهدها الشركة ولازالت حيث اقتنت الشركة سنة 2001 عتاد وتجهيزات إنتاجية ذو تقنية أكثر تطويرا تماشيا مع متطلبات ورغبات الزبائن.

حيث قدر رأس المال المؤسسة 59.000.000.00 دج ورقم أعمالها سنة 2010 قدر بـــ 66.730.000.00 دج أما عدد عمالها الحاليين قدر بـــ 30 عاملا منهم 6 نساء.

ويتمثل نشاط المؤسسة في صناعة وتحويل وطبع الأكياس والأشرطة البلاستيكية وتغطي مناطق الجنوب وبعض ولايات الشمال

أفاق المؤسسة : المؤسسة في طريقها الى دخول النظام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد عملية استدراك المستوى وفي هذا الإطار تم استدراك بعض العمليات المبرمجة من قبل الوزارة المختصة مع تدعيم المؤسسة التي قامت بجلب التجهيزات إضافة لتنويع المنتج وتوسيع رقعة التوسيع.

التمويل بالمواد الأولية : بعد اقتناء المواد الأولية أي البوليتيلان من شركة أونيبENIPسكيكدة وبعض المؤسسات الخاصة المستوردة لهذه المادة والمتواجدة بالجزائر العاصمة وهران ويتم جلبها بالوسائل الخاصة للمؤسسة.

منتجات المؤسسة : لإنتاج الأكياس البلاستيكية تقوم المؤسسة بالتحويل الصناعة ، الطباعة ، وأهم منتجاتها الشريط الفلاحي معقم بثلاث طبقات ، شريط الحليب معقم بثلاث طبقات دوي جودة عالية ومطابقة للمواصفات، أما باقي المنتجات مثل شريط البيوت البلاستيكية الصغيرة أكياس الحمل ....الخ فهي منتجات ذات جودة عالية لكنها تنتج بحسب احتياجات الزبائن وأكياس أخرى مثل أكياس التجميد التفريش ....الخ ذات نوعية وسعر أقل وهذا حسب طلبات العملاء ورغباتهم ، لكن عموما تتمتع منتجات المؤسسة بالجودة العالية والنوعية فقد تحصلت على الميدالية الفضية الدولية للجودة في سنة 2001 في معرض أقيم بالبرتغال.

الجدول رقم : (3-14) منتجات المؤسسة وحدة تحويل البلاستيك UTPS

المنتوج	الابعاد	الغرض
فلاحي معقم – شريط	عرضه 4.40 م طولي سمكه : 180 ميكرون	تغطية البيوت البلاستيكية من فصلين الى 3 فصول
فلاحي غير معقم شريط	عرضه 4.40 م طولي سمكه : 200 ميكرون	تغطية البيوت البلاستيكية لمدة فصل واحد
فلاحي أسود – شريط	عرضه 4.40 م طولي سمكه : 180 ميكرون	تغطية وحماية علف المواشي مثل التبن
فلاحي صغير الحجم – شريط	عرضه 2 م طولي سمكه : 100 ميكرون	حماية النباتات والاشجار الصغيرة
فلاحي أسود – شريط	عرضه 2 م طولي سمكه : 50 ميكرون عرضه 550 م	مضاد ومعالج للأعشاب الضارة
شريط خاص بالتمور	عرضه من 0.80 م الى 1م طولي سمكه من 80 الى 100 ميكرون	حماية عراجين التمور
شريط خاص بالري أحادي اللون أسود برتقالي	عرضه 180 ملم سمكه 300 ميكرون	يستعمل للسقي
شريط الضبط	حسب الطلب	تغليف القارورات والعبوات الخاصة بالماء المعدني ومواد التنظيف
شريط خاص بالواد الاستهلاكية اليومية	حسب الطلب	تغليف وتعبئة المواد الاستهلاكية كاسكر والملح
حليب– شريط	متعدد الطبقات (من 1 الى 3 طبقات) مطبوع من لونين الى اربعة الوان	خاصة بالحليب المبستر واللبن
اكياس بولي أشيلي	صغير وكبير لحجم مطبوعات أو غير مطبوعة	تغليف السلع والمواد التجارية
أكياس رمي الفضلات	صغيرة ، متوسطة ، كبيرة	تستعمل للأغراض المترلية التغليف
اكياس مختلفة	حسب الطلب	متعدد الاستعمال
اكياس الحمل	حسب الطلب	التغليف
اكياس ذات سعة كبيرة	بين 10 – 20 الى 50 كلغ	مخصصة لـــ : الملح ، علف ، مواشي ، مواد الأولية.

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة "أنظر الملحق رقم 01".

الشكل رقم (3-5): يظهر الهيكل التنظيمي لمؤسسة وحدة تحويل البلاستيك UTPS

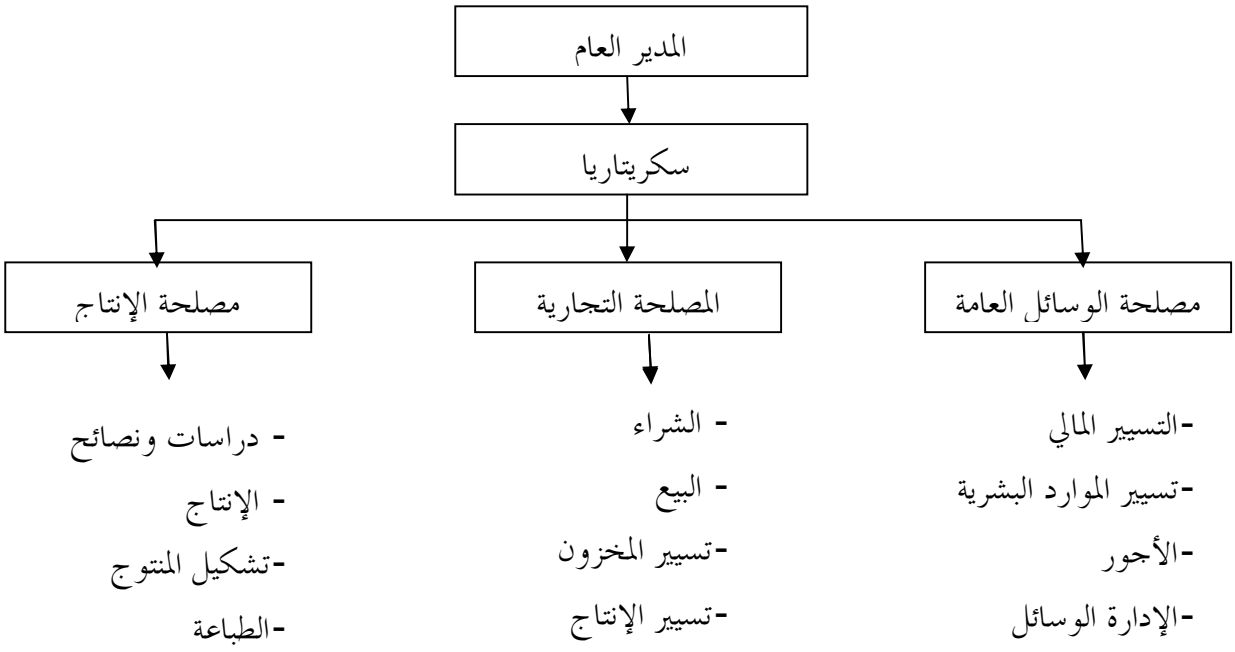

المصدر:اعتمادا على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة .

يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسة بسهولة انتقال المعلومات صعودا ونزولا وأفقيا، أي التعامل المباشر مع العمال والموظفين، مرونة كبيرة، قدرة على التأقلم مع كل التغيرات والاستشارة المباشرة السريعة في العلميات، لكن أهم سلبياته هو عدم وجود قسم خاص بالإبداع والتطوير بالإضافة إلى ضرورة فصل قسم التسويق عن قسم المصلحة التجارية وذلك نظرا لأهمية نشاط المؤسسة.

المطلب الثاني : تحليل المقابلة والنتائج العامة

لابد لكل دراسة علمية من منهج علمي يتبعه الباحث من أجل الوصول إلى النتائج الموجودة وتحقيق الأهداف المراد التوصل إليها لذلك فقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج دراسة حالة والتي تسلط الضوء التركيز على مؤسستين بهدف معرفة واقع عملية التأهيل بالمؤسسات تشمل على هذه الخصائص وقد تم ذلك عن طريق الزيارات الميدانية التي فمت بها إلى هذه المؤسسات وذلك من أجل الحصول على أكبر كم من المعلومات من أجل تحليلها ودراستها دراسة تسمح بمعرفة مدى تطبيقها ومسايرتها من قبل مدرائها وكذا عمالها بالإضافة الى ذلك فقد تم الاعتماد على المقابلة الشخصية حتى يتم التعرف على كيفية تطبيق برنامج التأهيل.

الفرع الأول : واقع عملية التأهيل في مؤسسة مغرب سيراميك MC

أولا : واقع عملية التأهيل في مؤسسة مغرب سيراميك MC

قامت المؤسسة بعملية التأهيل من اجل الرفع من قدرتها التنافسية وخاصة وأن الجزائر مشرفة على تحرير التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي ويمثل مخطط التأهيل بالنسبة للمؤسسة عملية تطوير مستمرة تسمح لها بعملية التقدم وذلك من خلال استفادة المؤسسة من عدة برامج التأهيل وأول برنامج قامت به يعتبر من البرامج الناجحة لها وهو برنامج EDPME لتحسين نشاط المؤسسة وتحسين التسيير والجودة كذا نظام تسيير البيئة حيث قام برنامج EDPME بمعالجة الإجراءات التالية (أنظر إلى الملحق رقم 02)

I- قامت بالتشخيص الأولي لكافة وحدات المؤسسة وذلك من خلال:

I-1- في ماي 2005 حددت فيه نقاط القوة والضعف وكذا الفرص التهديدات وبعد قيامها بعملية التشخيص من طرف مكتب دراسات خارجي الذي بدوره يقوم بوضع قائمة لنشاطات الواجب القيام بها من أجل عملية التأهيل؛

I-2- في فيفري 2006 قامت بإدخال نظام معلومات لمعالجة حسابات و التكاليف والعمل بلوحة القيادة في التسيير ؛

I-3- من أفريل إلى جوان 2007 قامت بتوجيه وتدريب العمال على نظام التحسين المعتمد عليه؛

I-4- من جويلية إلى سبتمبر 2007 قامت بإدخال نظام صيانة ومراقبة الجودة ؛

I-5- من ماي إلى أكتوبر 2007 قامت بنشاط تكوين في التسيير الدولي .

II- مخطط التأهيل والإجراءات المعنية من طرف EDPME:

II-1- عرض مخطط التأهيل:

- تحسين تكلفة الإنتاج بإدخال الطرق التوقعية أو التنبؤية ؛
- اتخاذ تدابير مكملة لرفع المستوى تتمثل في ما يلي :
  - وضع تسيير مخزونات مواد أولية؛
  - رفع مستوى الصيانة – التنظيم – الكفاءات – الإمكانيات؛
  - إقامة فعالية للوحات القيادة؛
  - وضع تسيير للميزانية؛

- توظيف وتكوين عمال في أماكن أساسية للشركة؛
- وضع نظام مراقبة نوعية ومتابعة لـــ SMQ.

II-2- الإجراءات المعنية من طرف EDPME:

- **سعر التكلفة ولوحة القيادة :**

مبدأ حساب السعر التكلفة للمساعدة في تحديد سعر بيع الذي سيتبين كالآتي:

- **تكاليف الإنتاج :**

- تكاليف الإنتاج متنوعة بطبيعتها مع الاعتماد على أساس مرجعي لحساب الكميات بحكم الانطلاقة الحديثة للمؤسسة ، هذه المرجعية سيكون سنة 2005 بـــ؛
- جمع التكاليف معرفة على أنها ثابتة أو صغيرة ، النظام يحدد بالتالي توقيف المردودية العملاتية؛
- متابعة التكلفة يكون انطلاقا من خلية (مراقبة التسيير.

- **لوحة أو لوحات القيادة :**

التوحيد العام لوضع لوحات التحكم هو التحديد لكل مسؤول لوحته للتحكم في هذه اللوحات ينبغي مقارنتها مع لوحة تحكم مسار جاهز مسبق

1- النوعية؛
2- الصيانة؛
3- الإنتاج (حسب الطلب)؛
4- التموين ؛
5- التجارة ؛
6- مالية ومحاسبة؛
7- عمال؛
8- المشتريات؛
9- لوحة تحكم للمديرية العامة.

- **الوقائع الغير المحاسبية :**

1- التحكم في مقاييس الإنتاج؛
2- التحكم في معطيات النوعية.

- **الأخذ بعين الاعتبار عدد مصادر ونماذج الإنتاج :**

1- تخطيط الحاجيات من المواد؛

2- تسيير المخازن؛

3- تسيير مخزون المواد المصنعة؛

4- تسيير أعباء العمل.

- **متابعة الانجاز انطلاقا من ميزانية سابقة (سنوية ماعدا مراجعة هامة) وميزانية مرنة شهرية ؛**
- **تحليل الفوارق الكمية :**

❖ **وضع خطة عمل للصناعة:**

1- دراسة مختلف مراكز عمل الصناعة:

- طبيعة العمل المزعوم انجازه؛
- حساب أوقات الانجاز حسب المنتجات وزمن الدورة لخطوط الصناعة؛
- تحديد الوسائل الضرورية لمركز العمل والوضع؛
- تحديد النقاط الأساسية لمركز العمل.

2- التحكم في الطريقة العملاتية:

- تعريف الأعمال تحت مسؤولية المتعامل وطرق الإنذار تجاه المسؤول؛
- الكتابة والشرح للمتعامل عن عمله ومعالم الصناعة؛

3- التحكم في صيانة أدوات الإنتاج :

❖ شق الصيانة الوقائية:

- وصف مختلف الآلات؛
- قائمة التدخلات الوقائية؛
- قائمة قطع الغيار التي ينبغي أن تكون في المخزون؛
- وضع مخططات التدخل؛
- متابعة الانجازات ، التدخلات ، المدة الزمنية؛
- تقييم مخطط صيانة الوقائية.

❖ شق الصيانة العلاجية:

- قسيمات العمل؛
- تحليل الأسباب والنتائج؛
- كلفة التدخلات؛

❖ إدخال الإعلام الآلي في الصيانة GMAO:

- ضمان نجاعة آلات الصناعة ؛
- ضمان نوعية صناعة مطابقة للأهداف المؤسسة؛
- التحكم في تكاليف الإنتاج.

وبعد قيام المؤسسة بعملية التحسين من خلال عملية التشخيص ووضع مخطط التأهيل والإجراءات المعنية من طرف برنامج EDPME طرأت عليها عدة تغيرات ومن أبرزها.

- **تقييم برنامج تأهيل المؤسسة :**

رغم وعي مدير المؤسسة بمدى أهمية برنامج التأهيل وتوفير كل الظروف اللازمة لتحقيق البرنامج تمكنت المؤسسة من تحقيق جزء من خطة برنامج التأهيل مثل:

- استعمال جدول القيادة؛
- إدراج برنامج الصيانة؛
- وضع برنامج حسب التكلفة ولوحات القيادة ؛
- ظهر التحكم في سعر المنتوج أدى إلى التحكم في أسعار البيع؛
- لوحة القيادة تسهل في اتخاذ القرار على عدة مستويات (مسؤول المصالح ، مسير أو المدير) ؛
- وضع نظام الصيانة الوقائية أدى إلى نقص تعطيل جلب الشركة خسائر مادية إلا أن المؤسسة وجدت بعض الصعوبات في تطبيق هذا البرنامج وهي:

- توفر الإمكانيات المادية لكن المشكل في قدرة العمال على مواصلة تطبيق إجراءات هذه برامج الجديدة وذلك لعدم استقرار العمال وكفاءة العمال؛
- نقائص طريقة التشخيص الاستراتيجي التي تحكم على بعض الإجراءات والنتائج دون الرجوع والاستهانة بمعايير عالمية أو المؤسسات في نفس القطاع الصناعي ؛
- عدم تحقيق الأهداف الموجودة؛

وبعد نجاح هذا البرنامج قررت المؤسسة في زيادة تحسين مستواها وقامت بإدخال برنامج MIPIMINISTRE de l'industrie et de la promotion de l'investissement
وزارة الصناعة وترقية الاستثمار

1- التشخيص العام من طرف مكتب دراسات خارجي بالرغم من أن صاحب المؤسسة له مكتب دراسات خاص إلا أن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفرض عليه باللجوء الى مكتب دراسات خارجي وهذا من أجل مصداقية المعلومات وبعد قيامه بعملية التشخيص يضع قائمة تحتوي على الحلول والعمليات المقترحة وتكون هذه القائمة على شكل تقرير؛

2- تقوم المؤسسة بدورها بإرسال هذا التقرير (التشخيص العام) إلى وزارة الصناعة وترقية الاستثمار MIPI من أجل حصولها على موافقة على هذا البرنامج؛

3- في 2011/01/27 تم إمضاء عقد بين المؤسسة مغرب سيراميك و الوزارة الصناعة وترقية الاستثمار أي الموافقة على البرنامج ؛

4- فتقوم الوزارة بتحديد العمليات المادية والغير مادية التي ستخضع للمساعدات المالية من طرف الوزارة أي 80% من الاستثمارات الغير المادي + 10% من الاستثمارات المادية؛

فالاستثمارات الغير مادية المتمثلة في 80% تتمثل في :

- التشخيص العام؛
- شراء برمجيات؛
- تكوين العمل؛
- توجيه العمال؛
- وضع تسيير الموارد البشرية؛
- وضع علامة الجودة التجارية TDJ؛

أما الاستثمارات المادية المتمثلة في 10% وهي :

- اقتناء قطاع الغيار؛
- أجهزة القياس والتقييس ؛
- اقتناء معدات.

لكن على شرط أن يكون تطبيق هذه العمليات في 09 أشهر القادمة أي ابتداءا من تاريخ إمضاء العقد أي 2011/01/27 ومؤسسة مغرب سيراميك هي في مرحلة تطبيق هذه الاستثمارات أما من ناحية النتائج

المتحصل عليها من خلال تطبيق هذا البرنامج MIPI لا يمكن تحديدها لان المؤسسة في مرحلة التطبيق والمخطط الموالي يبين عملية تشخيص برنامج MIPI.

الشكل رقم (3-6): مخطط إجراءات برنامج MIPI

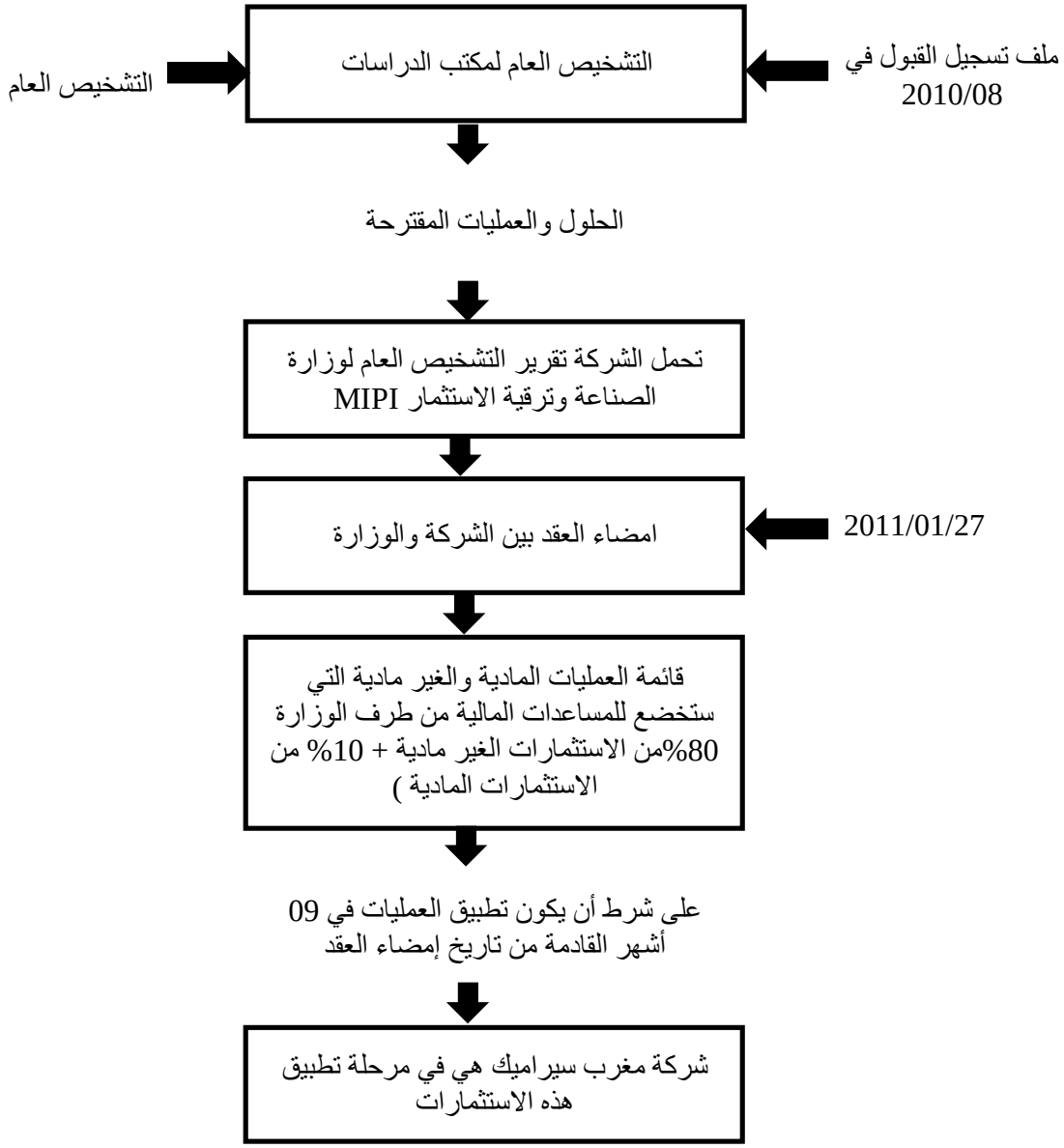

المصدر : من الطالبة اعتمادا على المقابلة الشخصية

ثانيا : تحليل المقابلة:

1- التأهيل :

المؤسسة لديها معلومات عن التأهيل وذلك من خلال البرامج التي تعرفها مثل:

- برنامج (MIPI1 _ MIPI2)؛

- برنامج (EDPME)؛
- برنامج TIC.

حيث أنها استفادت من أحد هذه البرامج مثل برنامج EDPME وبرنامج MIPI وكان برنامج EDPME من أنجح البرامج لديها حيث تم الاعتماد عليه في ماي 2005 مع الاتحاد الأوروبي أما برنامج MIPI كان في بداية جانفي 2010 وهي لازالت في مرحلة تطبيقه.

إذ أن المؤسسة وجدت بعض الصعوبات في تطبيق هذا البرنامج وبالرغم من توفر الإمكانيات المالية يكمل المشكل في عدم قدرة العمال على مواصلة تطبيق إجراءات هذه البرامج الجديدة وذلك لعدم استقرار العمال وكفاءتهم و كذلك هناك نقص في التشخيص الاستراتيجي وعدم تحقيق الأهداف الموجودة.

ومن بين الإجراءات التي قامت بها المؤسسة عند التأهيل هي:

- سعر التكلفة ولوحة القيادة؛
- تكاليف الإنتاج؛
- متابعة التكلفة تكون انطلاقا من خلية (مراقبة التسيير)؛
- لوحة القيادة أو لوحات القيادة؛
- الوقائع غير محاسبية؛
- الأخذ بعين الاعتبار عدد المصادر ونماذج الإنتاج ؛
- متابعة الانجاز انطلاقا من ميزانية سابقة؛
- تحليل الفوارق الكمية.

والمؤسسة ترغب في الاستفادة من برامج أخرى وهي برنامج TIC

2- شروط التأهيل:

المؤسسة قادرة على التحكم في أسعارها وفق التغيرات التي تطرأ على السوق (زيادة أو انخفاض في الطلب) حيث تقوم الوزارة الخاصة بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بمتابعة إجراءات التأهيل ثم إعطاء موافقة فتقوم المؤسسة ببدل جهود التكييف اللازم لالتزام ببرنامج التأهيل

3- دوافع التأهيل:

من الأسباب التي أدت المؤسسة إلى اللجوء إلى برنامج التأهيل هو :

- تحسين مستوى المؤسسة؛
- تواجد منافسة شديدة ؛

4- **أهداف التأهيل :**من بين الأهداف التأهيل في المؤسسة

- تحسين تسيير المؤسسة؛
- ترقية وتطوير المؤسسة ؛
- تحسين تنافسية المؤسسة.

5- نتائج التأهيل:

حيث أن المؤسسة من ناحية الطلب في زيادة مستمرة مع العرض وتكلفة الانتاج في الاستقرار دائم أما من ناحية الجودة في ارتفاع مستمر مع سعر مستقر أما من ناحية التسيير في المؤسسة فهو في مستوى جيد لان هناك تحمل المسؤولية الكاملة من قبل المسير وكذلك العمل مع فريق العمل وتحمل المسؤولية يعني تفويض بعض المهام والمؤسسة أصبحت في حالة تنافسية وذلك من خلال تقديمها لمنتجات ذات جودة عالية وسعر مناسب لذلك يكون هناك ارتفاع مستمر في رقم أعمالها حيث أن المؤسسة تقيم نفسها بعد برنامج التأهيل بأن هناك تحسين في نوعية منتجاتها

وهي راضية على هذه النتائج ومن بين اقتراحات مدير المؤسسة حول برنامج التأهيل من الأفضل لو كان هناك برنامج تحضيري من طرف المؤسسة الترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME من أجل تكوين وتعيين وتحسيس الأعضاء المناسبة من المصالح المختلفة الذين يحرصون على متابعة وديمومة الإجراءات الجديدة وكذلك الاعتماد على التشخيص بصفة أدق.

الفرع الثاني: واقع عملية التأهيل في المؤسسة وحدة تحويل البلاستيك UTPS

أولا : واقع عملية التأهيل في المؤسسة وحدة تحويل البلاستيك UTPS:

في إطار الاستفادة من برنامج التأهيل والدعم التي تقدمها الدولة والمتمثلة في هيئاتها قامت المؤسسة UTPS وهي وحدة لصنع وتحويل مادة البلاستيك الموجودة بالمنطقة الصناعية ورقلة في الانخراط في أحد هذه البرامج ومن خلال زيارتنا الميدانية لهذه المؤسسة قصد التعريف على هذا البرنامج والإجراءات التي يحتويها والتي يمكن الاستفادة منها توصلنا إلى ما يلي :

1- النظام العام للمؤسسة: حيث تقوم على ما يلي:

- انجاز طريقة التسيير ؛
- انجاز الهيكل التنظيمي للمؤسسة ؛
- مساعدة طريقة التحرير التسيير.

2- وضع وظيفة آلية لتسيير الموارد البشرية حيث يقوم على :

- تجهيز المؤسسة بوظيفة التسيير للموارد البشرية ؛
- تخصيص الكفاءات المطلوبة في نشاطها ؛
- تخصيص وتقييم الاختصاصات مع الكفاءات الموجودة؛
- إعادة تنظيم العمال؛
- تخطيط التكوين الموارد البشرية .

3- نظام تسيير الإنتاج يقوم على :

- تجهيز المؤسسة بتنظيم تسيير الإنتاج ؛
- تنظيم وظيفة الصيانة؛
- تجهيز المؤسسة وهيكل المراقبة النوعية ؛
- تنصيب وظيفة الأمر بالإنتاج؛
- تكوين العمال عن التنظيم والتقييم بالمستوى المطلوب ؛
- إضافة طرق التصحيح والتعديل؛

4- وضع آلية تسيير المخزونات:

- تجهيز المؤسسة بنظام التسيير المخزون بالمواد الأولية والمنتوج؛
- تنظيم المخازن ؛
- انجاز بطاقة المخزون ؛
- وضع طريقة تسيير للحركات الفيزيائية؛
- تكوين العمال لتسيير وتقييم تسيير المخزون ؛
- وضع نظام طريقة التصحيح والتعديل.

5- تنظيم وظيفة التجارية والتسويقية :

أ- تنظيم الوظيفة التجارية :

- تجهيز المؤسسة بطريقة تنظيم السياسة التجارية مع وسائل اللازمة لتجسيدها ؛
- تكوين العمال لتسيير الإداري لمبيعات مع طريقة التسيير.

ب- تنظيم الوظيفة التسويقية:

- انجاز سياسة المنتوج ؛
- انجاز سياسة الأسعار ؛
- انجاز سياسة الحوار ؛
- تكوين العمال مع انجاز طريقة التصحيح والتعديل .

6- التنظيم المالي مع وضع نظام حسب التكاليف:

- تنظيم الوظيفة المالية وتجهيز المؤسسة بطريقة مناسبة للحساب والتحكم في السعر البيع مع التسيير العملي المدقق؛
- تكوين إطارات المسيرين للمؤسسة لتحكم في سعر التكلفة ؛
- تنظيم وظيفة وطريقة التسيير؛
- دراسة وتقييم الموجود للمواد الأولية مع طريقة دراسة التكلفة؛
- وضع طريقة حساب التكلفة ؛
- تكوين مع تحديد طرق استعمال كيفية المحاسبة المحددة ؛
- تصحيح وتعديل الطرق مع الوسائل اللازمة للتطوير؛
- المساعدة التقنية الخارجية المختصة في المجلس بالمحاسبة التحليلية .

7- دراسة وسائل النوعية لتجهيزات المؤسسة بطريقة إدارية ونوعية:

- مساعدة المؤسسة لتحديد سياسة النوعية ؛
- تكوين فوج التسيير في هذا المنهج ؛
- مساعدة المؤسسة لانجاز مجلس المتخصص في التوثيق والطرق المحددة حسب المنهج المطلوب؛
- مساعدة المؤسسة لاختيار التنظيم الخاص بالمصادقة على البرنامج؛
- المساعدة التقنية الخارجية المختصة في التسيير لتحسين النوعية.

فمؤسسة وحدة تحويل البلاستيك UTPS هي مازالت في مرحلة تطبيق هذه الإجراءات أما من ناحية النتائج المتحصل عليها فلا يمكن تحديدها لان المؤسسة لازالت في مرحلة التطبيق فإجراءات التأهيل والمدة الزمنية والكلفة المتعلقة بكل إجراءات مفصلة في الملحق رقم 03 .

ثانيا : تحليل المقابلة :

1- التأهيل:

المؤسسة لديها معلومات عن التأهيل وذلك من خلال البرامج التي تعرفها مثل(MIPI2 _ MIPI1) برنامج (ENDPME)

حيث أن المؤسسة استفادت من أحد هذه البرامج مثل برنامج مخطط التأهيل وكذلك شهادة الايزو وذلك من أجل.

- تكوين العمال (الموارد البشرية)؛
- تسطير البرنامج لتحسين الإنتاج والمنتوج؛
- نصائح لتدعيم الخطة الإنتاجية.

حيث أن المؤسسة وجدت بعض الصعوبات في تطبيق هذا البرنامج وذلك من خلال استغنائها عن إعداد برامج تكوينية خاصة بالإطارات والعاملين رغم أهميتها ومن بين الإجراءات التي قامت بها المؤسسة عند التأهيل هي

- إبرام العقد مع مكتب الدراسات؛
- تنظيم عدة حصص بتكوين الموارد البشرية بما فيها التقنية والإدارية؛
- تطبيق البرامج المسطرة في إطار الانجاز.

2- شروط التأهيل :

المؤسسة قادرة على التحكم في أسعارها وفق التغيرات التي تطرأ على السوق (زيادة أو انخفاض في الطلب) وذلك حسب سعر المادة الأولية حيث تقوم الوزارة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعطاء المؤسسة الموافقة لتبنيها برنامج التأهيل وتقديمها مساعدات وذلك تقدر بـــ 80% من عمليات عن طريق مكتب دراسات أي الخبير.

وبدورها تقوم المؤسسة ببدل جهود التكييف اللازم للالتزام ببرنامج التأهيل

3- دوافع التأهيل:

من الأسباب التي أدت المؤسسة إلى اللجوء إلى برنامج التأهيل هو الصفقات التي أدت إلى المنافسة فرضت التأهيل وكذلك الكفاءات المؤهلة أي اليد العاملة المؤهلة .

4- أهداف التأهيل:

نظرا للمكانة التي تكتسبها المؤسسة و من خلال نشاطاتها المقدمة في مجال صناعة البلاستيك فإنها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهذا ما تبين لنا من خلال المحاورة مع مسؤوليها وجدنا أنها تطمح إلى تحقيق الأهداف التالية

- خطة عمل لتحسين العمل والإنتاج؛
- تكوين المادة الأولية؛
- العمال أصبحوا يتعاملون بالبطاقات التقنية أي هي الطريقة السهلة والمثلى.

5- نتائج التأهيل :

المؤسسة من ناحية الطلب والعرض في استقرار دائم أما من ناحية تكلفة الإنتاج والجودة والسعر في زيادة مستمرة وذلك حسب المادة الأولية

أما من ناحية مستوى التسيير في المؤسسة فهو في مستوى جيد وذلك أن هناك اتحاد في العمل أي العمل يتم مع فريق العمل حيث أصبحت المؤسسة في حالة تنافسية وذلك من خلال تقديمها منتجات ذات جودة عالية وسعر مناسب لذلك يؤدي إلى جلب زبائن جدد.

وتقيم المؤسسة نفسها بعد برنامج التأهيل أن هناك ارتفاع في رقم الأعمال وكذلك التحسين في نوعية المنتجات وهي جد راضية على هذه النتائج ومن بين اقتراحات مدير المؤسسة حول برنامج التأهيل أنه من الأفضل أن يكون هناك بعض التسهيلات الخاصة في التسيير الإداري خاصة في ميدان البلاستيك لتدعيم جانب التكوين البشري مع توفير الإمكانيات لتنظيم السوق.

الفرع الثالث : النتائج العامة

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها كل من مؤسسة مغرب سيراميك ووحدة تحويل البلاستيك ومن خلال تحليلنا لعملية التأهيل في كل مؤسسة وجدنا أن كلاهما استفادت من برنامج تأهيل أو لا تزال في تطبيق البرنامج

فنجد مثلا مؤسسة مغرب سيراميك قد استفادت من برنامج لتأهيل وهو EDPME في ماي 2005 وكان من أنجح البرامج لديها ومن إجراءات المعنية من طرف EDPME وهي :

- سعر التكلفة ولوحة القيادة؛
- تكاليف الإنتاج؛
- لوحة أو لوحات القيادة؛

- الوقائع غير محاسبية؛
- الأخذ بعين الاعتبار عدد مصادر ونماذج الإنتاج؛
- متابعة الانجاز انطلاقا من ميزانية سابقة (سنوية ماعدا مراجعة هامة) وميزانية مرنة شهرية ؛
- تحليل الفوارق الكمية.

ومن نتائج تنفيذ برنامج EDPME وهي:

- استعمال جدول القيادة ؛
- إدراج برنامج الصيانة ؛
- وضع نظام حساب التكلفة ولوحات القيادة؛
- تحكم في سعر المنتوج أدى إلى التحكم في أسعار البيع ؛
- لوحة القيادة تسهل في اتخاذ القرار على عدة مستويات؛
- وضع نظام الصيانة الوقائية أدى إلى نقص تعطيل جلب الشركة خسائر مادية .

وبعد نجاح هذا البرنامج فكرت المؤسسة في تبني برنامج آخر وهو MIPI ولم يتم تحديد النتائج وذلك أن المؤسسة لا تزال في مرحلة تطبيقه

أما بالنسبة لمؤسسة وحدة تحويل البلاستيك قامت في 2010/04/10 بتبني برنامج مخطط تأهيل ولا تزال في مرحلة تطبيق ومن إجراءات هذا البرنامج هو:

- النظام العام لمؤسسة ؛
- وضع وظيفة آلية لتسيير الموارد البشرية ؛
- نظام تسيير الإنتاج ؛
- وضع آلية تسيير المخزونات؛
- تنظيم الوظيفة التجارية والتسويقية؛
- التنظيم المالي مع انجاز طريقة التصحيح والتعديل؛
- دراسة وسائل النوعية والتجهيز المؤسسة بطريقة إدارية والنوعية.

بالرغم من أن المؤسسة في مرحلة التطبيق حددت بعض النتائج وهي :

- تحقيق الربحية؛
- الحصول على ميزة تنافسية تضمن بقائها في السوق؛
- التطوير من فترة إلى أخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاجية والنوعية الجيدة والجديدة؛

- التسيير الجيد وحسن التعامل مع زبائنها؛
- التحسين المستمر لسلعها.

فتح وحدات جديدة (فروع) في بعض مناطق الوطن مثل إدرار ، بسكرة (طولقة).

خلاصـــــة:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للوطن، وذلك بالنظر لمزاياها وخصائصها، كتوفيرها لمناصب الشغل و المساهمة الفعالة في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج الوطني الخام و القيمة المضافة و مستوى الصادرات.....

وقد كان برنامج EDPME أحد البرامج الذي يهدف للرفع من تنافسية القطاع الصناعي الخاص في الجزائر و الممثل في PME

خاتمة

الخاتمة:

بما أن الجزائر على وشك الانضمام الأكيد إلى الفضاء العالمي التجاري وبصدد إنشاء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوربي على مشارف 2012، وبعد أشهر فقط من الدخول في منطقة التجارة الحرة للدولة العربية، الأمر الذي يجعلنا نؤكد أن النجاح لن يتأثر دون المزيد من المثابرة والتنسيق بين مسيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوزارة الوصية لتأهيل هذا القطاع بعد أن أصبح اليوم يحتل مكانة متنامية في الاقتصاد العالمي ويشكل الهيكل العظمي لكثير من الدول النامية.

وحتى يكلل مشروع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالناجح يجب وضع الخطة التنموية في إطار تحكم جيد في مجموعة مقومات المنافسة العالمية المتمثلة في الإدارة والتكنولوجيا وجودة المنتجات، ويجب توطيد العلاقة بين منشأة العمل الصناعي وهياكل التعليم العالي ومراكز البحث التطبيقي باعتبار هذه الأخيرة مصادر هامة لاستقطاب الأفكار والإبداعات التكنولوجية كما أن برنامج التأهيل والترقية يعتمد بالأساس على الإدارة باعتبارها العقل المدبر للاقتصاد الوطني، إذ يجب إسناد مصيرها إلى الكفاءات العلمية الحالية المتخصصة المخلصة التي تؤمن بالتغيير وتعمل على تحقيق وتنظر إلى الحاضر بأعين المستقبل وتعدله بالتخطيط المدروس.

فتمثلت الدراسة في التعرض إلى دور التأهيل المؤسساتي في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا والمتمثلة ما مدى مساهمة الآليات المؤسساتية التي تقدمها المؤسسات الداعمة في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟، وعليه سنستعرض أهم النتائج المتوصل إليه، التوصيات والآفاق.

أولا: نتائج الدراسة:

لقد توصلت من خلال هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي إلى النتائج التالية:

1-يعتبر كل من معياري عدد العمال ورأس المال أهم المعايير في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما تم اعتماده من طرف المشروع الجزائري، كما تتمتع هذه المؤسسات بعدة خصائص ولذلك تعاني من عدة مشاكل منها ما هو متعلق ببيئتها الداخلية ومنها ما هو متعلق بالبيئة الخارجية؛

2-تبني الجزائر برنامج التأهيل ساعية من وراءه إلى تطوير PME والرفع من تنافسيتها، زلا يتم هذا إلا بتوفير جميع متطلبات التأهيل أهمها في مجال التسيير الاستراتيجي، والإنتاج، والنوعية، والتجديد التكنولوجي وغيرها، بالإضافة إلى تأهيل المحيط الذي تنشط فيه هذه المؤسسات وكذلك بالإضافة إلى آليات وبرامج دعم وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

3-يتكون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ثلاث مكونات رئيسية وهيPME الخاصة، PME التابعة للقطاع العام، وكذا المؤسسات التقليدية، وهذا حسب تصريح الوزارة المعنية حيث أنها تأخذ بعين الاعتبار

معيار الاستقلالية أثناء تحديدها للمؤسسات ص و م في الجزائر، حيث أدرجت المؤسسات العمومية التي تشغل أقل من 250 عامل على أنها مؤسسات ص و م. رغم أنها لا تتميز بالاستقلالية لأنها تابعة للدولة.

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها كل من مؤسسة مغرب سيراميك ووحدة تحويل البلاستيك ومن خلال تحليلنا لعملية التأهيل في كل مؤسسة وجدنا ان كلاهما تبنت استفادت من برنامج تأهيل أو لا تزال في تطبيق البرنامج

فنجد مثلا مؤسسة مغرب سيراميك قد استفادت من برنامج لتأهيل وهو EDPME في ماي 2005 وكان من أنجح البرامج لديها ومن إجراءات المعنية من طرف EDPME وهي :

- سعر التكلفة ولوحة القيادة ؛
- تكاليف الإنتاج ؛
- لوحة أو لوحات القيادة؛
- الوقائع غير محاسبية ؛
- الأخذ بعين الاعتبار عدد مصادر ونماذج الإنتاج؛
- متابعة الانجاز انطلاقا من ميزانية سابقة (سنوية ماعدا مراجعة هامة) وميزانية مرنة شهرية ؛
- تحليل الفوارق الكمية .

ومن نتائج تنفيذ برنامج EDPME وهي :

- استعمال جدول القيادة ؛
- إدراج برنامج الصيانة ؛
- وضع نظام حساب التكلفة ولوحات القيادة ؛
- تحكم في سعر المنتوج أدى إلى التحكم في أسعار البيع؛
- لوحة القيادة تسهل في اتخاذ القرار على عدة مستويات؛
- وضع نظام الصيانة الوقائية أدى إلى نقص تعطيل جلب الشركة خسائر مادية.

ثانيا: التوصيات:

- تبنى إستراتيجية شاملة تؤهل مؤسستنا للتأقلم من جهة ؛

-تطوير المحيط وتكيفه مع المتطلبات الجديدة من جهة ثانية، وتعتمد هذه الإستراتيجية على:

* إرساء أسلوب التفاعل من الباطن؛

* تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف الإمكانيات المادية والمالية والتشريعية؛

* ترقية الخدمات التكنولوجيا وتطوير المنافسة؛

* معالجة العراقيل الموجودة المرتبطة بالوضع الأمني والاستقرار المؤسساتي والسياسي والواقع البيروقراطي لإدارتنا ووضع مختلف الآليات الممكنة للتصحيح تجسيدا لهذه الإستراتيجية.

- أن يكون هناك برنامج تحضيري من طرف مؤسسة ترقية المؤسسات الصغير والمتوسطة EDPME من أجل تكوين وتعيين الأعضاء المناسبة من المصالح المختلفة الذي يحرصون على متابعة وديمومة الإجراءات الجديدة؛

- الاعتماد على التشخيص الاستراتيجي لأنه يظهر التشخيص بصفة أدق؛

- تكثيف الحملات الإعلامية والاشهارية وتنويعها، للتعريف ببرنامج التأهيل وأهدافه، وهذا قبل أن يدخل حيز التنفيذ؛

- محاولة التغطية الكاملة للتراب الوطني عن طريق فتح فروع للبرنامج وهذا لتسهيل تواصل ووصول مسيري PME للمسؤولين عن برنامج التأهيل؛

- القيام بدراسات ميدانية استطلاعية حول واقع PME الجزائرية قبل تصميم برنامج التأهيل في صيغته النهائية ليكون قادرا على تحقيق مجمل أهدافه.

ثالثا: آفاق الدراسة:

- دراسة تقييميه لكل برامج التأهيل التي تبنتها الجزائر سواء على المستوى الكلي أو الجزئي؛

- دراسة تقييميه لبرنامج EDPME على المستوى الكلي؛

- دراسة المؤسسات ص و م في تفعيل الشراكة الأورو جزائية.

المراجع

قائمـــة المـــراجع

I-المراجع باللغة العربية:

أ-الكتـــــب:

1. جالن سنسرهل، ترجمة صليب بطرس، منشآت الأعمال الصغرى، القاهرة، 1998.

2. رابح خوني ،رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها ، الطبعة الأولى ، مصر، 2008.

3. رتشمان دافيد وآخرون، ترجمة محمد رفاعي ومحمد سيد عبد المتعال، الإدارة المعاصرة، السعودية، 2001،.

4. صفوت عبد السلام عوض الله-اقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية ، دار النهصة العربية ، مصر ، 1993.

5. عبد السلام عبد الغفور وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء، 2001.

6. علي حسين على وآخرون، الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، ط1، 1999.

7. عمري صخري ، مبادئ الاقتصاد الوحدوي – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر ، 1998.

8. هالة محمد لبيب عتبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، ط2، مصر، 2004.

ب-الرسائل الجامعية والمذكرات :

9. دادان عبد الوهاب ، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة ورقلة، الجزائر ، 2008 .

10. سعدية السعيدي، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق تنميتها، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2003.

11. غدير أحمد سليمة ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، دراسة تقييمية لبرنامج مدا، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

12. قريشي يوسف ، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييميه لبرنامج ميدا – مذكرة تخرج ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2005 .

13. قويقع نادية ، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية – حالة الجزائر – رسالة ماجستير ، غير منشورة معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001 .

14. لخلف عثمان ، دور ومكانة الصناعات الصغيرة و م في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1994 .

15.ليلى لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ، مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة ، 2005 .

16.مكدود صليحة ،واقع عملية تاهيل م ص و م في الجزائر و افاقها مذكرة عز منشور لنيل متطلبات شهادة الماجستير ،تخصص مالية ،جامعة الجزائر ،سنة 2009 .

17.نادية عوا ريب، **دراسة السلوك الاستثماري في المؤسسات ص و م الجزائرية عينة ورقلة و غرداية**، مذكرة ماجيستر، منشورة، جامعة ورقلة، 2007.

ج-الملتقيات والدورات

18.بريش السعيد، بلغراسة عبد اللطيف، اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول و متطلبات المامول ، ملتقى حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17 .18 افريل 2006 ،جامعة عنابة .

19.بقة الشريف، العايب عبد الر حمان ،تأهيل وظيفة الموارد البشرية في ظل متغيرات العولمة حالة المنظمات الاقتصادية العمومية و الخاصة الجزائرية ،المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، 1-4 نوفمبر 2009 جامعة الرياض ،السعودية..

20.بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام ، " الدعم المالي للمؤسسات ص و م ودورها في القضاء على البطالة ، ملتقي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2006 .

21.بوهزة محمد و آخرون,تمويل المشروعات الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر, -حالة المشروعات المحلية سطيف-,الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية,كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ,سطيف من 25-28 ماي 2003.

22. دمدم كمال، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج، مجلة دراسات اقتصادية العدد 02، الجزائر، 2000.

23.رحيم حسين إدريس يحي ، أهمية اقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر ملتقى وطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 18/17 أفريل 2006 جامعة الشلف.

24.شريف خياط ، محمد بوقموم ، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية مجلد 24 العدد الأول 2008 ، جامعة قالمة الجزائر.

25.شيكايكي سعدان، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤ.ص.م ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 08-09 أفريل 2002.

26.صالحي صالح ، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ، إشكالية وأفاق التنمية ، القاهرة ، مصر ، 18 ــ 22 جانفي2004 ..

27.عبد الحق بوعتروس ،محمد دهان ،تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات ،دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة يومي، 22/21 نوفمبر2006.

28.عروب رتيبة ، ربجي كريمة ،تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17 -18 افريل 2006،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

29.عولمي بسمة ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار الوكالة الوطنية لشتغيل الشباب في امتصاص البطالة وتفعيل النسيج الصناعي ، استاذة وباحثة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة تبسة

30.كمال رزيق، بزعرور عمار، ملتقى حول التنافسية الصناعية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، تقرير الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، جامعة سطيف، (29-30أكتوبر 2001).

31.مؤتمر العمل العربي ,المشروعات الصغيرة و المتوسطة كخيار للحد من البطالة و تشغيل الشباب في الدول العربية,البند العاشر ,الدورة الخامسة والعشرون ,شرم الشيخ , جمهورية مصر العربية,23 فيفري-01 مارس 2008.

32.المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير من اجل سياسة لتطوير المؤسسات ص و م في الجزائر، الدورة العامة العشرون ، جوان 2002.

33.محمد زيدان، دريس رشيد، الهياكل و الآليات الجديدة ، الداعمة في تمويل المؤسسات ص و م بالجزائر، ملتقي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 18/17 أفريل 2006 .

34.معطي الله خير الدين ، كواحلة يمينة ، إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،لملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17 -18 أفريل 2006،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف .

35.ميلود تومي، مستلزمات تأهيل الم.ص.م في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل الم.ص.م في الدول العربية، يومي 18/17 أفريل 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

36.نصيرة قوريش،اليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،مداخلة ضمن ملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،جامعة الشلف يومي 17و18 أفريل 2006.

37.نوري منير، أثر الشراكة الأورجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 17، 18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

د-الجرائد والمنشورات

38.الجريدة الرسمية ,القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12,المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,العدد 77.

39.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

40.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها .

41.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03 /74 المؤرخ في 25 فبراير 2003 ، المحدد للطبيعة القانونية لمراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها

42.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 13 من المرسوم التنفيذي رقم 03 /74 المؤرخ في 25 فبراير 2003.

43.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي 165/5 المؤرخ في 2005/05/03المتضمن 3+6 إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنظيمها و سيرها

44.منشورات الوكالة الوطنية لتطوير وتنمية الاستثمار ، أوت 2002 .

45.نشاطات الوزارة "البورصة الجزائرية للمناولة والشركة " مجلد فضاءات العدد02 (جانفي، فبراير،2002).

46.النشرية للمعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م لسنة 2010 العدد 18 .

47.وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية نشرية المعلومات الاقتصادية (الجزائر) العدد 2006/10 .

48.وزرة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار نشرية المعلومات الإحصائية العدد 2010/17 .

ه-الإحصائيات:

49.إحصاءات التعبئة العامة والإحصاء، 2001.

50.المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية (1995-2000)

II-المراجع باللغة الأجنبية

a-Les ouvrages :

51. Ammar Selami, petite et moyenne industrie et développement économique, Algérie, Algérie, 1985.

52. Ce qu'il font savoir sur la mise à niveau, Ministère de la PME et de l'artisanat, Euno Développement, PME, 2006.

53. Dr med lamine Dhaoui , restauration et mise à uiveau d'entreprise ,guide méthodedologique ,2003 .

54. Rogge-m ; L'accompagnement manageriel et industriel de la PME ,1ed ; parais, 2003.

b-Rapports:

55. Dappot d'évaluation du programme mise à Niveau des entreprises industrielles, ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, juillet 2008

56. Rapport de L'OCDE cité par P.A .julien les pme, Bilan et perspectives, économisa, 1997.

C- Séminaires :

57. Hervé Bouganlt et Ewa FilipiaK, les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie, Maroc, sénégal, agence française de le développement, Parais, 2005.

58. Jacquepanlir, portant de la situation canadienne sur le plan de financement des PME, séminaire sur le financement des PME avec FGAR.

D- internet :

59. http://nshr.org.sa/infocenter/fckfiles/files/99.pdf

60. http://www.ISLAMOLINE.net/arabie/,

61. www.pmeart-dz.org.

62. www.promex.dz.

الملاحق

الملحق رقم (01): منتجات مؤسسة وحدة تحويل بلاستيك UTPS

المنتوج	الابعاد	الغرض
فلاحي معقم – شريط	عرضه : 4.40 م طولي سمكه : 180 ميكرون	– تغطية البيوت البلاستيكية من فصلين الى 3 فصول.
فلاحي غير معقم – شريط	عرضه : 4.40 م سمكه : 200 ميكرون	– تغطية البيوت البلاستيكية لمدة فصل واحد.
فلاحي أسود – شريط	عرضه : 4.40 م طولي سمكه : 180 ميكرون	– تغطية وحماية علف المواشي مثل التبن.
فلاحي صغير – شريط الحجم	عرضه : 2 م طولي سمكه : 100 ميكرون	– حماية النباتات والاشجار الصغيرة.
فلاحي اسود – شريط	عرضه :2 م طولي سمكه :50 ميكرون طوله : 550 م	– مضاد ومعالج للاعشاب الضارة
– شريط خاص بالتمور	عرضه من 0.80 – طولي الى 1 م طولي سمكه من 80–100 ميكرون	– حماية عراجين التمر
– شريط خاص بالري احادي اللون اسود برتقالي	عرضه : 180 ملم سمكه : 300 ميكرون	– يستعمل للسقي
– شريط الضبط	حسب الطلب	– تغليف القارورات والعبوات الخاصة بالماء المعدني ومواد التنظيف.
– شريط خاص بالمواد الاستهلاكية اليومية	حسب الطلب	– تغليف وتعبئة المواد الاستهلاكية كالسكر والملح.
حليب – شريط	متعدد الطبقات (من1الى3 طبقات) مطبوع من لونيين الى 4 الوان	– خاص بالحليب المبستر واللبن.
– اكياس بولي اثيلي	صغيرة وكبيرة الحجم مطبوعة او غير مطبوعة	– تغليف السلع والمواد التجارية.
– اكياس رمي الفضلات	صغيرة ، متوسطة ، كبيرة	– تستعمل للاغراض المنزلية، التغليف.
– اكياس مختلفة	حسب الطلب	– متعدد الاستعمال.
– اكياس حمل	حسب الطلب	– التغليف
– اكياس ذات سعة كبيرة	بين 10– 20 الى 50 كلغ	مخصصة لـــ : الملح، غلف المواشي والمواد الاولية.

ملحق رقم 1

الملحق رقم (02): نشاطات برنامج التأهيل EDPME في مؤسسة مغرب سيراميك

ACTIONS DE MISE A NIVEAU

Consolidation du programme de l'entreprise pour la mise en place du système de management de la qualité (SMQ) et du système de management de l'environnement (SME), et ce par les actions suivantes du programme EDPME

الملحق رقم "2"

- Pré diagnostic (mai 2005)

- Mise en place d'un système de calcul de coût de revient et tableau de bord de gestion (Février 2006) (diagnostic + TB + un peu CR) ~~Suite~~ (02)

- Coaching pour la mise en place effective de ces systèmes (Avril – juin 2007) (Suite 02)

- Mise en place d'un système de maintenance préventive et de contrôle qualité (Juillet et septembre 2007)

- Action de formation en management international (internationalisation PME) (Mai à octobre 2007)

الملحق رقم (03): تشخيص مخطط برنامج التأهيل في مؤسسة UTPS

2.2.6 Coûts et planning de réalisation :

Les coûts sont estimés à raison d'un coût unitaire H.T de **35 000,00 DA** / Jour

	Actions de mise à niveau	Durée	Coût/DA	Planning
1	Organisation de l'entreprise	10 H/J	350 000	Novembre 2010
2	Mise en place de la fonction de gestion des ressources humaines	6 H/J	210 000	Novembre 2010
3	Système de gestion de la production	18 H/J	630 000	Décembre 2010
4	Mise en place d'un système de gestion des stocks	6 H/J	210 000	Décembre 2010
5	Organisation de la fonction commerciale et marketing	12 H/J	420 000	Janvier 2011
6	Organisation des finances et mise en place d'un système de calcul des coûts	10 H/J	350 000	Janvier 2011
7	Démarche qualité et de certification	30 H/J	1 050 000	Février 2011
	TOTAL	**92 H/J**	**3 220 000**	

ملحق رقم (03)